المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : رسائل وأطروحات رقم 26



مصطفى الشابي

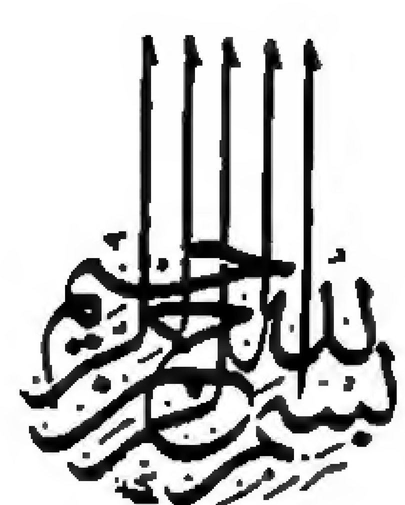
النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر

1995

النخبة المخزنية

في

مغرب القرن التاسع عشر





المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 26

مصطفى الشابي

النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر

1995

الكتاب	**النخبة المخزنية في مغرب القرن 19.**
المؤلف	مصطفى الشابي.
الناشر	منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الغلاف	إعداد عمر أفا.
الخطوط	بلعيد حميدي.
الحقوق	محفوظة للكلية بمقتضى ظهير 1970/7/29.
الطبع	مطبعة فضالة ـ المحمدية.
ردمك	ISBN 9981-825-51-4.
التصنيف الدولي	ISSN 1113-0334.
الإيداع القانوني	1995/793.
الطبعة الأولى	1995/1416.

طبع هذا الكتاب بدعم
من مؤسسة كونراد أديناور

تنبيه

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية تحت عنوان :

«تحليل حالات بعض الأسر الحاكمة بالمغرب، في القرن التاسع عشر،
من خلال أعمال عبد الرحمن بن زيدان»

قُدمت للمناقشة في كلية الآداب بالرباط، بتاريخ فاتح يبراير 1974.

ونال بها المؤلف دبلوم الدراسات العليا في التاريخ. هذا وقد حُرر النص الأصلي لهذا البحث باللغة الفرنسية. وحين استقر العزم على نشره، ارتأيت أن يصدر أولا باللغة العربية، وقد تفضل مشكوراً، الزميل والصديق الأستاذ أحمد التوفيق بنقله إلى العربية.

وإذ أضعه اليوم بين يد القارئ الكريم، آمل أن أكون قد أسهمت في توضيح الرؤية وإثارة قضايا وإشكاليات تستحق البحث والتنقيب، في حقل دراسات التاريخ الاجتماعي والسياسي المغربي، في القرن الماضي.

الرباط، في : 2 مايو 1995

تقديم

بتنامي الأمبيريالية والتوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر صار المغرب، لأسباب تاريخية وجغرافية، موضوعا لعدد متكاثر من الكتابات التي حررها أوربيون رحالون ودبلوماسيون وغيرهم من ذوي الحيثيات المختلفة، وكان معظمهم معززاً من حكام بلاده ومن الأوساط الاستعمارية فيها [1].

وحتى بعد نهاية عهد الحماية الأجنبية على المغرب واسترجاع الاستقلال تابع الباحثون الأربيون والأمريكيون اهتمامهم بالمغرب فنشروا حول تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر عددا من الأبحاث اتسمت هذه المرة بطابع أكثر أكاديمية وموضوعية.

غير أنه ما تزال تنتقصنا دراسات معمقة حول المجتمع المغربي في القرن الماضي، تتناول دواليب الحياة الإدارية والسياسية في علاقتها مع المجتمع ولا تقتصر على التعرض للحوادث السياسية الظرفية. ومن منطلق هذه الضرورة رأينا أن دراسة مركزة لبعض العائلات الكبرى التي خدمت المخزن (الجهاز السياسي - الإداري المغربي) من شأنها أن تساعد على طرح بعض الإشكاليات. والقصد منها محاولة تلمس آليات الحكم التقليدي وتكوين جهازه، كأن نتساءل، مثلا، عن المعايير التي كان السلطان يختار على أساسها مساعديه الأقربين.

وقد نتوخى من البحث الإسهام في بيان مدى وجود حكومة مخزنية قائمة في هذا القرن، فقد جزم البعض بانعدامها ووصفها آخرون بأنها جهاز مستبد لا يراعي أعرافا ولا يخضع لقواعد. وبقدر ما سنوضح تلك الآليات ونجلي تلك الضوابط نجيب

---

1 - انظر مثلا المؤلفات

- H. de La Martinière : Souvenirs du Maroc, Edit. Plon, Paris, 1918.
- Dr. F. Weisgerber : Au Seuil du Maroc Moderne, Edit. La Porte, Rabat, 1947.
- W.B. Harris : Le Maroc Disparu, Edit. Plon, Paris, 1929.

من جهة أخرى، وفيما يرجع إلى نَقْدٍ مثل هذا النوع من المصادر والكتابات عن تاريخ المغرب، يُنظر

- A. Laroui : Idéolégie du Monde Arabe Contemporain, Edit. Masp., Paris, 1967, pp. 81 - 109.
- A. Laroui : Histoire du Maghreb. Un essai de synthèse. Edit. Masp., Paris, 1970, pp. 21 - 65.

جرمان عياش دراسات في تاريخ المغرب، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط - الدار البيضاء، 1986، ص. 11 - 32.

عن الأسئلة المطروحة، إذ لا أحد يستطيع أن ينكر وجود النظم المخزنية. وحتى في "بلاد السيبة" (2) كانت الأعراف تحكم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعات. يضاف إلى ذلك أن السلطة الشرعية للسلطان أمر معترف به في جميع الجهات.

ومن نقائص الدراسات الأجنبية في هذا الموضوع تركيزها على الأفراد بما هم كذلك، أكثر من الاهتمام بهم في سياقات المجموعات التي ينتمون إليها، إذ لو غلب هذا النظر الأخير لتبينت أصول النخبة الحاكمة سواء كانت من أعيان التجار أو من ذوي النسب المتواضع أو المغمور، وهذا التمييز متوقف على دراسة تراعي حركية الفئات الاجتماعية، تتبع ظروف الصعود إلى السلطة وظروف الزوال منها. ولا شك أن حالة المغرب ليست بدعة في هذا الشأن، حيث إن السؤال العام الملقى على الباحثين بخصوص موضوعنا يتعلق بالدور الذي لعبته النخب الوطنية في التمهيد لاستحواذ الأجنبي على البلاد.

وهكذا فإن جانبا من التبصير بالحاضر ومعرفة الواقع المعيش يفرض البحث في الأسس التاريخية للنخب الحاكمة اليوم. فمن شأن هذه النظرة القبلية أن توضح جوانب الاستمرار والانقطاع والتطور بين الماضي والحاضر شريطة ألا نحرف الاستنتاجات أو نتعسفها.

إن مثل هذه الدراسة تعترضها ولا شك صعوبات وعوائق متعددة، علمية ومادية. وتتمثل أولى هذه الصعوبات في عوائق الوصول إلى الوثائق ولا سيما الخصوصية منها. "فالنبش" في أخبار العائلات يخيف كثيرا من المعنيين بالأمر، سيما إذا كانوا ممن تلبسوا بصفة الخدمة المخزنية لعدة أجيال فلا يرون في الأمر ما يستدعي تجديد أي سؤال. ولذلك يواجهون متطلب الوثائق والأخبار بصمت مطبق أو باعتذار مؤدب مثبط.

أما المعلومات المتوفرة عن الموضوع فهي مجزأة مشتتة في وسط كتابات تختلف قيمتها وتتنوع مقاصد تأليفها، فبعضها لا يورد ما يهمنا من المعلومات إلا عرضا

2 ـ جرمان عياش ن. م.، ص. 145 ـ 163.

أحمد التوفيق المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850 ـ 1912)، منشورات كلية الآداب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1983، ص. 563 ـ 591.

وبعضها يسوقها دفاعا على نظر خاص، وبعضها لا يزيد شيئا عن ترديد أطروحات مكرسة.

إن الأبحاث العصرية التي تناولت تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر تناولا يتسم بكثير من الجدية هي في الغالب أبحاث جعلت موضوعا لها الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، وهي لذلك لا تقدم سوى معلومات ناقصة عن محور اهتمامنا.

إن من عوائق مثل هذا البحث المونوغرافي إذاً، انعدام دراسات شاملة للقرن التاسع عشر، المغرب بأكمله. فنحن نتوفر على معرفة بعقوده الأخيرة أكثر مما نتوفر على مثل تلك المعرفة بخصوص النصف الأول من القرن. ونعرف عن المدن أكثر مما نعرفه عن البوادي، وتظهر المناطق الساحلية الغربية مطروقة إذا قيست بالجهات الداخلية النائية. ولذلك، كما نعلم، أسباب ترجع إلى توفر أماكن التعليم وإلى انتماءات الإخباريين وكذا إلى ذهنيتهم. وكل هذه الاعتبارات تجعل الاستنتاجات العامة لبحثنا لا تعدو أن تكون تقريبية يجوز اتخاذها فرضيات عمل في أبحاث قادمة أكثر مما يليق أخذها خلاصات نهائية، ويكفي سببا موضوعيا لذلك التنوع الملوس من خلال وثائق القرن التاسع عشر في المجتمع المغربي، وهو تنوع جغرافي واقتصادي واجتماعي - ثقافي ما فتئ يزداد بتعاظم التدخل الأجنبي مع مرور الأيام في القرن الماضي.

إن اقتحام مثل هذا الموضوع مبرر بما أمّلناه من فائدة جديدة في استغلال الوثائق المغربية التي ما يزال استعمالها من طرف البحث التاريخي العصري في بدايته، وقد جمعنا منها ما وصلت إليه اليد، وارتأينا أن نركز منها على المجموعة المهمة الواردة بنصوصها الكاملة ضمن مؤلفات المؤرخ عبد الرحمان بن زيدان (1878-1946)، وخصوصا منها ما ورد في أهم كتبه وهو *إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس*"[3]. فقد رمنا دراسة النخبة السياسية المغربية في القرن التاسع

3 - سنخصص الجزء الثاني من هذا التقديم للحديث عن مؤلف "إتحاف....". وبالطبع وعلى غرار الإخباريين المغاربة الذين سبقوه أو عاصروه، فإنه يبالغ أحيانا في وصف الأحداث والوقائع، مظهراً تحيزاً سافراً لمواقف وسياسة المخزن.
هذا وللمزيد من المعلومات عن الاسطوغرافية المغربية بصفة خاصة، والاسطوغرافية العربية الإسلامية، يرجع إلى المراجع الآتية :

L.E. Provençal : Historiens des Chorfas

عشر استنادا إلى الوثائق المستشهد بها في مواضيع متفرقة من تراجم هذا الكتاب ثم عملنا على استكمال مراجعنا بالاستفادة من وثائق مخزنية أخرى لم يسبق استغلالها. وفي هذا السياق تعمدنا تجنب طرح المفاهيم والنظريات المتعلقة بالدولة وبالنخبة مما هو وارد في تيارات الفكر السياسي الاجتماعي الغربي منذ منتصف القرن التاسع عشر على الخصوص. هذا مع شديد اقتناعنا بما لهذا الجهاز المفهومي والنظري من أهمية أساسية في كل مقاربة للآليات الاجتماعية ـ السياسية لجميع المجتمعات. غير أن طرح توجهات معينة في حالة البحث المونوغرافي التي وصفناها قد يحول دون التمهيد الضروري والاستعراض الأولي الدقيق لعناصر الموضوع في حالة المغرب الخاصة.

يتضمن ما نشر من الإتحاف إلى اليوم في خمسة أجزاء ما لا يقل عن خمسمائة وخمسين ترجمة عززها المؤلف بإيراد ستمائة وخمسين وثيقة لأعلام الأشخاص صادرة عن السلاطين العلويين أو عن مساعديهم من مختلف الحيثيات والمستويات، أو عن رؤساء دول أو عن وزراء في حكومات أجنبية. وقد أدرجنا في آخر هذه الدراسة فهرسا لهذه الوثائق مرتبة حسب عهود السلاطين وبحسب المواضيع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في النسخة الأصلية بالفرنسية.

إن موضوع النخبة الحاكمة قد استأثر باهتمام خاص من قبل الباحثين في علم المجتمع وعلم السياسة، ولكننا نعتقد أن مؤرخ المجتمع كفيل بأن يقدم إسهاما جديا في هذا الباب، وذلك بتحسين المدارك المتعلقة بالمكونات المختلفة للمجتمع. ولذلك أردنا أن نستند إلى وثائق التاريخ لإعانة البحث على رسم بعض التوجهات انطلاقا من منهج وصفي وتحليلي في آن واحد حتى نتمكن من توضيح ما يمكن توضيحه دون الاستناد إلى نموذج مسبق في التصور.

تعريب عبد القادر الخلادي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977.
E-F. Gautier : Le Passé de l'Afrique du Nord. Les siècles obscurs, Edit. Payot, Paris, 1937, pp. 63 - 102.
W. Sauvaget : Historiens Arabes, Paris, 1946.
D-S. Margoliouth Lectures on Arabic Historians, Calcutta, 1930, Traduction arabe de N. Nassar, Beyrouth, s.d.
F. Rosenthal : History of Muslim Historiography, Leiden, 1952.
B. Lewis et P-M. Holt : Historians of the Middle East, N.Y., Oxford, 1962.

عبد الرحمان بن زيدان

1) *حياته ومؤلفاته*

ولد مولاي عبد الرحمان بن زيدان في مكناس بالقصر الملكي المعروف بـ"المحنشة" وذلك بتاريخ 6 أبريل عام 1878. ومن أجداده اثنان من عظام الملوك العلويين هما المولى إسماعيل (1672 ـ 1727) ومولاي عبد الرحمان بن هشام (1822 ـ 1859) [4].

كان جده الأعلى وهو علي بن عبد الملك بن زيدان بن إسماعيل، قد غادر تافيلالت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والتحق بمكناس حيث نزل بأهله. وقد عينه السلطان سيدي محمد بن عبد الله نقيبا للشرفاء العلويين في هذه المدينة، ولربما فعل ذلك من أجل استمالته، والاستفادة من خدمته وحسن سمعته. وظلت نقابة الأشراف العلويين منذئذ في بيت بني زيدان بالعاصمة الإسماعيلية. وقد كان عبد الرحمان بن زيدان نفسه يتولى هذه الخطة حين أنهى تأليف كتابه *الإتحاف*، وذلك عام 1930، وظل يتقلدها إلى تاريخ وفاته سنة 1946، ولا بد من الإشارة إلى أن مهمة نقيب الأشراف لم تكن مجرد وظيفة صورية، بل إن متحملها يتمتع بسلطة ونفوذ فعلي في المجتمع حيث كانت للرموز، ومن ضمنها الأنساب، قيمة لا تقل عن قيمة المقومات المادية وغيرها [5].

وقد كان من الطبيعي أن يستفيد مولاي عبد الرحمان بن زيدان من وضعيته العائلية والاجتماعية ليتمكن من تربية ومن تكوين قلما تأتى مثلهما للشباب من أبناء جيله. تربية وتكوين أصيلان بميزاتهما التقليدية التي تدور حول الدراسات القرآنية واللغوية. فقد حفظ القرآن بمكناس وحفظ منظومات في النحو وقصيدة البردة في المدح النبوي، وكان ممن اعتنى به وأجازه الحاج المختار بن عبد الله ابن عم الوزير أحمد ابن موسى. (إتحاف، 4 308 و5 192)

---

4 ـ عبد الرحمن بن زيدان إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929 ـ 1933، 5 أجزاء، انظر ج 5، ص. 288 ـ 292 وص. 478 وما بعدها.
الدكتور يوسف موسى نظام الحكم في الإسلام، دار المعرفة، القاهرة، 1964.

5 ـ محمد المنوني مؤرخ مكناس، ابن زيدان، مجلة دعوة الحق، سنة 1966، عدد 1، ص. 93 وما بعدها.

وفي مرحلة تالية، انتقل إلى مدينة فاس لمتابعة دراسته على أيدي كبار علماء ذلك العصر، وقد أنهى تعليمه في أعوام العشرة من هذا القرن حيث حصل قدرا معتبرا من العلوم الدينية واللغوية وأُجيز فيها من عدد من الأساتيذ المبرزين. وقد كان ابن زيدان معجبا بصفة خاصة بالشخصية الفذة ذي العلم الواسع محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني مؤلف "*سلوة الأنفاس*...".

ويتبين من خلال كتابه "*الإتحاف*" اهتمامه الخاص بالبحث والاطلاع في ميدان الثقافة العامة، فقد أدى به شغفه بالعلم والمعرفة إلى أن يرفض عروضا لتولي مناصب في الإدارة، وربما دفعته إلى ذلك الموقف أيضا حالة الاضطراب والفوضى التي سقط فيها المغرب بعد وفاة الوزير أحمد بن موسى.

وقد قام إسوة بالمتعلمين من شباب العصر بشد الرحال إلى الشرق ليزيد من علمه وليؤدي فريضة الحج، فرحلته الأولى سنة 1913 كانت رحلة حقيقية للطلب، إذ حضر فيها دروس كبار علماء تونس والقيروان والقاهرة ودمشق ومدينة الرسول. أما الرحلة الثانية التي قام بها إلى الشرق سنة 1938 فقد كانت رحلة سياحة واتصالات سياسية، إذ أتيحت له فرصة لقاء الملك عبد العزيز بن سعود والأمير شكيب أرسلان وغيرهما من الشخصيات السياسية والثقافية المعادية للسياسات الاستعمارية، المدافعة عن القضايا العربية والإسلامية.

ومن الرحلات التي وسعت اطلاعه وأغنت تجربته سفره في ركب السلطان محمد بن يوسف إلى باريس سنة 1931، بمناسبة تدشين معرض المستعمرات الذي نظم احتفالا بالذكرى المئوية لاحتلال مدينة الجزائر [6].

وإضافة إلى ما ذكر من أنشطة الرحلة، شارك ابن زيدان في عدد من اللقاءات الثقافية داخل المغرب وخارجه، حتى برزت شخصيته العلمية على الصعيد العام، ومن علامات ذلك الظهور أن معهد الدراسات العليا المغربية قد استدعاه سنة 1925 لإلقاء محاضرة على طلبته وباحثيه، جعل عنوانها "*مبادئ التاريخ*". وفي عام 1933 استدعي مرة أخرى إلى المعهد المذكور حيث ألقى محاضرة موضوعها "*نظام*

6 ـ عبد الرحمن بن زيدان : الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937، ص. 142 وما بعدها.

القصور الملكية ومنجزات الدولة العلوية بفاس من عهد المولى الرشيد إلى عهد سيدي محمد بن يوسف. وفي عام 1936 منح جائزة المغرب للأدب والتاريخ تقديرا لتآليفه الإتحاف الذي طبعت منه بفاس في ذلك الحين خمسة أجزاء من ضمن ثمانية وضعها خطة لإتمامه. وبذلك رسخت قدمه في ميدان العلم والأدب. (الدرر الفاخرة... 9 وما بعدها).

والواقع أن مركزه الاجتماعي وعمله في نقابة الأشراف وقيامه بمهمة المؤرخ الرسمي للدولة العلوية وكذا فطنته وفضوله العلمي وشغفه بالاطلاع كلها أمور أهلته لتجميع وثائق كثيرة متنوعة كونت الخزانة الزيدانية المعروفة اليوم بثرائها ونوادرها واحتوائها على مصنفات في شتى العلوم والفنون، ولربما كان مجموع ما بها من الكتب والسجلات والرسائل عشرين ألفا تم جمعها من أصول وآفاق مختلفة [7].

جمع ابن زيدان بين تكوين تقليدي متين في علوم الدين واللغة وبين اطلاع على التيارات الجديدة في ميدان علوم التاريخ، كما استطاع الإفادة من اتصالاته بالباحثين الأجانب فوقف على مناهجهم في العمل والبحث وعلى بعض مؤلفاتهم العلمية في التاريخ والآثار والانتوغرافيا والانطروبولوجيا.

وهكذا استطاع مولاي عبد الرحمان بن زيدان أن يؤلف نحو عشرين كتابا ما يزال معظمها مخطوطا إلى يومنا هذا. وأهم هذه المصنفات كتابه *"إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس"*، وقد صب فيه علوما شتى تاريخية وأدبية ودينية، مع إحسان فن التراجم والتبويب وسوق الاستطرادات المفيدة في مكانها والفوائد الرائقة في مواضعها.

سلك ابن زيدان في كتابه *الإتحاف* مسلك ابن الخطيب في كتابه *الإحاطة*، فقدم للكتاب بنظرة تاريخية عن مسقط رأسه مكناس ثم أتبعها تراجم يزيد عددها عن خمسمائة لأعلام من السلاطين والأمراء والوزراء والصلحاء وقواد المدن والقبائل والجيش والكتاب والشعراء ممن ازدانوا بهذه المدينة أو حلوا بها في يوم من الأيام. وفي هذا الجمع تكمن أهمية الكتاب بالنسبة للباحث المهتم بتاريخ المغرب عامة

---

7 جرمان عياش، La Question des Archives Historiques Marocaines, Hesp.-Tam., Vol. II, Fasc. 2 et 3, 1961, p. 315 et suivantes.

وبالعصر العلوي خاصة. وقد أخرج الكتاب إخراجا عصريا فجعل لكل جزء ستة فهارس تسهل مراجعته والإفادة منه. وجاء برنامجه على النحو التالي

1) مقدمة في قواعد التاريخ (الجزء 1، ص. 7ـ 20).

2) تأسيس مدينة مكناس واشتقاق هذا الاسم (الجزء 1، ص. 22ـ 231).

3) وصف مدينة مكناس وميزات موقعها (الجزء 1، ص. 231ـ 261).

4) تراجم الأعلام.

أما ترتيب ذكر الأعلام فقد بناه المؤلف على أساس الأبجدية العربية وينتهي آخر الأجزاء المطبوعة، وهو الجزء الخامس عند حرف القاف.

الأجزاء المطبوعة	تارخ الطبع	عدد الصفحات
الأول	1929	470 ص
الثاني	1930	549 ص
الثالث	1931	599 ص
الرابع	1932	523 ص
الخامس	1933	563 ص

2) *أفكار ابن زيدان السياسية*

إن حيثيات ابن زيدان المتمثلة في كونه نقيبا للأشراف، مؤرخا للدولة العلوية، مرتبطا بها، قريبا منها، وفي كونه يعيش تحت النظام الاستعماري (الحماية) المفروض على المغرب، حيثيات لم تكن لتتيح له فرصة التعبير عن أفكار جريئة في ميدان الشئون السياسية والاجتماعية، إلا أن تآليفه في التاريخ، وإن كانت تبدو عرضا لمحاسن الدولة ودفاعا عن منجزاتها، ذات مغزى سياسي عميق من حيث إنها تبين، لمن كان في حاجة إلى بيان، أن الدولة المغربية عريقة الجذور موصولة المعالم والكيان. ولهذه المرافعة أهميتها القصوى أمام السلطات الاستعمارية التي لم تأل جهدا في تخريب البنى السياسية والاجتماعية والثقافية للمغرب هادفة بذلك إلى



المؤرخ والنقيب عبدالرحمن بن زيدان

ضمان الاستحواذ على البلاد والعباد. فعندما نشر ابن زيدان كتابه *الإتحاف* وكتابه *الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة*، كان يسعى إلى دحض الأطروحات التي كان يروجها المدافعون عن إيديولوجية الحماية.

لم يخصص ابن زيدان فصلا خاصا في كتابه *الإتحاف* للمسائل السياسية، وإنما يتطرق إليها في مواضع متفرقة. فعندما يورد كلام ابن خلدون في موضوع أعمار الدول ورأي هـ. طيراس في مساوئ الحكم المطلق نجده لا يتردد في شجب الاستبداد فيذكر الأخطار التي تتعرض لها مملكة لا يكون مالكها في مستوى المهمة المنوطة به فيقول :

"ومعالجة هذه الأمراض أيسر في الحكم الدستوري مما في الاستبدادي لأن الملوك المستبدين إنما يطلبون النفع الشخصي" (إتحاف، 4 : 472).

ثم يعقب بمرارة

"ويسوءني للغاية تغلب الاستبداد على طبيعة ملوك الإسلام" (إتحاف، 4 : 472).

لقد استخلص ابن زيدان من تأمله في شئون الحكم العادل ضرورة وجود طرف يقوم بموازنة حكم الملك، ورأى أن هذا الدور يجب أن يعهد به للعلماء الذين يتمتعون بنفوذ فعلي لدى الحاكمين والمحكومين على السواء، ويؤكد ذلك النظر بقوله

"فلذلك وجب على علماء الأمة وأعيان رجالها تغيير المنكرات، فالمغيرون للمنكر في الأمة الإسلامية تتقيهم الملوك كما تتقي ملوك أوربا المجالس وآراء العامة الناشئة عنها وعن حرية المطابع" (إتحاف، 4 : 473).

وبإمكاننا أن نستنتج من رأي ابن زيدان في هذه القضية كراهيته للحكم الاستبدادي، ولا يستغرب منه ذلك وهو العالم المغربي المطلع على النظم السياسية والإدارية للبلاد الإسلامية، سيما وأنه كان على اتصال دائم بالأوساط السياسية والثقافية في بلاد المشرق كما كان محتكا بعدد من الباحثين والمسئولين المتنورين من الأجانب الوافدين على المغرب، فكتاباته تعج بالأمثلة والإشارات الدالة على التأثر بالمصدرين المذكورين، وهو لا يتردد في إطلاق العنان لقلمه من حين لآخر. فيتيح لنا أن نتلمس آراءه في عدد من القضايا السياسية والثقافية والدينية.

فهو، على سبيل المثال، يثير مسألة الشبان المغاربة الذين أرسلوا في بعثات إلى أوربا ولا سيما في عهد السلطان مولاي الحسن، وكيف أن البلاد لم تستفد منهم على أحسن ما يرام ثم يعلق قائلا

"ولما زاولوا دروسهم وملأوا بكل نافع حقائبهم يمموا بلادهم ليبثوا فيها ما ينفع مستقبلهم فلم يعدموا معاكسا وقف في سبيلهم وحرم البلاد والعباد مما كان يرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل كما سلكه أهل اليابان لذلك العهد الذين رافقوهم في دروسهم فكانت النتيجة أن تقدم اليابانيون وتأخرنا. ولله في خلقه شئون" (إتحاف، 2 : 465).

ثم إن من آراء ابن زيدان في شئون السياسة العامة أنه لا يرى تناقضا بين إنشاء مبدأ العدل وبين طبيعة الحكم في بلد يحكمه أمير المؤمنين. فالسلطان خليفة الله في الأرض، ومن واجب رعاياه الطاعة والامتثال، وفي هذا السياق، ينبغي إدخال الإصلاحات التي من شأنها أن تنهض بالبلاد وتخرجها من حال التأخر الذي كانت تتخبط فيه، ولا بد أن يمتد التغيير إلى جميع الميادين التي لا تمس بالقيم الثقافية والاجتماعية للبلاد.

أما فكرة ابن زيدان في التاريخ، فلا تختلف عن فكرة سابقيه ممن يعتبرون هذا العلم من الفنون الأدبية السامية. فهو مدرسة تهذب العقول وتنيرها وتمكن من تجنب أخطاء الماضي والسير على النهج القويم، ولذلك وجب إطراء هذا العلم والعناية به.

ويرى ابن زيدان أن علم التاريخ في وقته (1930) قد تطور تطورا عظيما فأصبح يتطلب من الباحث بذل جهود كبيرة لمسايرة التقدم وتجنب الركون إلى ما هو موروث في هذا الميدان. (إتحاف، 1 3 و9 و10).

أما وسائل ابن زيدان في كتابة التاريخ فهي الوثائق بالدرجة الأولى، ولكنه لجأ بجانب الوثائق المكتوبة إلى الروايات الشفوية التي جمعها من المعاصرين بكيفية مباشرة، ولم يقتصر في ميدان الوثائق على أرشيف الدولة بل طرق في هذا المضمار باب الخزائن الخاصة والمستندات العائلية. (إتحاف، 5 : 339 وما بعدها).

وقد حرص على أن يبين أن سبيل الباحث في الاستفادة من هذه الوثائق هو تقديم الحيطة والحذر حتى يتأكد من إمكان وقوع الخبر وجواز اعتماده. ومما يدل

على تأثره بالأفكار الجديدة التي لها علاقة بالموضوعية التاريخية حرصه على التنبيه إلى أهمية الحفريات الأثرية في إثبات الوقائع أو نفيها وكذا أهمية دراسة النقود والنقوش، وقد كان على اطلاع تام بالحفريات التي كانت جارية بموقع وليلي، المدينة الرومانية القديمة القريبة من مكناس، وعلى ما أبرزته من نتائج. كما كان مطلعا على أبحاث الفرنسيين المعتمدة على مختلف الوسائل التوثيقية لاستكشاف تاريخ المغرب. (إتحاف، 1 1 وما بعدها).

ولا بد من الإشارة إلى أن اطلاع ابن زيدان لم يمكنه مع ذلك من تجاوز طريقة أصحاب الحوليات والتراجم في كتابة التاريخ [8]. فهو عندما يؤرخ لسلطان، يذكر الحوادث بحسب السنين على غرار ما نجده عند سابقيه كأكنسوس والناصري مثلا، فيكتفي بذكر ما يراه مهما من الحوادث حتى ولو لم يكن بينها رابط منطقي مباشر واضح، ولا تفوته فرصة سانحة إلا وأتى فيها باستشهادات من كلام مشاهير الأدباء والفقهاء لكي يؤيد واقعة أو يبين مغزاها أو ليقوم بالتعليق عليها، وكان مثل صاحب *الاستقصا* لا يتردد في الاستشهاد بآراء الكتاب الأوربيين في بعض القضايا التاريخية التي يناقشها.

ولقد ختم مقدمة كتاب *الإتحاف* حول قواعد علم التاريخ، بحث المؤرخين على الموضوعية والحياد والتمسك بالحقيقة وعدم ذكر الوقائع إلا بعد التأكد من ثبوتها. وقد ربط بين هذا المعيار وبين خاتمة وعظية تدور حول أهمية العدل وحياة الشعوب والأمم.

غير أننا نجده يصدر عن نظرة أقل التزاما بما يتصوره بخصوص الموضوعية، فهو يقول مثلا عندما يتحدث عن عظمة الشعوب ومجدها

---

8 - A. Demeerseman : Catégories sociales en Tunisie au XIXème siècle, d'après la Chronique de A. Ibn Abī Addiyā, Rev. Ibla, Janvier 1970, n° 125, pp. 69 - 101.

يقول ليفي بروفنسال في كتابه :مؤرخو الشرفاء" ما يلي :

"وعليه فلا ينبغي، ونحن نتكلم على بلاد عُرف أهلها بالإغراب في المحافظة على التقاليد والنواميس السلوكية، أن نعجب من ميل مؤرخيه إلى الاشتغال بسير المتقدمين من الأشراف والنبلاء سواء منهم الملوك والحكام الذين تعاقبوا على مسرح السياسة وكانت في أيديهم أزمة الأمور الدنيوية أو العلماء والصالحين المعروفين بإخلادهم إلى الحياة الروحية. فكانوا في نفس الوقت إخباريين وكتاب تراجم، سالكين المسالك التي سبقهم عليها المؤرخون في باقي أقطار العالم الإسلامي". (النص العربي، ص. 47).

"ومن معرفة الناس لنظام القصور، تتجلى أمامهم عظمة الدولة وخطرها، إذ بمعرفة حياة الملوك تُعرف حياة الشعوب وأثرها". (العز والصولة...، 1 5).

ومن الأمثلة التي تشهد على حدود نظرته إلى الموضوعية وارتباطه بالنظرة التقليدية في التاريخ ما يدل عليه حديثه عما يمكن أن نسميه بالفورات الشعبية، حيث نجده يشجبها ويندد بها بقطع النظر عن بواعثها وظروفها، فالقائمون الثائرون على الحكام عصاة وفساد ورعاع مشبهون بالكفار تجب مجاهدتهم، وقتالهم من الأمور الواجبة المشروعة، وابن زيدان في هذا الموقف متبع لكثير من الكتاب الذين قالوا قبله بوجوب إصلاح الداخل بالقضاء على الفتن قبل التصدي للعدو الخارجي. (إتحاف، 1: 399 و2 258 مثلا).

ومن العوامل التي وجهت النظرة الموضوعية لابن زيدان إعجابه الكبير بعدد من سلاطين المغرب وإكباره لجلائل أعمالهم، حتى إنه لا يجد أوصافا كافية يغدق منها عليهم في كثير من المناسبات، الشيء الذي ينال من تحليله لأمور التاريخ ويوقعها أحيانا في الغلو والمبالغة. (إتحاف، 1 126).

ولا يكاد يختلف موقفه هذا إزاء السلاطين عن موقفه اتجاه الصلحاء من ذوي المناقب والكرامات، إذ يعتقدها ويثبتها دون أدنى حس نقدي أو تمييز لمستويات وقائعها، فهو عندما يترجم لشخص به مس من الجن لا يزيد عن سرد الوقائع كما بلغت إليه. (إتحاف، ج 2 113 ـ 115 و4 315).

أما أسلوب ابن زيدان فيتميز بالسلاسة وعدم التكلف في البحث عن الألفاظ الطنانة، بل إنه يحاول استعمال مصطلح التاريخ، ومع ذلك فأسلوبه أقل سهولة إذا ما قيس بأسلوب الناصري في *"الاستقصا"*، فهو يستعمل السجع في غيرما موضع، ولكنه يعمل على تبليغ الفكرة دون التقيد بالأسلوب التقليدي المصنوع، ولذلك فأفكاره على العموم معبر عنها بتعابير لا تشكو من لبس ولا غموض. (إتحاف، 1 3 ـ 6 مثلا).

ويمكن أن نستخلص، مما تقدم، أن ابن زيدان كان مؤرخا تقليديا متفتحا للتقدم والأفكار الجديدة، دون أن يصل إلى تصور لهذا التاريخ الذي بدأ وشيكا في عصره يكتب في أوربا من منظور عوامل الاقتصاد وقضايا المجتمع، ولكن قيمة مؤرخنا هذا في عمق إحساسه ببعض القضايا التي ركز عليها وكذا في وعيه بوجود مشاكل تتعلق بالمنهج في كتابة التاريخ.

ومما يزيد من أهمية دوره أنه كرس حياته لكتابة المؤلفات العديدة في ذلك الظرف الثقافي الصعب الذي كانت توجد فيه البلاد، وعمل على نشر تلك المؤلفات في الأوساط المتعلمة بالمغرب وخارجه، وقد نجح في مسعاه الذي هو تجديد الاعتبار للدولة المغربية بعد أن أراد نظام الحماية إعدام هذه الدولة وطمس معالمها التاريخية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد تبرز حسنة أخرى من حسنات ابن زيدان وتتمثل في عنايته بالوثائق الرسمية وإدراج نصوصها وصورها بمختلف اللغات في كتابه، وكذا اهتمامه برجالات الدولة وإدراج صورهم النادرة ضمن تاريخه، وهذه كلها مظاهر جديدة في التأليف التاريخي بالمغرب إلى عصر ابن زيدان.

القسم الأول

المخزن المغربي في القرن التاسع عشر

محاولة تعريف (9) :

يجرؤ بعض الكتاب الأوربيين على وصف حكم السلطان بالمغرب في القرن التاسع عشر بأنه حكم تيوقراطي ديني(10). ولكن منظرا مثل ويتفوكل Wittfogel، وإن كان اهتمامه منصبا على مجتمعات بعيدة عنا، يرى على سبيل المثال، أن حكم الخليفة في عهده الإسلامي الزاهر، وهو نموذج الحكم الذي سار عليه سلاطين المغرب، لم يكن حكما يدعي استمداد كل شرعيته من تفويض إلهي ولم يكن طبقيا تسلطيا (11).

إن ممّا لا شك فيه هو أن السلطان يعتبر أعلى سلطة في بلده، وفي يديه أزمة السلطة وشئونها العظمى. بيد أن هنالك أعرافا وتقاليد وقواعد مرعية تحد من هذه السلطة. فإذا كان الشعب يسلم للسلطان مقاليد الحكم على أساس البيعة، فإن الشروط العامة لتلك البيعة تقيد سلطته ولا تتركها مطلقة. فلا مجال له في التشريع في ما يخص القواعد المنصوص عليها في الكتاب والسنة، وهي تكاد تشمل كل

---

9 ـ للمزيد من المعلومات حول مؤسسة المخزن في القرن الماضي، أنظر المؤلفات الآتية :

E. Aubin : Le Maroc d'Aujourd'hui, Paris, 1904, pp. 172 - 257.
R. Mauduit : Le Makhzen Marocain, Renseignements Coloniaux, 1903, pp. 293 - 304.
H. Gaillard : L'administration Marocaine : le Makhzen, Bull. de la Soc. de Géogr. d'Alger, 1909, pp. 438 - 470.
J. Erckmann : Le Maroc Moderne, Paris, 1885.
Michaux-Bellaire : L'Organisme marocain, Revue du Monde Musulman, Vol. 9, pp. 1 - 43.
M. Lahbabi : Le Gouvernement Marocain à l'aube du XXème siècle, Edit. Nord Africaine, Rabat, 1958.
Stuart Schar : Conflict and change in 19th Century Morocco, Thèse de doctorat, Université de Princeton, U.S.A., 1965.

أحمد بن خالد الناصري : الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 9 أجزاء، 1954 ـ 1956.
العباس بن إبراهيم : الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 10 أجزاء، 1974 ـ 1989.
محمد غريط : فواصل الجمان بأخبار وزراء وكتاب الزمان، فاس، 1947.
محمد بوجندار : الإغتباط بتراجم أعلام الرباط، مخ. خ. ع. D 1287.
محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة المتوسط، بيروت، 1985، جزءان.

10 - H. de La Martinière : op. cit., p. 161 et suivantes.

11 - K. Wittfogel : Le Despotisme Oriental, Etude Comparative du Pouvoir Total, Edit. de Minuit, 1964, p. 159.
M. Lahbabi : op. cit., p. 21 et p. 52 et suivantes.

الميادين من حيث الأسس الكبرى [12]. ومن جهة أخرى، فقد ورث تقاليد المشورة الواجبة للعلماء إذا تعلق الأمر بقضية ظرفية اجتهادية مثلما كان الشأن بالنسبة لتصدير القمح أو عدم تصديره إلى بلاد أوربا النصرانية في مغرب القرن التاسع عشر. (إتحاف، 2 389ـ390).

وقد كان للسلطان معاونون في عاصمته من الوزراء والأمناء، كما كان له عمال ونواب وموكلون في أنحاء البلاد، ومن شخص السلطان ومن وجود هؤلاء الخدام تتكون البنية البشرية للدولة أو ما سمي في تاريخ المغرب بـ"المخزن". ومن تنفيذ أوامر السلطان وسلوك أعوانه بوسائلهم وعاداتهم تتكون السياسة المخزنية في مختلف الميادين، وقد كان المخزن جهازا فعالا بالرغم مما قد يوصف به من المبالغة في المركزية أو من الطابع الترحالي الذي ليس من الحقيقة إلا ضربا من المرونة في التعامل مع المجال، أو من عدم الدقة في اختصاصات الوزراء والإداريين، في بنية أصبحت تتأثر بحتميات المشاغل الناجمة عن الاحتكاك المتزايد بأوربا.

ولا بد من التنبيه إلى أن خصائص الجهاز المخزني ظلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر شبيهة إلى حد مّا بخصائصه في القرون السالفة، ومع ذلك، فقد بدأت تظهر فيها علامات تغير في الاتجاه الذي سيؤدي في النصف الثاني من القرن إلى توسع في الجهازين الحكومي والإداري للبلاد.

لقد أخذ المخزن يُجدد سلطته ويوطدها في أطراف البلاد منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله في القرن الثامن عشر، وكان في حالة من الاستقرار في النصف الأول من القرن التاسع عشر تمكن بها من مواجهة واقعتين خطيرتين هما نتائج احتلال الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي عام 1830، واصطدام الجيش المغربي التقليدي بالجيش الفرنسي الحديث في معركة إسْلي عام 1844.

إن ما تبرزه الوثائق والنصوص من كون معظم رجال المخزن في مستوى الوزراء وخدام القصر من أصل المدن الشمالية كفاس ومكناس وتطوان الرباط وسلا

---

12 ـ انظر كذلك :

عبد الرحمن بن زيدان : العز والصولة في معالم نظم الدولة، تحقيق وتقديم الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص. 8 ـ 28. حيث يَبْسِطُ المؤلف الكلام عن البيعة، ملحا على طابعها القانوني والشرعي.

قد يدل على اختيار مبني على الخبرة في التدبير المتصل بالأعمال التجارية. إذ نجد هؤلاء الخدام من أسر ذات حيثيات وعلائق فيما بينها.

إن المجال الترابي للمشروعية المخزنية أوسع بكثير في كل الظروف من المجال الذي يمثله فيه عمال دائمون أو من المجال الجبائي. وتتحكم عوامل متعددة في تقلص مجال الحكم المباشر أو تمدده، ولكن عددا من العاملين الاجتماعيين يسهمون في مد خيوط شبكة الولاء والسيادة السلطانية التي ترمز إلى بسط السيادة السياسية على عموم البلاد، وفي ضوء المعطيات المتنوعة للحضور المخزني يمكن أن يتضح مفهوم "بلاد السيبة" الذي دارت وتدور حوله مناقشات المؤرخين والباحثين في علم الاجتماع السياسي. بيد أن مما يغني فهم البنية المخزنية تكيفها مع البنى الحضرية المتشبعة بالنواميس المكتوبة ومع البنى القروية العاملة بأعراف جماعية يقوم إنفاذها على آليات التوازن المتجدد على الدوام.

إن المدن الرئيسية تقدم عناصر اجتماعية وثقافية لها مكانتها في مرجعية التصور المخزني وفي آليات نجاعة عمله وأسباب تميزه واستمراره. فمدينة فاس، مثلا، تحتضن جامعة القرويين التي يتخرج منها كتاب المخزن وخدامه من القضاة والعدول والأمناء والنظار. ويكون سلك مدرسيها ووعاظها العلماء الذين يتوجه إليهم السلطان بطلب الفتوى أو بالتقويم لإضفاء المشروعية على مختلف المبادرات أو السلوكات التي تتوقف على القدوة.

أما مدينة مكناس، فلها ماضيها الأمبراطوري الذي يربطها بالسلطة، تاريخيا وبشريا، تحتفظ بأهميتها كإقامة لقبائل من مجندي كيش البخاري في مواجهة كتلة صنهاجة الأطلس المتوسط. فمن مكناس كانت عائلات ابن إدريس وبليمني بوعشرين وغريط وابن العلام والجيلالي بن حمو البخاري القشار وبَادُّو. فقد كان أبناء عائلة ابن إدريس من المتعلمين وكان منهم شعراء، دخلوا دخولا متواضعا إلى صفوف المخزن، ثم صار منهم كتاب السلطان، ثم ترقى بعض هؤلاء إلى مراتب الوزراء [13]. وكذلك كان شأن مشابه للمنحدرين من عائلة ابن اليمني بوعشرين وعائلة الجامعي الذين تقاسموا معهم أهم مناصب المسئولية السياسية.

أما تطوان التي ظلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ميناء لمدينة

13 - عباس بن إبراهيم : ن. م.، ج 6، ص. 263 - 288.

فاس فإن "بورجوازيتها" الثقافية والتجارية كانت من الحيوية بدرجة جعلتها ممثلة باستمرار في صفوف المخزن [14].

وكان من تطوان رجال عملوا في الدبلوماسية كآل الخطيب وآل الطريس وآل أشعاش ورجال عملوا في السياسة العامة كآل الصفار والركينة، ورجال من كبار التجار من أمثال الرزيني ومدينة واللبادي [15].

كان المخزن في هذه المرحلة أقل تعقيدا في تكوينه، يظهر ذلك في قلة عدد الوزراء وفي عدم الدقة في اختصاصاتهم، فقد كان وزير واحد، متى عظمت حظوته، يستطيع الاستحواذ على تصريف مجموع المهام الحكومية، وكذلك كان شأن محمد بن إدريس ثم المختار الجامعي بعده.

أما على المستوى المحلي، فقد استطاع بعض العمال مد سلطاتهم على عمالات شاسعة، فعلى سبيل المثال، كان بوسلهام بن علي أزطوط متوليا باشوية العرائش، وعهد إليه برعاية إدارة طنجة، وكان السلطان مولاي عبد الرحمان يكلفه بالكلام باسمه وبالمفاوضة مع ممثلي الدول الأوربية المقيمين في مدينة البوغاز، طنجة. وبعد أزطوط، عُهد لمحَمد الخطيب بمهام النائب السلطاني لدى ممثلي الدول إلى جانب قيامه بمهام باشا المدينة [16].

إن مرحلة التطور التاريخي التي كان يعيشها المغرب قبل أن تتكاثر علائقه بأوربا بالصورة التي شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هي التي تفسر قلة تشعب المهام الوزارية وعدم وضوح التخصص في مهام كبار رجال المخزن ومسئولياتهم. وما لبث هذا الواقع أن آل إلى تبدل بعد وفاة السلطان مولاي عبد الرحمان حيث ضغطت الظروف المستجدة على المخزن حتى صارت دواليبه تتغير وتتعقد، وذلك ما ظهر بوضوح وفعالية في عهد السلطان مولاي الحسن.

---

14 - J-L. Miège : Le Maroc et l'Europe de 1830 à 1890, Edit. PUF, Paris, 1963, t. 2, p. 188 et suivantes.
في شأن علاقات تطوان بمدينة فاس وأهمية دورها التجاري في النصف الأول من القرن الماضي.

15 - J-L. Miège : op. cit., t. 2, p. 226 et p. 284.

وكذلك :

محمد داود : تاريخ تطوان، مطبعة المهدية، تطوان، ج 3، ص. 236 وما بعدها. حيث يتحدث المؤلف عن التاجر عبد الرحمن مدينة الذي سافر إلى أوربا سنة 1798 م، حاملا معه 4575 ريال و32 "ضبلون" من الذهب.

16 - J-L. Miège : op. cit., t. 2, p. 250 et p. 278.
يقول المؤلف بأن الحكومة الفرنسية كانت تمنح تعويضا ماليا سنويا قدره 10.368 فرنكا لكل من بوسلهام أزطوط ومحمد بن إدريس والمختار الجامعي، مكافأة لهم على إنجاح سياستها ومصالحها بالبلاد.

الفصل الأول

تَطوُّرُ المَخزَنِ وَإعادَةُ تَنظِيمِهِ فِي النِّصفِ الثَّاني مِنَ القَرنِ التَّاسِعِ عَشَرَ

عرفت الحكومة المغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغيرات مهمة. فقد ابتكرت دواليب حكومية وإدارية لم تكن معروفة من قبل، وتجلى هذا الاتجاه على عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان في الاهتمام الخاص الذي أولاه هذا السلطان للمظاهر التقنية والمالية للإدارة المغربية.

فقد عرف عهد هذا السلطان وقائع دفعت بالبلاد في هذا الاتجاه كان من أبرزها تلك المعاهدة المغربية الأنجليزية المعروفة بمعاهدة التجارة والملاحة التي وقعت عام 1856، كما أسهمت في تعقيد هذه الظروف حرب تطوان (1859 ـ 1860) حيث شنت إسبانيا على المغرب عدوانا كانت له عواقب وخيمة على أحواله المالية والاجتماعية والسياسية. فقد طرأت أزمة مالية دفعت إلى حرص أشد على ضبط واردات الجباية سواء كانت من الجمارك أو من الزكاة والأعشار وغيرها من الضرائب المخزنية. وفي هذا السياق، عين في المراسي أمناء روعي فيهم عدم الانتماء إلى عين المكان، وفي نفس الاتجاه تقرر أن تخصص لهؤلاء الأمناء رواتب معلومة تتميز بالانتظام. (إتحاف، 3 379).

بيد أن المجدد الحقيقي للتنظيم المخزني كان هو المولى الحسن. فقد جعله الحرص على ضمان فعالية أكبر في مراقبة العمل الحكومي إلى إنشاء وزارات جديدة. ومما وقع استحداثه وزارة الحرب ووزارة الشئون البرانية وأمانة الأمناء التي كانت بمثابة وزارة المالية، كما وقع في نفس الوقت تدعيم الوزارات التي كانت موجودة من ذي قبل.

وبموازاة لهذا التنظيم على الصعيد المركزي وقع تكثيف الحضور المخزني على الصعيد المحلي حيث قسمت العمالات القديمة وأُحدثت عمالات جديدة، كما عين عدد من القواد في مجالات كانت خاضعة لقواد كبار يمتد نفوذ الواحد منهم على أقاليم شاسعة يقطنها عدد من القبائل.



السلطان المولى الحسن
[1290 ـ 1311 / 1873 ـ 1894]

في هذا السياق تكاثر حشد الموظفين المخزنيين من القواد والأمناء والكتاب الجدد. ولم يترتب عن هذا التجديد والتكثيف اختفاء الأسر المخزنية الكبرى ذات النفوذ على الصعيد المركزي كآل بليمني بوعشرين وآل الجامعي وآل البخاري، بل ظلت قائمة وهي تسعى إلى تحسين مكانتها في جهاز المخزن.

وقد أردفت إليها عائلات أخرى برزت أكثر من ذي قبل كالرياطيين آل بركاش وآل الزبدي وآل غنام وآل السويسي والسلاويين آل حصار وآل عواد وآل بنسعيد الخ.

ومن مظاهر الاستمرارية في الملامح المخزنية أن الأصول المكانية التقليدية التي على رأسها فاس ومكناس وتطوان قد ظلت تعطي المخزن سفراءه ودبلوماسييه والقائمين بأعماله في ميدان المال والمعاملة والحساب وفي ميدان ممارسة السلطة والسهر على النظام. وفي هذا المجال، نذكر عائلات التازي وابن سودة والبغدادي والمقري وبنسليمان والكباس والطريس وبريشة وغيرهم ممن كانت بأيدي نبغائهم مفاتيح الإدارة المخزنية في ذلك العهد.

ولا يفوت الملاحظ المتدبر للنصوص أن يقرن بين جغرافية الحيوية الاقتصادية وبين توزيع الأصول المكانية للعائلات المتصدرة للنخبة المخزنية، ومن ذلك أن المدن التي كانت في شبه ركود، من حيث المعاملات قلما كانت تعطي رجالا يصلون مناصب الخدمة المخزنية الكبرى، وتلك كانت الحال بالنسبة لمراكش على سبيل المثال حيث لم يكن من أبنائها طيلة القرن الماضي في صف المناصب الحكومية الممتازة سوى شخص واحد هو علي المسفيوي.

على أن المعطى الأساسي، في التعريف بالجهاز المخزني في القرن الماضي يكمن في التمييز بين صنفين من خدام المخزن :صنف خدام القصر المرتبطين مباشرة بالسلطان وصنف خدام الدولة المكونين للجهاز الحكومي بمعناه الخاص. ولم يكن الخدام الحكوميون الوزراء سوى وزراء تنفيذ، إذ لم يكن لهم في الأمر أي تفويض، يقتصر دورهم على إعانة السلطان الذي يمسك بين يديه السلطة العليا في حكم البلاد بالإنجاز وتقديم النصح والمشورة متى خوطبوا في شأنها [17].

17 - M. Lahbabi : op. cit., p. 135.

الفصل الثاني
صِيَغٌ وبُنَى
الإدارة المركزية

1- ***الوزير الأعظم***. كان لقب الوزير مقصوراً لمدة طويلة على "الوزير الأعظم" باعتباره الوزير "الأوحد" في الجهاز المخزني. فعلى سبيل المثال كان للسلطان مولاي عبد الرحمان معاونون حملوا هذا اللقب على التوالي، وهم محمد بن إدريس والمختار الجامعي ومحمد بن عبدالله الصفار. أما في عهد ولده الذي خلفه وهو سيدي محمد فقد تولى الوزارة العظمى كل من الطيب بليمني وولده الحاج إدريس (إتحاف، 5 224).

كان الوزير الأعظم أكبر معيني السلطان في شئون الدولة، تتعلق معظم تكاليفه بالأمور الداخلية للبلاد. واختصاصاته سواء في ما يرجع لشئون السياسة أو لتصريف الأمور الجارية في "الإدارة" اختصاصات واسعة، لا تفوته الشاذة ولا الفاذة من أحوال القبائل والمدن، ولا يصرف نظره عن مراقبة ممثلي القوات الاجتماعية من كبار الأعيان وشيوخ الزوايا وغيرهم ممن يتوقع من جهتهم حدوث ما من شأنه مضايقة مصالح المخزن [18]. وربما تمت على يد الوزير الأعظم أكثر الترشيحات المتعلقة بالموظفين الكبار من عمال وقواد ومحتسبين وأمناء وغيرهم، وله مع المعنيين من هؤلاء مراسلات مستديمة واتصال مستمر. وربما ازداد نفوذ الوزير الأعظم بكثرة الولاة المخزنيين المحليين، وهذا ما حدث بالذات عندما قام السلطان مولاي الحسن بتقسيم العمالات الكبرى بين عدد من القواد الصغار.

كان الوزير الأعظم يجلس في مكتبه (البنيقة)، وهنالك يتردد عليه الكتاب المخزنيون والخدام بمختلف حيثياتهم ورتبهم. وكان له كاتبان مقربان يتولى أحدهما تدبير الاتصال والمراسلة بالمدن والقبائل في جهات شمال البلاد، ويتولى الآخر مثل المهمة فيما يخص جهات الجنوب. وقد كان عدد من تولوا الوزارة العظمى كتابا في بنائق المخزن أو بنيقة الوزير الأعظم بالذات، وهكذا كان الوزير إدريس بن محمد بن

---

18 - M. Lahbabi : op. cit., 143.

عائلة الجامعي

عبد المالك

مُحمد

المختار — المعطي

المعطي
محمد
مُحمد — أحمد — مَحمد — عبد الرحمن — عبد السلام
[كلهم بقيد الحياة، حوالي 1340 هـ]

المختار
مُحمد [توفي في 1285هـ] — عبد القادر [فقيه توفي 1303هـ] — العربي [توفي 1276] — عبد المالك

العربي
محمد لكبير وزير توفي 1333 — المهدي — العباس — أحمد — عمر — محمد الصغير [وزير توفي عن غير عقب] — محمد المعطي [وزير توفي عن غير عقب]
أحمد [توفي عن غير عقب] — عمر [توفي عن غير عقب]

المهدي
العربي
محمد — أحمد — المختار — محمد — أحمد الكل بقيد الحياة [حوالي 1340]

العباس
مُحمد
العباس [بقيد الحياة] — محمد — مَحمد [بقيد الحياة في 1340 هـ]

محمد لكبير
العباس — إدريس — أحمد الصغير — أحمد الكبير [توفي عن غير عقب] — المختار — عبد المالك [توفي عن غير عقب] — عمر — المامون — محمد — المهدي [توفي عن غير عقب] — محمد الصغير [توفي عن غير عقب]

العباس
محمد — العربي

إدريس
محمد — أحمد عزوز — عبد الله

أحمد الصغير
محمد المهدي — العباس

المختار
محمد — أحمد

المامون
مُحمد

محمد
مَحمد [بقيد الحياة حوالي 1340]

مُحمد [توفي في 1285هـ]
الحاج إدريس [بقيد الحياة في 1340 هـ]
مُحمد — عبد الرحمن — مَحمد — محمد — البشير — محمد الأمين — أحمد — مَحمد — محمد المهدي — محمد الكامل [الكل على قيد الحياة [حوالي 1340]

مصادر :

الكتاني [محمد بن هاشم] : زهرة الآس...، مخ. خ. ع. ك 1281، ص. 506 وما بعدها.

ابن زيدان [مولاي عبد الرحمن] : إتحاف... 1 : 373 وما بعدها ؛ 4 : 296.

إدريس عاملا في رتبة كاتب البنيقة قبل أن يصير في الوزارة العظمى، وكذلك كان شأن ولده محمد بن إدريس في عهد سيدي محمد، والعربي الجامعي في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام (إتحاف، 2 : 513 و5 225).

إن الأهمية التي كان يكتسيها منصب الوزير الأعظم هي التي تفسر ما كان على تلك الرتب من تنافس بين كبار الخدام المخزنيين المقربين، وهي منافسات كانت في بعض الأحيان تؤدي إلى مصائر عنيفة مأساوية، وأبرز مثال على الصراع من أجل الوزارة العظمى ما جرى بين أكبر عائلتين مخزنيتين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهما عائلة الجامعي وعائلة البخاري موسى بن أحمد. فقد كان موسى هذا حاجبا في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان وعهد ولده سيدي محمد ثم عهد مولاي الحسن. وكان يتطلع إلى منصب الوزارة العظمى. ولما كان الحاج إدريس بن الطيب بليمني في الوزارة العظمى على عهد السلطان مولاي الحسن، حسده عليها موسى بن أحمد وضايقه بكل ما أُوتي من الوسائل حتى اضطره إلى التخلي عن منصبه مفضلا الهجرة والمجاورة بمكة [19].

وهكذا تولى موسى بن أحمد الوزارة العظمى وتولى ابنه أحمد مهمة الحجابة في العهد الحسني الأول. ولكن زمن تلك التولية في الوزارة العظمى لم يكن طويلا حيث إن السلطان مولاي الحسن عين فيها صهره المعطي بن العربي بن المختار الجامعي الذي كانت بنت عمه فاطمة بنت المختار الجامعي تحت السلطان مولاي الحسن.

إن تلك الحركية وما ينشأ عنها من تغير الأشخاص لم تكن دائما مخالفة لمصالح المخزن، بل ربما استفاد منها عندما تؤدي إلى الحد من طغيان طرف من الأطراف في نسق يحتاج إلى تجديد التوازنات الضرورية لنجاعة تخدم التحكيم السامي الذي يمثله السلطان (إتحاف، 1 373).

2- *وزير المالية.*

كان أخطر الوزراء قدرا في جهاز المخزن في القرن التاسع عشر هو وزير المالية الذي كان يحمل تسميات أخرى مثل "أمين الأمناء" أو "مول الشكارة" الخ. ولقد

19 ـ محمد المختار السوسي : إيليغ قديما وحديثا، المطبعة الملكية، الرباط، 1966، ص 298.

تميزت اختصاصاته واستقل في شئونه خاصة في عهد السلطان مولاي الحسن الذي كان من أبرز المتولين في زمنه لهذه الخطة التاجر الرباطي الكبير محمد التازي (إتحاف، 2 186).

كانت مهام "وزير المالية" تتمثل عموما في الإشراف على المداخيل المالية للمخزن وعلى مصاريفه. وكانت موارد بيت المال تتكون من تحصيلات مختلفة أهمها الضرائب التقليدية من أعشار وزكوات، ومن الضرائب على التجارة وهي مستخلصات الجمارك على تجارة البحر من جهة والمستفادات المحصلة من الرسوم على تجارة أسواق المدن وأسواق البوادي من جهة أخرى. وقد كانت المبالغ المحصلة من تجارة الجمارك، إلا أن هذه المداخيل، كما هو معلوم، قد خصص معظمها لمدة تزيد عن عشرين سنة، لتسديد غرامة حرب تطوان التي فرضها الإسبان (1861) وتسديد الدين الأنجليزي المعقود لمواجهة الجزء المعجل من هذا الدين على الخصوص، وذلك في وقت كان فيه المخزن في أمس الحاجة إلى المال الضروري لمواجهة نفقات المشاريع التي صار يدرك أهميتها في مختلف الميادين، بعد الاصطدام الحربي وكذا الاتصال التجاري المتزايد مع أوربا ابتداء من أعوام الأربعين.

أما الشطر الثاني من مهام أمين الأمناء أو وزير المالية فهو تدبير نفقات المخزن ومصاريفه في نفقات رواتب العساكر في مختلف المشتريات الخاصة بالسلطان أو بالجهاز المخزني العام.

ولقد كان يساعد هذا الوزير في عمله ثلاثة من كبار الموظفين يتلقون أوامره بصفة مباشرة وهم أمين الداخل وأمين الصائر وأمين الحساب.

وكان يعهد لأمين الأمناء إضافة إلى ما ذكر، بأن يعد لوائح بأسماء الأمناء الذين يقترح تعيينهم على السلطان عند الاقتضاء، وكانت العادة أن الأمناء يبقون في أماكن تعيينهم عامين أو ثلاثة أعوام ثم يعاد تعيينهم في مراس أخرى بالنسبة للذين لم يستغن عن خدماتهم بصفة نهائية.

ولقد قام السلطان محمد بن عبد الرحمان بإدخال نظام جديد على خطة الأمناء عام 1862، ومن ذلك النظام إصدار ظهير يقضي بأداء رواتب للأمناء. فمن رسالة موجهة في هذا التاريخ إلى نائبه بطنجة محمد بركاش يعلم أن أمينين جديدين قد تم

تعيينهما في مرسى طنجة وهما الحاج بوجنان البارودي والحاج عبد الكريم أحرضان الطنجاوي. وقد قدر للأول أجر شهري مقداره تسعون ريالا وأمّا للثاني من ذلك ستون ريالا. أما "رئيس" المرسى وهو المشرف التقني عليه، فقدر له أجر مبلغه خمسة عشر ريالا، بينما كان الأجر المرتب لمساعده لا يتعدى سبعة ريالات في الشهر (إتحاف، 3 379).

كان القصد من مثل هذه التدابير هو الحد من تعسفات الأمناء وتمكينهم من حسن التصرف للزيادة من مداخيل جباية الدولة.

ولقد كان آل التازي من المختصين بأمانة الأمناء منذ إنشائها. فعندما توفي محمد التازي عام 1890، عين السلطان مولاي الحسن أخاه عبد السلام خلفا له. وكان هو أيضا من حذاق التجار الذين خاضوا في البيع والشراء مع التجار الأوربيين، وكان له سابق اشتغال في أمانة بعض المراسي قبل أن يعين أمينا للأمناء. وكان من المساعدين الأقربين للسلطان مولاي الحسن والصدر الأعظم أحمد بن موسى (إتحاف، 1 377 و2 186 و5 563 ـ 570).

3ـ *وزير البحر.*

كانت وزارة البحر من دواليب الحكم المخزني بمغرب القرن التاسع عشر. ولقد كان وزير البحر بمثابة "وزير الخارجية". وربما سمي في بعض الأحيان بوزير الشئون البرانية. والواقع أن هذا اللقب له تبرير في كون المشاغل الخارجية للمغرب في العصر الحديث كانت من جهة البحر على الخصوص، سواء في ما يتعلق بشئون القرصنة ومشاكلها أو بقضايا الأسرى وافتكاكهم أو بقضايا التجارة عن طريق المراسي وما صاحب تزايدها من مشاكل قنصلية وسياسية.

ولهذا الاعتبار كان المخزن يعين، حتى قبل استحداث لقب "وزير البحر"، موظفا ساميا بطنجة، حيث يقيم ممثلو الدول الأجنبية، "نائبا" عنه يقوم بوظيفة وزير الخارجية حيث يفاوض ويحادث ويتصل، بناء على ما يصدره إليه السلطان من أوامر. وقد كان يتلقى الشكاوى والالتماسات من هؤلاء الممثلين ويبلغ إليهم أجوبة المخزن. وكان يقوم بمراسلة الممثلين المخزنيين المحليين إذا كانوا معنيين بوقائع معاملات أشخاص من الأجانب في مناطقهم.

ولقد تولى منصب "النيابة" على عهد كل من مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد ومولاي الحسن كل من محمد الخطيب وهو من تطوان ومحمد بركاش وهو من الرباط. وكان مقر مزاولة هذه المهمة في طنجة للسبب الذي سبق أن ذكرناه.

ولقد تخلفت عن نشاط هؤلاء النواب وثائق كثيرة نسبيا، محفوظة في مختلف الخزائن ولا سيما الخزانة الحسنية والخزانة العامة بتطوان، ويتضمن *"الإتحاف"* نماذج وافية العدد من هذه المراسلات بين السلطان وبين نوابه في مواضيع من أهمها قضايا الحمايات ومسائل التجارة والشكايات والمسائل السياسية المختلفة.

كان كل من الخطيب وبركاش قبل تعيينهما في النيابة بطنجة يتعاطيان أنشطة تجارية لحسابهما الخاص، وقد أقام كل منهما مدة معينة في أوربا ولا سيما في جبل طارق [20]. فهما معا ينتميان إلى أسرتين من الأسر الأندلسية (بركاش من الرباط والخطيب من تطوان). ومن المعلوم أن هذه الأسر قد أعطت المخزن عددا من أبرز معاونيه في الميادين التجارية والدبلوماسية. وينتمي أيضا إلى هذه السلالة من سامي الموظفين محمد بن العربي الطريس التطواني الذي عينه السلطان المولى الحسن نائباً عنه بطنجة سنة 1886، على إثر وفاة مَحمد بركاش في نفس التاريخ [21].

إن تزايد التدخل الأجنبي في المغرب وفي مختلف أشكاله، وارتفاع عدد الشكاوى والطلبات المقدمة للحكومة المغربية من قبل المفوضيات الديبلوماسية بطنجة وكذا العواقب الوخيمة لمؤتمر مدريد على البلاد، وبالخصوص فيما يتعلق بمسألة المحميين، كلها عوامل عجلت بتأسيس وزارة الشؤون الخارجية، سنة 1885. وقد أسندها السلطان المولى الحسن إلى أحد المقربين إليه وهو محمد المفضل غريط. (اتحاف، 1 44). واحتفظ هذا الأخير بمنصبه إلى وفاة أبا أحماد، في شهر مايو 1900، حيث رقّاه السلطان المولى عبد العزيز إلى رتبة وزير أعظم [22]، بينما عيّن عبد الكريم بن سليمان، أحد كتاب "البنائق" المخزنية، وزيراً للشؤون الخارجية [23].

---

20 - J-L. Miège : op. cit., T.2, p. 278.
21 - P. Guillen : L'Allemagne et le Maroc de 1890 à 1904, Edit. PUF, Paris, 1967, p. 69.
22 - Dr. L. Arnaud : Au Temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912, Edit. Atlantides, Casa, 1952, p. 77.
23 - P. Guillen : op. cit., p. 360.



السيد محمد بركاش
ينتمي إلى أسرة أندلسية، استقرت بمدينة الرباط منذ القرن XVم.
اشتغل في بداية أمره بالتجارة لحسابه الخاص، ثم وظف أمينا
بمدينة الدارالبيضاء على الخصوص. شغل منصب النائب
السلطاني بطنجة ما بين 1860 ـ 1886.

4- وزير الحرب ووزير الشكايات.

ومن دواليب حكومة المغرب وزير الحرب أو وزير الحربية. وهو منصب مستحدث أيضا تحت هذه التسمية، والواقع أن المخزن، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم يكن يتوفر بعد على جيش دائم محترف، وإنما كان يستعمل ما كان يسمى بقبائل "الكيش" المقطعة إليها بعض الأراضي الفلاحية مقابل الخدمة العسكرية عند الاقتضاء وتعينها في مهماتها القبائل المسماة "بالنائبة" (النايبة) المعفاة من بعض الضرائب مقابل هذه الخدمة أيضا، ومن هاتين الجهتين كان المخزن يستنفر من يحتاج إليهم لإبقاء القبائل الأخرى على الطاعة أو لقمع تمرداتها إذا حدثت.

وكان الوزير الأعظم في ذلك السياق، وهو الذي في نظره شئون الداخل، هو المتولي لتدبير هذه البعوث التي تسهر على فرض السلم. ولكن الذي يتولى القيادة الفعلية هو "قائد المحلة" حيث يشرف بنفسه على أمور الاستعداد والتجهيز والتوظيف وإيجاد المئونة وأداء الرواتب. وكان كثير من قُوَّاد المحلات المخزنية طيلة القرن الماضي من عائلة ابا مُحمد الشركي.

ولعل هزيمة عساكر المخزن في معركة إسلي قد قوت من الوعي بضرورة الاهتمام بحسن التهيئ والاستعداد لمثل تلك المواجهات. فما لبث الاحتياط أن قوي، وظهر ذلك جليا في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان الذي تنبه إلى مواطن الضعف في الجيش. ومن مواطن الضعف كان ضعف التدريب وتنوع التركيب واختلاف القيادات ورداءة التجهيز وقلة التغذية ونقص الرواتب، وهو ماكان يتناقض مع أحوال جيوش أوربا التي صارت تتحرش بالمغرب، ولهذا أحدث السلطان سيدي محمد وزارة الحرب وأسند شؤونها إلى عبد الله بن أحمد أخي سي موسى بن أحمد (إتحاف، 2 123). ولكن هذا الشخص المسمى "بالعلاف الكبير" كان قبل كل شيء مشرفا على تزويد الجيش بالعدة والمئونة وإختيار المجندين. ولقد ترسخ تأسيس هذا الجيش الدائم في عهد السلطان مولاي الحسن، ولكن ذلك لم يجعل المخزن يستغني عن خدمات المجندين من "قبائل الكيش" و"قبائل النايبة"، فقد كان اتساع العصيان القبلي، في بعض الحالات، يقتضي تكريس جهود الدواليب المخزنية بأكملها أو خروج السلطان بنفسه وتعبئة واسعة في صفوف قبائل الطاعة التي ينتقل حراكها (جمع حراك أو المجند) من وراء المخزن للقضاء على التمردات أينما ظهر فسادها.



المهدي بن العربي المنجي، وزير الحرب، سفيرا إلى بريطانيا العظمى سنة 1901.
جلس إلى يمينه الضابط الأنجليزي ماكلين ووقف خلفه إلى اليسار،
السيد عبدالرحمن بن محمد بركاش الرباطي، بصفته مستشارا للسفير.

وقد سعى السلطان مولاي الحسن إلى إطلاع عساكره على طرق الحرب العصرية فاستقدم إلى المغرب مدربين أجانب ولا سيما من فرنسا وإنكلترا. ولكن الأيام أظهرت أن الدول التي يأتي منها هؤلاء المدربون تستعملهم في التجسس لأنهم يكونون مطلعين على دواخل الجيش ومتصلين بالسلطان وبكبار رجال المخزن. وبذلك كان المتوقع من هؤلاء المستعان بهم على تطوير الجيش أن يعملوا بعكس ذلك على عرقلة كل نهوض في المغرب لا يتماشى مع أطماع بلدانهم فيه [24].

ومن عوائد المخزن أن يكون على رأس المحلات المبعوثة لإنزال العقوبات بالقبائل المنتفضة أفراد تربطهم روابط عائلية بالمخزن يكونون محل ثقته التامة. ومن الأمثلة على ذلك أولئك القواد المنتمون إلى العائلة الأمرانية المكناسية وروابطهم بالسلطانين سيدي محمد ومولاي الحسن من جهة المصاهرة معروفة (إتحاف، 5 371).

ومن عناصر الحكومة المغربية وزير الشكايات. لم يكن وزير العدل بالمعنى الحديث للكلمة لأن القضاة والعدول لم يكونوا إلى نظره، لكنه كان يتلقى جميع أنواع التشكيات والتظلمات. وكان يقدم في هذا الباب النصح للسلطان كما هو شأن غيره من الوزراء كل في ميدانه. وكان يتولى تسجيل الظهائر المتعلقة بالمسائل الجبائية وبتعيينات موظفي المخزن وهو المكلف بالسهر على تعيين بعض الخدام في مناصبهم كنظار الأحباس وقواد القبائل والشيوخ الخ. ولكن أهم مشاغله في حرصه على حسن سير شئون الولاة المحليين في تدبير أمور المحكومين وما ينجم عن ذلك من ضرورة إنصاف المظلومين في أحوال التعسفات أو النزاعات بين أعوان المخزن [25].

---

24 - M. Lahbabi : op. cit., p. 169.

أنظر كذلك الرسالة بتاريخ 9 يونيو 1892 والتي وجهها سفير فرنسا بالمغرب وقتئذ، الكونت دوبيني، إلى الدكتور لينارس، والتي تكشف النقاب بما لا يترك مجالا لأي شك، عن الطبيعة الحقيقية لمهام لينارس في البلاط المغربي، أوردها

J. L - Miège : Documents d'Histoire Economique et sociale Marocaine au XIXème s, C. N. R. S, Paris, 1969, lettre n° 44, p. 199.

25 - M. Lahbabi : op. cit., p. 173 et suivantes.

دواليب القصر

1. *الحاجب.*

لنتطرق الآن إلى دواليب الخدمة في القصر الملكي. لقد كان في خدمة السلطان داخل قصره عدد معتبر من القائمين بالخدمة اليومية، من بينهم كثير من العبيد، وتختلف مراتب غير العبيد من مسخر عادي في أسفل الهرم إلى من في القمة وهو الحاجب (العز والصولة، 1 132). وينقسم الخدام إلى مجموعات تسمى بالحناطي (ج. حنطة) تختص كل منها بنوع من أعمال الخدمة. ويتولى الحاجب تبليغ أوامر الملك إلى الوزراء وكبار الموظفين. وكان طابع التخصص واضحاً في تنظيم الخدمات داخل القصر.

كان الحاجب يتدخل، إلى جانب الإشراف على الخدمات داخل القصر، في قضايا تعود من حيث المبدإ إلى اختصاص الوزراء. وكان ذلك الجمع مما يزيد في أهمية الحاجب في صف المخزن، وتتجلى تلك الأهمية في أدواره الحاسمة عند اللجوء إليه في الحصول على امتياز أو حل مشكلة من المشاكل المعروضة على أنظار المخزن.

وقبل أن نعطي مثالا على ما كانت عليه مهمة الحاجب، نذكر بأن هذا المنصب كان طيلة القرن الماضي شبه محتكر من قبل عائلة ابًا حْمَادْ. وهكذا فقد كان الجد الأعلى لهذا الأخير وهو أحمد بن مبارك حاجبا على عهد المولى سليمان الذي حكم من 1792 إلى 1822، بل وكان من خاصة المقربين إليه (العز والصولة، 1 273). كما تقلد والده موسى بن أحمد هو أيضا منصب الحجابة في عهد كل من سيدي محمد بن عبد الرحمان (1822 ـ 1859) والسلطان مولاي الحسن (1873 ـ 1894). وقد خلفه ولده أحمد بن موسى في منصب الحجابة في نفس العهد ولم يتول الوزارة إلا بعد موت مولاي الحسن.

وفي الوثيقة التي سنوردها هنا مثال على بعض القضايا التي يلجأ فيها إلى الحاجب ليقدم خدمة تتعدى في الواقع إطار مهمته الخاصة الملتصقة بخدمة السلطان، وموضوع هذه الوثيقة التماس تقدمه به القاضي أحمد بن سودة، طالبا نقله إلى فاس من مقر عمله بأزمور. وقبل أن نتطرق للصدى الذي كان لمغادرة هذا



الأمير المولى العباس بن عبدالرحمان،

صنو السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمن،

القائد الأعلى للجيش المغربي، أثناء حرب تطوان [1859 ـ 1860].

القـاضـي عند أهل أزمـور، نورد الرسـالة التي توصل بهـا من الحـاجب جـوابا عن التماسه

"محبنا الفقيه العلامة القاضي أبا العباس سيدي أحمد ابن سودة سلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله. وبعد، فقد وصلنا كتابك مجددا العهد بنا وسائلا عن أحوالنا. فأنا سائل عنك كذلك ونطلب الله أن يسلك بنا وبكم أحسن المسالك. وعلمنا أنك تتشفع لنا بمولانا نصره الله في نقذك مما كلفت به، لأنك أتيت على الأمر المحدود وطالبا أن تكون من العلماء الناشرين للعلم بالقرويين، في زمرة ورثة الأنبياء لا زمرة القضاة.فقد أنهينا ذلك لمولانا نصره الله ويسر الله في قضاء الغرض وكتب مولانا أيده الله لنجله وخليفته الاسعد مولانا الحسن حفظه الله، بأن ينظر من مراكش فقيهاً يصلح للغرض المذكور وقد توجه له كتاب سيدنا أعزه الله بذلك وعلى محبتكم وطالب صالح دعائكم والسلام في رابع قعدة عام 1285 / 16 فبراير 1869 موسى بن أحمد لطف الله به" (إتحاف، 1 457).

2ـ قائد المشور.

إن موظف القصر الذي يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية هوقائد المشور، وهو باعتباره قائماً على شئون المراسيم، تعمل تحت أوامره عدة هيئات (حناطي) تؤدي خدمتها خارج القصر [26]. وأهم هذه الهيئات أو الحناطي جماعه المشوريين (المشاورية) وهم ينسبون إلى "المشور"، ويطلق هذا الاسم على الساحة الكبرى التي بباب القصر السلطاني، وتسميتها من المشاورة، إذ في هذه الساحة تتم جميع المراسيم التي لا يتسع لها داخل القصر ولكنها على الخصوص، ساحة انتظار الأفراد والجماعات من الوفود المهنئة أو المنتظمة التي تطلب مقابلة السلطان فيشاوَر عنها علما بأن هذه المشاورة أو الرد على النازل في ساحة "المشور" قد تقصر مدتها وقد تطول.

---

26 - R. Mauduit : Le Makhzen marocain. Renseignements coloniaux, n° 12, 1903, p. 295.

إن للمشاورية مهاما ثلاثا أ) إدخال الزوار على السلطان. ب) حمل رسائل من السلطان إلى خدامه بالإيالات. جـ) تبليغ أوامر السلطان كل صباح إلى من هم حاضرون بالمشور من الوزراء والخدام (العز والصولة، 1 133).

يتولى قائد المشور بمناسبة كل عيد وضع لائحة بأسماء الوفود الآتية من الإيالات لتقديم التهاني إلى السلطان وتسليم الهدية المعتادة (العز والصولة، 1 151). ولطالما شغل هذا المنصب أشخاص من الوصفان، مثلهم في ذلك مثل المتولين لمنصب الحجابة. ففي عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام وابنه سيدي محمد، كان منصب قائد المشور مسندا إلى رجل من عائلة عسكرية بخارية (نسبة إلى الجيش الذي أقسم على صحيح البخاري في القرن السابع عشر). واسم هذا الرجل الجيلاني بن حمو. وكان يساعده بخاري آخر هو محمد بن يعيش (إتحاف، 2 110).

ومما يدل على المقدرة التي كان عليها المتولون لمنصب قيادة المشور ونوابهم،أن السلطان قد يوكل إليهم خدمات على الصعيد المحلي في بعض الظروف الصعبة، ومن ذلك أن السلطان مولاي الحسن قد عين قائد مشوره المذكور الجيلاني بن حمو عاملا على مدينة فاس،بعد أن هدأت فيها الأحوال على إثر الثورة التي تفجرت بسبب تصرفات أمين المستفاد محمد بن المدني بنيس، وتولى مكانه في الحجابة نائبه السابق محمد بن يعيش. وقد ظل هذا المنصب متوارثا لمدة غير يسيرة في عائلة ابن يعيش هذه (إتحاف، 3 569).

وبقدر ما كان خدام القصر مقربين ومختصين بالسلطان بقدر ما كانوا معرضين للمحاسبة دون هوادة، حيث لا يتساهل معهم في ما يمكن أن يتساهل فيه مع باقي الخدام بمن فيهم الوزراء. ومصداق ذلك ما ورد في رسالة وجهها السلطان مولي عبد الرحمان إلى أحد معلمي أولاده الأمراء بمكناس

"وصيفنا الارشد بريك الحبشي وفقك الله وسلام عليك رحمة الله تعالى وبعد، فاعلم أنا إنما بعثنا ولدنا المولى سليمان بقصد قراءته والاشتغال بما يعنيه ولم نوجهه دلالا يتخير في الشقق ويتلون في الملابس، ولم نبعثك معه إلا بقصد حراسته وحفظه من هذا وشبهه ومنعه ما لم ناذن لك فيه. فإن احتاج إلى كسوة أو شيء، يطلبه منا ولا يباشر ذلك بنفسه ويوجه عليه، ولم ننقم على أخيه مولاي أحمد إلا هذا

عائلة بن يعيش

سيدي يعيش [الجد الأسبق للعائلة. قدم من الساقية الحمراء حوالي 1639م واستقر بقبيلة بني حسن]

علال

عبد الصادق

محمد الكبير

عبدالقادر

عيسى [عينه السلطان المولى سليمان قائد الرحى الجيش واستقر بمكناس]

محمد [قائد مشور السلطان سيدي محمد بن عبد الرحم والسلطان المولى الحسن. توفي في 1879م]

إدريس [قائد مشور السلطان المولى الحسن. عامل وجدة (1895 ـ 1897) وتطوان توفي في 1326 / 1908م ، تاركا 15 ولدا ذكرا]

- مصطفى [قائد المشور لدى الخليفة السلطاني بتطوان]
- محمد الفاضل [باشا العرائش]
- محمد الحسن [ولد بمكناس سنة 1883م. قائد مشور السلطانين المولى عبدالحفيظ والمولى يوسف]
  - الأمين
  - عبدالكريم
  - عبدالقادر

[كلهم بقيد الحياة وفي سن الشباب سنة 1939م]

مصادر

كوفيون : أعيان...، 1939، ص 271 وما بعدها.

محمد المختار السوسي، المعسول، ج. 4، 1960، ص. 92 ـ 96.

ابن زيدان، إتحاف ...، ج. 2 : ص. 545.

وشبهه مع محافظته على دينه ومروءته. وعليه، فإني أعاهد الله تعالى إن سمعت عليه شيئا بعد هذا أو اطلقت له اليد في التصرف في شيء مما دخل عليه من الهدايا، شققا ودراهم، حتى "نخلي دار بوك" [هكذ]. فإنما وجهناك معه لتمنعه مما لا يناسب. فإذا تركته وما يريد فوجودك وعدمك سواء فإن ضاع مما دخل عليه ثلامة أو تصرف في شيء ببعث أو اعطاء، نعاقبك عليه، واترك ذلك موقوفا حتى أرى فيه رأيي إن شاء الله والسلام في 23 شعبان المبارك 1255" (إتحاف، 5 7-8).

ومما تقدم يُمْكِنُ أن نستخرج الملاحظات الآتية

1) كانت للمخزن في القرن الماضي ملامح مؤسسة ذات نزعة أبوية إذا ما اعتبرنا معاملة السلطان لخدامه على اختلاف درجاتهم في سلم المناصب والوظائف في الدولة، ولا سيما إذا قويت شخصية السلطان مثل ما كان عليه الأمر في عهد مولاي الحسن. فقد كان هذا العاهل يحب أن يقرر في كل شيء بنفسه، وكان خدامه يدينون بمناصبهم لإرادته ويتوجهون بخدمتهم إليه باعتباره الماسك الأعظم بزمام السلطة في البلاد، وهو المتمتع بسلطات تصرف واسعة بمقتضى التقليد المغربي.

2) بالرغم من كون وسائل العمل المتوفرة للمخزن وتنظيم جهازه الإداري وفعاليته تتسم كلهابالمحدودية، فإن ممثلي الدول الأجنبية الكبرى كانوا يجدون كلما توجهوا إلى حضرة المخزن في مهمات رسمية، مخاطبين ملمين بالقضايا المتباحث في شأنها، بل إن هؤلاء الخدام المخزنيين طالما برهنوا على كفاءة إدارية لا مراء فيها [27].

---

27 - R. Mauduit : op. cit., p. 297.

الإدارة المحلية

1) *السلطات الحضرية.*

1ـ1ـ *الباشا.*

قد يطلق على الباشا اسم القائد أو العامل، وهو يجمع بين وظائف مدنية ومهام عسكرية لأن الدفاع عن المدينة راجع إليه. وهو من كبار الموظفين الذين تطورت وظائفهم تطورا ملحوظا على امتداد القرن الماضي.

كانت سلطات الباشا واسعة جدا إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر. وكانت سلطة بعضهم تمتد إلى المدينة المجاورة لمدينة مركزه، ومثل هذا الامتداد يزيد من نفوذ العمال والباشوات على مختلف الواجهات عندما تتسع إيالاتهم لتشمل مجالا مهما من المملكة. فقد كانت طنجة على سبيل المثال تابعة لباشوات العرائش إلى غاية عام 1845. وكان المتولي الإشراف على المدينتين في هذا التاريخ هو أحد الوجوه البارزة في مخزن السلطان مولاي عبد الرحمان ألا وهو المسمى بوسلهام أزطوط. وفي عام 1848 أُسندت إلى هذا الشخص، إضافة إلى مهمته كعامل على المدينتين، وظيفة ذات شأن خطير هي مهمته كنائب للسلطان في طنجة، أي نائب المخزن لدى ممثلي الدول المقيمين في هذه المدينة. ولم يعين على مدينة طنجة عامل خاص بها إلا في عام 1854، وكان أزطوط قد بلغ من سعة النفوذ مبلغا جعل بعض الدول الطامعة مثل فرنسا تعمل على استمالته بمختلف الوسائل [28].

أما المثال الثاني على اتساع نفوذ العمال والباشوات فنجده في الدار البيضاء والرباط. ففي عام 1854 عزل السلطان عامل الدار البيضاء محمد برشيد؛ وقام قائد الرباط محمد السويسي بإرسال خليفة إلى هذه المدينة لتسيير شئونها [29]. ولكن ذلك لم يطل، حيث إن الدارالبيضاء، كانت تكبر أهميتها اقتصاديا، فعُين عليها عامل خاص بها، حيث استطاع قائدها السابق أن يستعيد ثقة المخزن ورضاه من جديد.

---

28 - J. L - Miège : op. cit, T2, p. 278 - 279 et T3, p. 204.
29 - J. L - Miège : op. cit, T3, p. 53.

غير أن شغب بعض القبائل المجاورة للمدن كان يحد كثيرا من سلطة العمال خارج أسوار مراكزهم. فمدينة الرباط، على سبيل المثال، كانت تتعرض باستمرار لتهجمات قبائل زعير [30]، ومدينة مراكش كانت تعاني بكيفية مستمرة من تهديدات قبائل الرحامنة، الخ.

بينما رأينا أن بعض العمال يمتد حكمهم إلى أكثر من مدينة واحدة، نجد العواصم الكبرى، ولا سيما فاس ومراكش، تخضع الواحدة منها في بعض الأحيان لسلطة عاملين اثنين أحدهما عامل على القصبة، وهي الحي المخزني، والآخر عامل على باقي المدينة. وكانت العادة أن يكون قائد القصبة من قواد العسكر الأجانب عن المدينة، بينما كان العامل على المدينة من أبنائها في غالب الأحيان. فقد كان عامل مراكش في عهد السلطان مولاي الحسن وعهد ابنه مولاي عبد العزيز هو القائد أحمد بن مالك، وهو وصيف من قدماء الخدام، ثم محمد ويدة. وقد تواليا على حكم القصبة، بينما كانت المدينة في هذه المدة تحت أمر محمد بن داود ثم أخيه عباس بن داود الذي خلفه عبد السلام الورزازي.

أما اختصاصات الباشا، فكانت تتمثل في الدرجة الأولى في مهمة الدفاع عن المدينة. وكان إلى نظره لتحقيق تلك الغاية، كتيبة من الجيش. وكان عدد أفراد هذه الكتيبة في بعض الحالات عددا لا يستهان به. ففي عام 1895، كان رهن إشارة محمد ويدة قائد قصبة مراكش حرس عدده قرابة ثلاثة آلاف شخص، كان فيهم مائة وخمسون من الفرسان، أجرة الواحد منهم مثقالان في اليوم. يستفاد ذلك مما سجله أمناء المصاريف ببنيقة مراكش حول النفقة على هذه الميليشية في مدة شهر مارس 1895. صحيح أن الظروف السائدة آنذاك بمنطقة الحوز لم تكن عادية، حيث كان على المدينة وأهلها مواجهة انتفاض وهجومات وحصار قبائل الرحامنة التي شقت عصا الطاعة، غداة وفاة السلطان المولى الحسن، في بداية عام 1312 وبعد أن تم أمر الملك للمولى عبد العزيز، عوض أخيه الأكبر المولى أمحمد، الخليفة السلطاني بمراكش[31].

وكان الباشا يقوم إلى جانب إشرافه على أمن المدينة والدفاع عنها، بفصل جميع القضايا التي لا تدخل في صميم العقود والمواريث وغيرها مما بقي للقاضي

30 - L. Mercier : L'Administration
Marocaine à Rabat, Arch. Mar., Vol. VII, 1906, p. 350 - 401.

31 ـ كناش الداخل والخارج لبنيقة مراكش، مخ. خ. ع. د 1690، ص. 220.

من اختصاصاته الأصلية. كما كان الباشا يتحاشى التدخل في القضايا التي هي من اختصاص المحتسب. ومما يستفاد من الوثائق أن الباشوات والعمال كانوا يتفاوتون في درجات الحنكة والقدرة على التدبير وتجنب التعسفات وبناء السمعة التي لا تنفك تؤثر على أحدهم لدى المحكومين في كل بلد. وتتدخل هيبة السلطان وقوة الجماعة في بعض الحواضر لتقلص من فرص تصرف العمال بحسب أهوائهم إذا انعدم الوازع، وإلا فإن بعضهم لا يتردد عن إظهار نوازع البطش والاستبداد في أفقه المحلي [32].

ومن تجاوزات العمال تراميهم على اختصاصات غيرهم من خدام المخزن وعلى رأسهم القضاة والمحتسبون. وإذا كان المفتات عليه قائما على منافع مهمة ترتبط بمصالح المخزن فإنه يجرؤ على رفع الشكوى إلى السلطان الذي يتدخل لحماية حدود الاختصاصات كما في نزاع المحتسب البوكيلي وعامل مراكش ابن داود الذي تتحدث عنهما الوثيقة التالية

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

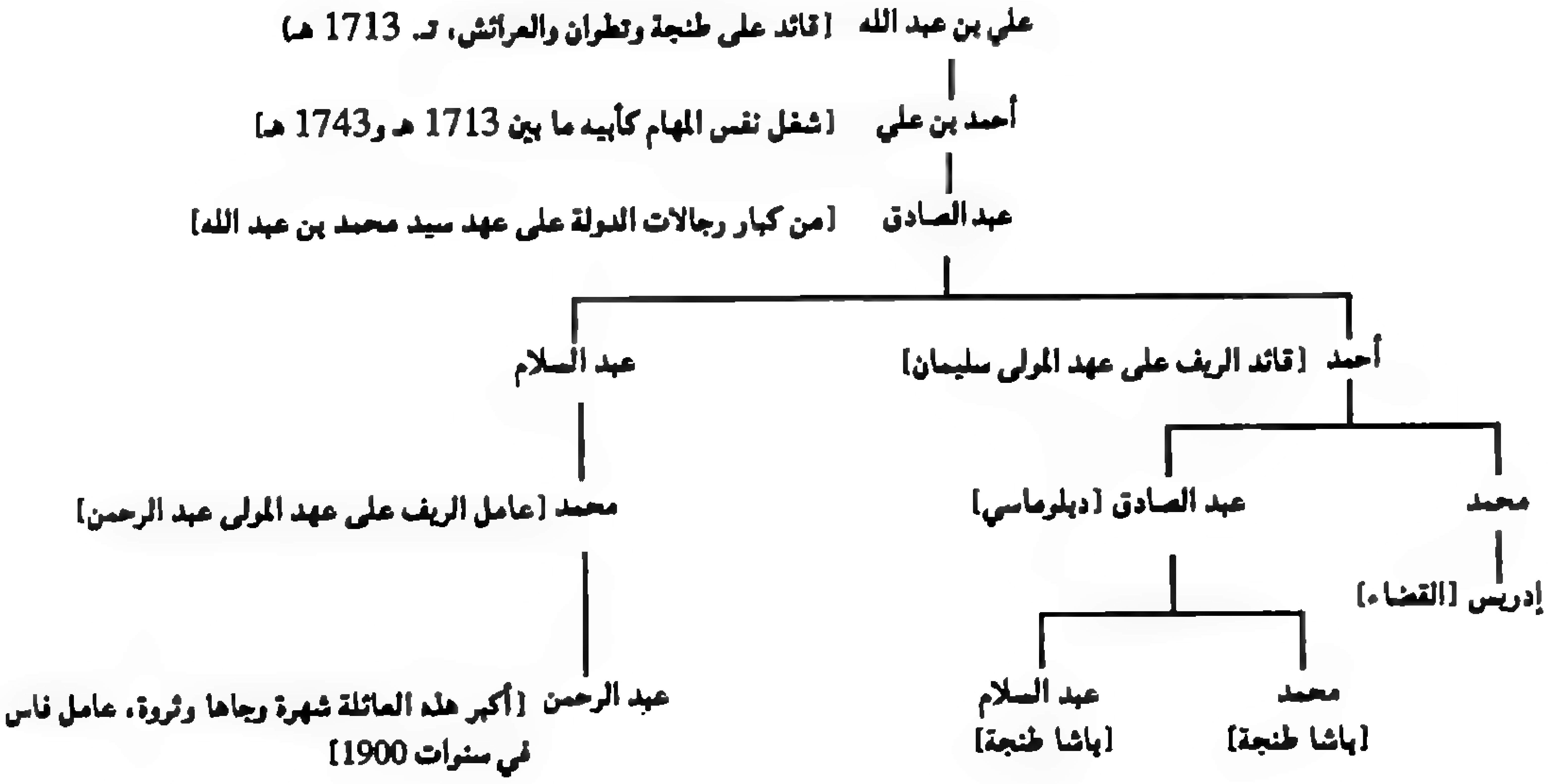
«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعلى وبركاته وبعد وصل كتابك مخبراً ببيان السبب الذي سجنت لأجله أمين الدباغين وتعرض العامل عليه توصلا لغرضه وطلبت من علي جنابنا إيقاظه بما يقتضي كفه عن الترامي والدخول في غير ما هو منوط به وصرنا من ذالك على بال. وقد أمرناه بالوقوف عند حده والخروج من خطة الحسبة وأن لا يعود للدخول فيها والكتاب بذلك وجهناه له بداخل كتاب مولاي عثمان الواصل إليك طيه فادفعه له والسلام في 28 رجب الفرد الحرام عام 1303 / 2 مايو 1886» [33].

ومما يلاحظ في شأن العمال المخزنيين أنه كان يرخص لهم بممارسة أنشطة اقتصادية. وكان بعضهم يستعمل سلطته لتدعيم مشاغله في التجارة والمعاملات، فلا يلبث أن يتحول إلى مهيمن على الأنفس والأموال في المنطقة التي يحكمها، ولا حاجة

32 - M. Bellaire et G. Salmon : EL Qçar EL Kébir. Une ville de province septentrionale. Arch. Mar., Paris, Vol. II, 1904, p. 1.

33 - مجموع ظهائر حسنية موجهة إلى محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي وعددها 323 وثيقة، تمتد من سنة 1296هـ إلى سنة 1311هـ. خ. ع. D 3410، رقم الوثيقة 292.

عائلة الريفي بطنجة



مصادر : ابن زيدان، إتحاف...، 1929، 4 37 وما بعدها..

إلى التذكير بأن المخزن، إن لم يكن يرضى عن بعض مظاهر ذلك الاستحواذ فإنه كان لا يبخل عنهم ببعض الامتيازات التي تساعد على تنمية ثرواتهم. وتعطي الوثيقة التي نوردها أسفله، نموذجا بهذا الصدد

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

«خُدامنا الأرضين أمناء مستفاد مراكش حاطها الله وفقكم الله وسلام عليكم ورحمت الله وبعد،فإن الخديم ابن داوود طلب تولية إكراء قاعة الفاكهة على يده بزيادة الثلث فوق ما كان يُكرى به مع عَدَم ادعاء الخسارة فيه. وقد أذنا له في ذالك وعليه فنامركم بتمكينه من القاعة المذكورة وتقييدها عليه والسلام 28 جمدى الأولى عام 1305 / 11 نونبر 1888» (34).

ومن قبيل التعليق العام البديهي على مثل هذه الوثائق أن يشار إلى أن مضار تجارة الوالي في ولايته تظهر في ما هو معروف من مزاحمة التجار في الأسواق، إذ لا سبيل إلى المنافسة المتكافئة في ظروف ممارسة النفوذ الذي يمكن أن يظهر مجرد إحراج، كما يمكن أن يتجلى في عمليات إكراه تكون كلها على حساب المتعاطين للتجارة من محكوميه وتترتب عنها مضار لرواج الأموال وتنميتها، وأقل ما يرد في هذا السياق قيام الحاكم بفرض أسعار مجحفة على مبيعاته أو فرض غبن على من يطمع الحاكم شراء ما بأيديهم من البضائع.

ويمكن القول استنادا إلى بعض الوثائق الأخرى في هذا الصدد، إن مصالح المخزن نفسه معرضة للضياع على أيدي خدامه إذا دخلوا الأسواق ولم يتحرجوا عن استعمال نفوذهم المبني على السلطة المخولة لهم، وأكثر ما يحدث ذلك بين العامل وبين المحتسب، وهما طرفان لا تتفق مصالح المخزن مع تنافسهما وتزاحمهما على الاختصاصات.

ولم تكن وقائع تلك الأوضاع خافية على المخزن إذ كان مدعوا إلى التدخل فيها في بعض الأحيان كما في النازلة التي تتناولها الوثيقة التالية

---

34 ـ نفس المرجع السابق. رقم الوثيقة 268.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله بن إبراهيم وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد عرفنا ما بيَّنْتَه من علل ما أصدرناه لك من عدم التعرض للخديم ابن داوود فيما يُفرقُه على أهل الحرف أولى المكائل والموازين المؤدي ذالك إلى ما ذكرته من التكلم مع العُرفاء فيما يرجع لخُطة الاحتساب، وأن ذالك يُؤدي إلى فتح باب التَّصدّي إلى تكليف العُرفاء بكل ما يُريده ولا يتوقف عليك فيه. وأنه يروم الترامي على الدقاقة ببيع الزرع لهم كيفما كان بالثمن الذي يريده بالزيادة على ما هو بالسوق. وكذا حرفة البقّالة يبيع لهم الزيت ويتخلص منهم بثمن زائد على السوق وأنه مهما ظهرت بغلة أو فرسة بالسوق تُساق إليه رغماً من يد مُشتريها ولا يُؤدي عليها واجب المخزن وكذلك في سوق الرقيق. وأنه أراد أن يختصر بالكلام مع الامين الذي معك ليتوصل إلى أغراضه في ضياع المستفاد ثم ما شرحت مما ينبني على ذالك من المفاسد وصار الكل بالبال. أمَّا ما رامه من بيع الزرع للدقاقة فيكون بالرضى وسوم الوقت ولا يلزمهم شراؤه بأغلى ثمن. وأمّا ما يريده من بيع الزيت للبقالة بثمن زائد على السوق فلا بل بثمن الوقت. وأما ما يترامى عليه بالسوق من البغال والإماء فمن ظهر منه ذلك يُؤدب وما أراده من ذالك ونزل عليه عن ءاخر زائد يُؤدّي واجبه كغيره. وقد أصدرنا له أمرنا الشريف بالكَفّ عن ذالك والخروج من ورطته. وأما ما أراده من الاختصاص بالكلام مع الأمين الذي معك فما وجب عليه يدفعه للأمين المذكور وإن لم يدفعه له قَيِّده عليه واعلمنا والسلام في 17 قعدة الحرام عام 1308 / 21 يونيو 1891» [35].

ولا نعدم الوثائق عن حالات مشابهة تهم عاصمة الحوز.

بيد أن التجاوزات حتى وإن كادت تتخذ في بعض الأحيان طابع "العوائد" لا تفيد بأن رجال المخزن لم يعرفوا في صفوفهم الأشخاص المتمتعين بالكفاءة والنزاهة. ولا شك أن القارئ يقتنع بذلك إذا تعرف على رجل مثل عبد الرحمان بن عبد الصادق الريفي. فقد عين عاملا على طنجة عام 1891، في وقت كان فيه الأجانب المتكاثرون في هذه المدينة يعملون بكل الوسائل للاستيلاء على الأراضي في ضواحي طنجة. وقد فوت عليهم هذا العامل فرصة الوصول إلى أهدافهم وذلك بتمكين محكوميه المغاربة من أهل الحاضرة وأهل البادية من امتلاك الأراضي العائدة إلى

35 ـ المرجع السابق، رقم الوثيقة 176.



سفارة مغربية إلى مدريد سنة 1877 بعضوية
السيد عبدالسلام السويسي الرباطي
والحاج عبدالكريم برشية التطواني.

المخزن بشرائها. وتلك كانت واحدة مزاياه وتدبيراته. ولما ولي عند نهاية القرن شئون مدينة فاس، برهن بأعمال أخرى على ما كان يتمتع به من صفات الحزم والمسئولية [36].

أما أمثلة التعسف من قبل العمال في حق محكوميهم المحليين فلا تخفى كما أشرنا من قبل. وكل حالة منها مما هو مذكور في الوثائق تبين النقائص الموجودة في النسق وتكشف عن بعض سلبياته. ومن ذلك حالة قائد مدينة القصر الكبير المسمى مصطفى الرميقي والذي قام عام 1906 بغصب مِلْكٍ لأحد المغاربة كان في شركة فلاحة مع أحد الإسبانيين. وإذا كان تصرفه لا يُعَدّ تصرفا شاذا في تلك الظروف، فإن التبليغ عنه جاء على ما يبدو نتيجة تلك الخطة مع أحد الأجانب، حتى إنه تدخل في شأنه السفير الأنجليزي لدى المخزن كما يعلم من هذه الرسالة المخزنية

«قد رفع لشريف حضرتنا باشدور النجليز شكاية بيس قنصلهم بالقصر بأنك حزت بلاد المخالط ابن دحو الصالحي تعديا ووجهت من قبض عليه بطنجة حيث توجه للشكاية هنالك بذلك. ولما سرحه خديمنا النائب الطريس وكتب لك ولابن عمنا مولاي عبد السلام الإمراني في القضية لتُعين نائبا لإعمال الشرع مع المخالط المذكور على البلاد التي حزت منه لدى قاضي طنجة أو العرائش، لم تلتفت لذلك وقبضت أيضا على أخي المخالط المذكور وحزت منه قطعة غنم وثورين وفرسين مشتركا ذالك مع البيس القنصل المذكور. وعليه، فنامرك أن تقلع عن تهورك وتسلك طريق الإنصاف في تصرفك وإلا فلا تلومن إلا نفسك. وقد وجهنا حامله قائد الرحى للنزول عليك حتى تسرح المسجون المذكور المقبوض عليه عندك وتعين من يسلك الشرع مع ابن دحو المذكور على البلاد بطنجة أو العرائش طبق ما كتب لك به خديمنا النائب المذكور والسلام، 17 ربيع الأول 1325 / 30 أبريل 1907» [37].

إن مثل هذه القضايا تكشف عن أعطاب الجهاز المخزني، ولكنها تكشف في نفس الوقت عن وظيفيته وعوائده في اللجوء إلى أساليب التحكيم في فض النزاعات. ومن هذا القبيل أن تحال القضية المطروحة على قاضي مدينة أخرى مدينة العرائيش أو مدينة طنجة حتى لا يحرج قاضي مدينة القصر بالحكم في نازلة يعتبر عامل مدينة طرفا فيها.

---

36 - G. Salmon : Essai Politique du Nord Marocain, Arch. Mar., Paris, 1904, t.2, pp. 90 - 92.

37 - كناش عزيزي يحمل عنوان كناش مكاتب الطابع الشريف، خ. ع. د 1695، رقم الوثيقة 79 / 112.

1 ـ 2 ـ المحتسب.

كان منصب المحتسب من أهم المناصب في تدبير شئون المدن، وقد وردت معلومات متفرقة عن المحتسبين وعن دورهم في كتب تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر. غير أن أهم مصدر بخصوص هذا الموضوع هو ولا شك الوثائق المخزنية التي لم تنشر بعد، وفيها مزيد من المعطيات التي تلقي الضوء على دور هذا الصنف من خدام المخزن، ومعظم هذه الوثائق رسائل متبادلة بين السلاطين ومن كانوا من أعوانهم مكلفين بخطة الحسبة. وقد وقفنا منها بشكل خاص على ما يهم عائلة من محتسبي مراكش امتدت الفترة المتعلقة بها على ما يزيد عن نصف قرن (1261 ـ 1321 هـ / 1845 ـ 1903 م) [38].

وفي هذه الحالة أيضا نقف على حالة مثالية لعائلة مخزنية، إذ كان تولي الحسبة في المدينة المذكورة وقفا على عائلة واحدة هي عائلة البوكيلي من عهد السلطان مولاي عبد الرحمان إلى عهد مولاي عبد العزيز. وكان بعض الأشخاص من العائلة المذكورة يتولون الحسبة وحدها أو الحسبة ومهام أخرى رسمية أو شبه رسمية مثل أمانة الصائر أي تدبير نفقات الدار السلطانية أو أمانة تدبير بيع غلات أملاك السلطان، أو حتى أمانة المستفاد أي الرسوم المفروضة على المبادلات في الأسواق.

فقد عين مولاي إبراهيم البوكيلي محتسبا عام 1844 وبعد ذلك، عين أمينا لصوائر بنيقة مراكش (أي نفقات الإدارة المخزنية).

وهنالك نوع من الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، وهو يكتسي أهمية بالنسبة لبحثنا فيه، ونقصد بذلك رسوم الإشهاد التي يحررها العدول بمثابة محاضر عما وقع عليه الاتفاق مع أمناء الحرف. فمن ذلك على سبيل المثال، رسم إشهاد لجماعة الجزارين الذين حضروا أمام الأمين بمراكش عام 1845، والتزموا بتوفير ما تحتاج إليه المدنية من اللحوم. وفي هذه اللائحة بالذات نجد اسم البشير العنجاوي، ومعلوم

---

38 ـ أنظر على الخصوص

ـ المحفظات الحسنية المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط.

L. Massignon : Enquête sur les Corporations Musulmanes d'Artisans et de Commerçants au Maroc, Arch. Mar., Vol. 58, pp. 1 - 250.

R. Le Tourneau Fès avant le Protectorat. Etude économique et sociale d'une ville de l'Occident Musulman. Soc. Mar. Libr. Edit., Casa, 1949, p. 293 et suivantes.

أن عائلة العنجاوي كانت من العائلات المذكورة من رجال أعمال القرن الماضي، ومنها كان بو بكر المحمي الأنجليزي المعروف [39].

وفي إشهاد آخر وهو بمثابة محضر، نجد المحتسب يجتمع بأرباب الصناعات اليدوية الفنية في مراكش ليخبرهم بالسعر الرسمي للعملة حسب النظام الذي أحدثه السلطان مولاي عبد الرحمان. ومن مثل هذه المحاضر نستقي معلومات إضافية غير مباشرة، كأن نلاحظ من خلال الوثيقة الأخيرة أي من أسماء المذكورين فيها أن طائفة من عائلات فاس جاءت في هذا العهد إلى مراكش حيث اشتغلت بأنواع من فنون الإنتاج والمبادلات منها تجارة خيوط الحرير، ومن أبرز هؤلاء الفاسيين محمد عمور الفاسي ومحمد برادة وحمدون السقاط وعبد الكريم بن كيران والأمين محمد الأزرق.

وبعد مولاي إبراهيم البوكيلي تولى الحسبة ابنه مولاي عبد الله البوكيلي. ويظهر أن هذا الأخير تولى الحسبة كما تولاها أبوه كما زاد عليها مهمة أمين المستفاد (في دجنبر 1887).

وفي مثل حالة الجمع بين مهمتين، فإن المكلف بهما يتلقى أجرا خاصا عن كل مهمة. بَيْدَ أن مسألة أجور المحتسبين لم تكن واضحة في جميع الحالات. فتارة نجد أجراً قارا من المخزن مخصصا للمحتسب مثل مولاي عبد الله البوكيلي الذي كان يتلقى في وقت من عهد السلطان مولاي الحسن أجرا شهريا قدره خمسون ريالا [40] ولكن هناك ما يشكك في كون هذا المحتسب كان له أجر مخزني قار قبل 1889، بينما نجد نظيره محتسب فاس في هذا العهد يتلقى تعويضا على حسب المرافق التي يشرف عليها، أربع موزونات لكل حانوت (مكان تجارة أو حرفة) وكل رحى [41].

ومهما يكن أمر أجر المحتسب، فقد كان هذا الخديم المخزني يتمتع بسلطة حقيقية في مدينته، كما تشهد على ذلك عدة وثائق يعهد فيها إليه بفصل القضايا حسب خبرته في العوائد المرعية في مختلف الأقضية والنوازل.

والوثيقة الآتية تعطينا نظرة عن ذالك

---

39 - J-L. Miège : op. cit, T2, p. 458.

40 - ظهائر حسنية موجهة إلى محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي، خ. ع.، D 3410، رقم الوثيقة 257، بتاريخ 2 يونيو 1888

41 - المرجع السابق. رقم الوثيقة 219.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

«خديما الأرضى المحتسب مولاي عبدالله بن ابراهيم وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد اخبر الخديم القائد عبد الحميد الرحماني انه اشترى وصيفين لجنابنا الشريف وامتنع العدول من الاشهاد متوقفا على إذنك له.وعليه،فنامرك أن تجري على القاعدة فيه وأن تاذن العدول بكتب رسوم ما يشتريه لجنابنا الشريف من الرقيق وأعلامنا والسلام في مُتِم رمضان عام 1307 / 20 مارس 1890».

إن النفوذ الذي كان يتمتع به المحتسب كان مرده في بعض الحالات إلى الجمع بين وظائف إدارية. ولربما شجع ذلك بعض المحتسبين على الاستبداد والترامي على شئون يختص بها غيرهم بحسب العادة. وكان بعض المكتوين بنيران عسف المحتسب يرفعون بهم الشكوى إلى السلطان إذا قدروا، ومن ذلك ترام محتسب على أراضي بعض الواقعين في منطقته بالشراء قبل تصفية التركة التي تدخل فيها تلك الأراضي ورفضه الإقرار بحق الشفعة لأحد العصاب، ولم يتراجع ذلك المحتسب عن فعله إلا بعد تدخل السلطان مولاي الحسن عام 1893.

ولم تكن النوازع الاستبدادية لدى المحتسبين وما يخشى من تضرر مصالح المخزن نتيجة لها خافية عن السلطان. فالمحتسب البوكيلي المذكور كان يعينه في أشغاله رجل يدعى المختار الصبان وهو بدوره من خدام المخزن، يتولى إلى جانبه تدبير المعاملات ولا سيما شئون السمسرة. ولكن المحتسب حاول إبعاده من المشاركة في تلك التدابير، ولا سيما في المعاملات المتعلقة بأموال السلطان في البهائم. وقد رفع الصبان شكوى بذلك إلى السلطان فقام بمكاتبة المحتسب ينهاه عن تصرفه ويأمره بإشراك الصبان في كل ما يروم إنجازه من الأعمال التي عهد إليهما معا بالإشراف عليها. ولعل السلطان كان يتوجس خفية من تورط المحتسب في أعمال غش يلحق بها الضرر جانب المخزن، وهذا ما قد يظهر من عبارة الأمر السلطاني الموجه إلى المحتسب

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فإن الخديم الطالب المختار الصبان أعلم جنابنا الشريف أن ما كنا أمرناك به من تشريكه معك في التكليف بجناتنا السعيدة خارج المدينة وداخلها لم تنفذه وصرت تستبد بالعمل فيها وحدك من غير أن تُحضره على شيء مما يرجع لها وإنما أحضرته على سمسرة جنات باب أجدال السعيد والباقي في سمسرته بأرواك

من غير حضوره على خلاف ما تضمنه كتابنا الشريف بيده،وعليه،فنأمرك أن تكون تحضره على جميع ما شرك معك فيه من غير استبداد بشيء وأن تمكنه من نسخة مما بيعت به كل غلة على حدتها في المدة الماضية من حين تكليفك والسلام في 15 شعبان عام 1310 / 4 مارس 1893» [42].

1 ـ 3 ـ *أمين المستفاد.*

كان هذا الأمين مكلفا بقبض جميع ما لبيت المال ولا سيما الواجب المُسْتَحق على تجارات الأسواق وعلى ما يعبر أبواب المدن من البضائع. وتتوفر لنا بعض الأمثلة على ذلك مستقاة من وثيقة غير منشورة تتعلق بالأنشطة المالية لأميني المستفاد بمراكش على عهد السلطان مولاي الحسن والسلطان مولاي عبد العزيز.

ومما كان داخلا في اختصاص أمناء المستفاد إعطاء رخص استيراد بعض المنتجات الصناعية للتجار الذين يطلبون ذلك، ولا يخفى ما لمثل هذه الرخص من خطورة، ولربما رخص بعض المحتسبين لتاجر واحد باحتكار استيراد مادة بعينها وحرمان غيره من منافع ذلك الاستيراد فيضطر السلطان في هذه الحالة أيضاً إلى التدخل لرفع الحيف. ومن القضايا التي جرت على هذا النحو قضية التاجر اليهودي إيشوعا قُرْقُوز الذي سبق الحديث عنه ويحتكر الاتجار في مادة الشمع بمراكش، وشكا التجار ذلك إلى السلطان مولاي الحسن فكتب إلى أمِيَني المستفاد بمراكش أحمد بن الطاهر بناني الرباطي ومولاي عبد الله البوكيلي، وكلاهما عين في دجنبر 1887. وتضمن الأمر السلطاني بأن تتاح الفرصة لتجار الجملة بالمدينة ليتجروا في البضاعة المذكورة إن هم رغبوا في ذلك، وها هو نص ذلك الأمر

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلاّ بالله

«خديمينا الأرضيين أميني المستفاد بمراكشة وفقكم الله وسلام عليكم ورحمت الله وبعد فقد رفع الشكاية لشريف حضرتنا التجار بأنّ إيشوعا ولد حيم قُرقُوز منعهم من شراء الشمع واختصّ به دونهم زاعماً أن المخزن خصّه بشرائه وقصْره عليه. مع أن المخزن لم يُخصصه بذالك لمخالفته للشروط. وعليه فنامركم أن تمنعوه من الاستبداد بشرائه والاختصاص به وتُسووا غيره من التجار معه في شرائه. وقد كتبنا للخديم ابن داوود بمثله والسلام في 23 حجة عام 1310 / 8 يوليوز 1893» [43].

---

42 ـ المرجع السابق، رقم الوثيقة 109.

43 ـ المرجع السابق، رقم الوثيقة 119.

إن مثل هذه النازلة تبرر التساؤل حول إمكان تواطؤ الأمناء مع بعض التجار وحول الأطماع التي تؤدي بهم إلى محاباة طرف دون آخر. غير أن وثائق أخرى صريحة في النص على ما يمكن استغلال النفوذ من قبل بعض الأمناء لارتكاب أعمال غش تلحق الضرر ببيت المال. فقد ذكر بهذا الصدد في وثيقة ترجع إلى عام 1887 أن المحتسب عبد المجيد التازي الذي كان أميناً للمستفاد بمراكش قد تعاطى لمضاربات تتصل بسعر العملة، ولكنه لم يطل في مهمته إلا بضعة أشهر بعد اكتشاف هذا الغش. فقد كتب المحتسب الذي خلفه مبلغا السلطان نوع التحايل الذي لجأ إليه التازي المذكور ليحقق نفعا شخصيا من خلال التلاعب باختلاف الصرف بين فاس ومراكش وبين الدرهم الصغير والدرهم الكبير، وذلك ما ورد واضحا في الجواب السلطاني [44]

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد وصل كتابك بما عليه عبد المجيد التازي أحد أميني المستفاد ثمه من التصدي لشراء الدرهم المقصص بست أواقي وتوفّر نحو الثلاثين ألف مثقال منه تحت يده يريد دفعها لأمناء البنيقة السعيدة زاعماً أنها من مدخول المستفاد مع أن الأمناء المذكورين كانوا نفذوا عليه بالبطائق مالا كثيراً قبل إصدار شريف أمرنا بعدم قبول المقصص بمدة يسيرة فأجابهم بأن لا وفر عنده وذاك يدل على صِحّة ما ذكرته وصار بالبال. فقد أحسنت في التنبيه على ذالك وها نحن كتبنا لجميعهم في ذالك بالمتعين والسلام في 20 رمضان المعظم عام 1304 / 12 يونيو 1887» [45].

ومما يفيد في تقدير مسئولية أمناء المستفاد وحجم التحصيلات التي كانوا يتولون تدبيرها وثائق تتعلق بمستفادات (أي مداخيل) أسواق مدينة مراكش وأسواق بعض القبائل المجاورة لها، فقد ورد في سجلات المستفاد ذكر ستة عشر من هذه الأسواق عام 1880، وفي الجملة، كانت مقادير المستفاد تعد بعشرات آلاف المثاقيل وإن كانت تختلف من سنة لأخرى تبعا لتقلبات المحاصيل الزراعية المترتبة بدورها عن تقلبات أحوال الطقس في جهات حوز مراكش. وكان مستفاد الأسواق يشرف على تحصيله الأمناء أو يباع بالمزايدة لمحصلين من الخواص يسعون إلى تحصيل الربح. وكانت هذه الصيغة الثانية هي الغالبة بالنسبة لأسواق البادية.

44 - R. Le Tourneau : op. cit., p. 286.

45 - ظهائر حسنية ....، رقم الوثيقة 7.

ولا يخفى أن ممارسة عمل الأمناء في تحصيل المستفادات من الأسواق كان يتوقف على تعزيز سلطتهم من طرف العمال، وفي ذلك ما شجع العمال أنفسهم على شراء مستفادات بعض الأسواق مقاطعةً أو جعل المقَاطَعين من غير العمال يسعون إلى ضمان مساندة الولاة المخزنيين بجميع الوسائل، سيما وأن أولئك الممثلين المخزنيين يستطيعون تقديم شهادات مؤيدة إذا ما اشتكى تاجر بأن المستفاد الذي اشتراه قد عجز لأسباب غير متوقعة عن در الغلة التي تفي بالرأسمال والربح، ويطلب من المخزن مراجعة تحملات التاجر وإعفاءه. ولربما كان هذا الوضع إلى جانب أسباب موضوعية أخرى من العوامل التي تفسر الاضطراب في محصولات المستفاد بشكل يسترعي الانتباه بالنسبة للسنوات الأواخر من عهد السلطان مولاي الحسن والأوائل من عهد مولاي عبد العزيز [46].

1-4- *القاضي*

كان القضاة من الموظفين المخزنيين في المدن وفي بعض البوادي أيضا. وغالب الأحوال أنهم ينظرون بصفة خاصة في القضايا الشرعية المتعلقة بالزواج والطلاق والمواريث والبيوع إلى غير ذلك مما يحتاج إلى تحرير عقود. ويلجأ إليه طرفان ليفصل بالتراضي لمصلحة مشتركة، أما الأحكام التي تحتاج إلى زجر أو تعزير، فقد كان العمال مستبدين بها عموما بالفصل في النزاعات التي هي من هذا القبيل.

ويعتبر القاضي مشرفا على شبكة الإشهاد التي يمثلها العدول، فهو الذي يختارهم أو يوافق على تعيينهم ويتولى مراقبتهم، وقد يأمر بعزلهم إذا صدر من بعضهم ما يخل بالشروط التي يفترض فيهم التحلي بها، وتشهد الوثيقة المدرجة أسفله على جوانب من السلطة التي يمكن للقاضي أن يمارسها في حق العدول.

46- المرجع السابق.
وثائق رقم 183 بتاريخ 6 شتنبر 1890.
106 بتاريخ 8 ابريل 1893.
112 بتاريخ 27 دجنبر 1892.
85 بتاريخ 3 دجنبر 1893.
236 بتاريخ 10 ابريل 1889.
وكذلك سجل الظهائر رقم 1690.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله بن إبراهيم البوكيلي وفقك الله والسلام عليك ورحمت الله وبعد وصل جوابُك عما أمرناك به من جعل مولاي أحمد وصاحبه بقاعة الفاكهة من جملة عدليها بأنك أجلسته فيها إلى أن عزله القاضي عن خطة العدالة من جملة من عزل من العدول. فعينت غيره حتى يرد عليك جوابنا الشريف بما يكون عليه العمل في ذالك وصار بالبال والسلام في 18 حجة عام 1309 / 14 يوليوز 1892» (47).

وليست استثنائية الحالات التي يطرد فيها القاضي عدولا تنقصهم الكفاءة وحتى ولو كانوا يحظون بسند من بعض ولاة المخزن.

كان لبعض القضاة أجور تصرف لهم على يد أمين المرسى أو على يد أمين المستفاد أو بواسطة ناظر الأحباس. ولم تكن تلك الأجور على قدر ملحوظ بحسب بعض الوثائق. فعلى سبيل المثال كان أجر قاضي تطوان ستين ريالا عام 1314 / 1896 ؛ وكان قد قضى في منصبه زهاء أربعين عاما (48).

وإذا نظرنا إلى كل أنواع الموارد التي يحتمل أن يحصل عليها قاض من القضاة لم ننس أن القاضي في حالات عادية يمكن أن يتلقى مقابل ما يطلب منه من الفتاوى أو مقابل التوقيع على الرسوم العدلية أو مقادير مالية محبسة على إمامة بعض المساجد إن كان متصدرا لتلك الإمامة أو على تعليم بعض الكراسي إن كان منتدبا لها.

ولا شك أن فرص توسيع مداخيل قاض من القضاة تتفاوت بتفاوت أهمية المدينة التي يعمل بها وحسب الجاه الذي يستمده من حسبه أو نسبه، وكذا حسب ماله من اعتبار في الوسط المخزني. ومما يشرح ما ذكرناه كون مدينة فاس التي هي العاصمة العلمية الكبرى في القرن الماضي، إلى جانب مراكش، قد خرّجت عدداً من القضاة. وكان قاضيها يلقب في بعض الأحيان بقاضي القضاة، وربما استشير في تعيين قضاة جهات أخرى من البلاد.

---

47 ـ ظهائر حسنية موجهة إلى محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي، D 3410، رقم الوثيقة 143.

48 ـ الحسن بن عبد الوهاب تاريخ القضاء بشمال المغرب على عهد الحماية، مجلة البحث العلمي، الرباط. 1965. العددان 4 و5، ص 150 وما بعدها. انظر كذلك العددين 3 84 ـ 113 و9 7 ـ 44.

ويستنتج من الأسماء والأنساب الواردة في الوثائق أنه كما كان للمناصب القيادية في العمالة أو الباشوية أو الأمانة ما يشبه عائلات متخصصة، كان للقضاء عائلات معروفة تتكرر أسماؤها عندما نستعرض أسماء القضاة. ومنها على سبيل المثال عائلة ابن سودة، وكان منها القاضي المهدي وأخوه أحمد في العهد الذي نتحدث عنه، إما في مكناس أو في القصر السلطاني. فقد كان المهدي ابن سودة مساعدا لقاضي فاس في عهد مولاي عبد الرحمان، وكان لتصدره يعهد إليه بختم كتاب البخاري على التقليد المرعي في حضرة السلطان في شهر رمضان (إتحاف، 5 : 226 و4 : 359 و2 143). أما أحمد فقد عين قاضيا في مدينة أزمور على عهد سيدي محمد، ثم انتقل بعد وقت قصير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى التدريس بالقرويين بعزه تدخل لدى السلطان قام به لصالحه الحاجب موسى بن أحمد. ويستفاد من الرسالة التي بعث بها أحمد بوستة عامل مدينة أزمور إلى السلطان محمد بن عبد الرحمان في شأن انتقال ابن سودة أن هذا القاضي قد كان يحظى لدى الناس بشهرة وقبول سواء بعدل أحكامه وصرامتها أو بجودة دروس تعليمه ونفعها. ومصداق هذه المكانة الرفيعة أن أهل أزمور من المسلمين واليهود قد أرسلوا وفدا إلى العامل يرجوه في الإبقاء على ابن سودة قاضيا بهذه المدينة وإقناعه بالعدول عن الرحيل إلى فاس.

2) سلطات البوادي

2 ـ 1 ـ *القائد*

كانت سلطة المخزن في البوادي التي يحكم بها ممثلوه موكولة إلى ثلاثة موظفين هم القائد والشيخ والقاضي. ولربما تمكنا من أخذ فكرة عن سلطة كل واحد من هؤلاء الخدام، إذا نحن حللنا وثائق تتعلق بالموضوع وتهم جهات أسفي والأطلس الكبير والغرب، ومن خلالها نرى إلى أي حد كان يتجلى حضور هذه السلطة واستمرارها وفعاليتها.

فلو بدأنا بالوثائق التي تهم القواد لوجدنا أنها تثير عدة جوانب تتعلق بتعيين القائد وبالخدمات التي يقدمها للمخزن المركزي وبالنزاعات بين القواد وبتجاوزاتهم وبعلائق خاصة بين القواد وبعض كبار الخدام في حاشية السلطان.

من هذه الوثائق رسالة مولاي الحسن وهو خليفة أبيه بمراكش إلى قائد



سفارة مغربية بمدريد (غشت 1890)
الشخص الجالس في وسط الصورة هو القائد
عبدالحميد بن الفاطمي الرحماني، أحد القواد الكبار
بحوز مراكش آنذاك. عن يمينه، جلس العربي بريشة،
وعن يساره العباس الفاسي، كاتب السفارة.

البحاترة فرقة من عبدة. وفي هذه الرسالة وردت عدة قضايا منها تعيين القائد الجديد على رأس القبيلة المجاورة وذكر عيوب القائد السابق واستخلاص جباية هذه الجهة وحرص المخزن على ألا يشق على القبائل بزيادة ضرائب أخرى، وهذا نَصٌّ الرسالة المذكورة

«خديم سيدنا الأرضى القائد مُحمد بن عمر البحتري سلام عليك ورحمت الله عن خير سيدنا نصره الله (السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن) وبعد،وصلنا كتابك جواباً عمّا كتبنا لك به من أنّ سيدنا أيده الله قد أجاب عمّا رد النظر إليه فيه من التوظيف على خديم سيدنا القائد أحمد بن العياشي بأن يوظف عليه شيء في مقابلة الولاية يكون في المعنى جبراً لما ضاع عند ابن حمان لأن الواجب إن كان وجهته القبيلة لولد حُمان فلا وجه لإعادة فرضه لأنه ظُلم (...)ضاع عند ابن حمان ليفرض عليه في مقابلة الولاية وعرفنا ما ذكرته من أن واجب سنتي أربع وخمس وثمانين وهو خمسة وعشرون ألف مثقال لازال عنده وأنك كنت فرضته أنت وهو والقائد أحمد دفعة واحدة وجهته أنت والقائد أحمد لحضرة سيدنا العالية بمكناسة الزيتون وهو قَبَضَه وتركه تحت يده وطلع معكما في العيد لدار المخزن هنا فقبض عليه وبقي الجميع عنده. وأن الغالب عندكم أنه لم يبق شيء منه على القبيلة وأنك تلاقيت معه وتذاكرتما على ما يحصل به النفع لبيت المال من جانب الولاية وأنكم ءاخذون في قبض واجب السنتين الذي بذمتكم وبصدد توجيهه في العيد النبوي للحضرة الشريفة وبعد ذالك يظهر ما يكون. فقد أخذت بالحزم سدّد الله رأيك وقد كتبنا لسيدنا نصره الله بذالك وبما أجاب عمل بمقتضاه الشريف والسلام، في 15 من ربيع الأول عام 1288 / 4 يونيو 1871) [49].

(في أسفل الوثيقة، الطابع الصغير للخليفة المولى الحسن).

هذه الرسالة موجهة إلى محمد بن عمر البحتري، أحد قواد قبيلة عبدة المرموقين والمتمتعين بحظوة كبيرة في الدوائر المخزنية وبقي في منصبه إلى بداية عهد المولى الحسن حيث تولّى بعده أخوه عيسى بن عمر العبدي شؤون القبيلة. وأما القائد أحمد بن العياشي الوارد ذكره في النص، فيقول عنه محمد الكانوني، في كتابه

49 ـ مجموع رسائل مخزنية واردة وصادرة عن القائدين محمد بن عمر البحتري وأخيه عيسى بن عمر العبدي، أقدمها ترجع إلى سنة 1282هـ وأحدثها إلى سنة 1344هـ، نسخها في حوزة المؤلف.

جواهر الكمال في تراجم الرجال، بأنه كان من وجهاء القبيلة وأغنيائها، ذات صيت حسن وسمعة محمودة. إلا أن المحن ستحط بساحته، عند توليه منصب القيادة على بعض الفرق العبدية وامتحن وسُجِنَ، وقد ورد ذكر شخص ثالث وهو القائد أحمد الذي لا يقل أهمية عن الأولين. فهو القائد أحمد بن الحافظي الذي يعتبر من كبار قواد الحوز في عهد السلاطين الثلاثة سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن والمولى عبد العزيز. لكن في بداية القرن الحالي، سطع نجم عيسى بن عمر فخفت بريق باقي منافسيه وذهبت ريحهم [50].

والوثيقة الثانية وهي مؤرخة بما يوافق شهر مارس عام 1896، ظهير من مولاي عبد العزيز إلى قائد دمنات الجيلالي بن علي الدمناتي المنعوت بالوصيف [51]، وفيه يستجب السلطان التنافسات بين العمال وقلة التعاون بينهم والنهي عن ذلك وحض العمال على التآزر والتعاضد على ما فيه خدمة مصلحة المخزن.

ومن القضايا التي ترفع للمخزن نزاع أهل المدن وأهل البوادي المجاورة على الأراضي، ويكون ذلك مصدر التنازع بين نفوذ باشا المدينة وقائد القبيلة المجاورة. وفي الظهير الوارد هنا مثال على هذه القضية

«خديمنا الأرضى القائد عيسى بن عمر العبدي وفقك الله وسلام عليك ورحمت

---

50 ـ للمزيد من المعلومات حول الإدارة ورجالها بالبادية المغربية يُرجع إلى

R. Montagne : Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Paris, 1930.
H. Gaillard : op. cit.
Edmond Doutté : Une mission d'études au Maroc, Renseignements coloniaux, 1901, pp. 161 - 177.
Michaux-Bellaire : Le Gharb, Arch. Mar., T. XX., 1913, p. 140 et suivantes.

51 ـ ينحدر الجيلاني بن علي الدمناتي من أسرة متواضعة اجتماعيا ومع ذلك استطاع البقاء في الحكم ما يقرب من ثلاثين سنة (1292 ـ 1322هـ / 76 ـ 1875 ـ 05 ـ 1904م)، بعد وفاة أبيه القائد علي أوحدو. وكان هذا الأخير، قبل توليه القيادة على مدينة دمنات، منتظما في سلك الجندية، على عهد السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام.

واعترت بداية عهد الجيلاني بن علي عدة صعوبات وقلاقل، تمثلت في ثورات قبلية، يرجع أن يكون مردها إلى أصوله الإجتماعية البسيطة. لكن الرجل سرعان ما نجح في إخماد هذه الحرائق وفرض سلطته في الجبال الدمناتية. ومع مرور السنين، تألق نجمه وتعززت مكانته لدى السلطان المولى الحسن ثم ابنه وخلفه السلطان المولى عبد العزيز، بسبب إسهامه في إنجاح سياسة بسط نفوذ المخزن، في نواحي أيت بوكماز ودادس. كمكافأة على الخدمات التي أسداها للمخزن، انضافت قبائل فطواكة وغُجدامة إلى إيالته، أي مدينة دمنات وقبيلة ولتانة. فصارت جميع القبائل الواقعة بين دمنات وتُدغة، تابعة إلى سلطته، يتولى باسم المخزن جباية ضرائب أهلها. آنذاك والرجل في عز الصولة والجاه، أصبح عنصرا أساسيا في سياسة المخزن وتنفيذ أوامره وإنجاز بعض المهام في هذه النواحي النائية، أي الأطلس الكبير الأوسط والشرقي بل في ناحية تافيلالت. فأقبلت الدنيا على الرجل وذويه وعشيرته فشيد القصبات والدور الرفيعة وادخر الأموال والخيرات وبدت عليه جلية علامات الرفاه في الملبس والمسكن والأكل.

وفي آخر أيام حكمه، جرفه سيل الثورات والانتفاضات التي عرفتها المنطقة، حيث مات مقتولا بمسجد قصبة دمنات بإيعاز من أحد خصومه ومنافسيه على الحكم.

للمزيد من المعلومات، أنظر أحمد التوفيق، إينولتان ...، 1983.

عائلة بن سودة

القاسم الأول (قدم من غرناطة إلى فاس في عهد السلطان المريني أبي عنان ابن أبي الحسن)

أبو القاسم

علي

عبد الله

حمدون

عبد الرحمن

مُحمد

مَحمد

أحمد

مُحمد

مَحمد

الطالب



- محمد رحمة
- سيدي عامر
- المهدي [من كبار العلماء في وقته وأشــهرهم شــيخ المجلس العلمي على عهد المولى عبد الرحمن بن هشــام وسيــدي محمد والمولى الحسن. قاضي مكناس. تـ. 1294 هـ
  - محمد المهدي [ولد في 1244 هـ. قاضي طنجة]
  - محمد المكي [قاضي طنجة والصويرة. 1317 هـ]
- عبد القادر
  - محمد [قاضي طنجة في 1322]
- أحمد [قاضي أزمور في 1285 هـ طنجة " 1292 هـ مكناس " 1294 هـ 1321 هـ]

المصادر :

عباس بن إبراهيم، الإعلام...، 2 : 299، 401 ـ 403، 455 ؛ 6 : 136 ـ 143 ؛ 7 : 91، 131، 255، 283، 305

بن زيدان : إتحاف ...، 1 : 456 وما بعدها ؛ 4 : 358 ـ 365.

الناصري : الاستقصا...، 1956، ج 9 : 163.

الله وبعد، وصل كتابك بتخلي إخوانك عن جميع بلادات أهل أسفي عملا بما أمرناك به واجتماعُك مع الخديم ابن هيمة في المحل الذي ذكرت وانعقاد الصلح بينكما ثمة وزوال ما كان بينكما من الشحناء وصار بالبال. فحتى يُخبر هو بذلك وحينئذ يظهر والسلام في 12 ربيع الأول عام 1307 هـ / 6 نونبر 1889» (52).

ولقد كان القواد مسئولين ولو بصفة غير مباشرة عن العناية بأملاك السلطان الواقعة في دائرة نفوذهم. ومن الأمثلة على ذلك الأراضي الرعوية التي تسمى بعدائر (جمع عدير) السلطان. فمن المعلوم أن السلطان كان يملك قطعانا من الماشية وعددا من الدواب موزعة على عدة جهات من المملكة ولا سيما في جهة الغرب وجهات عبدة، ولو ضاع منها شيء بالموت أو غيره لزم تعويضه القائد. ويتعرض الظهير الوارد بعده لهذه المسألة كما وقعت فيها المراسلة بين السلطان مولاي الحسن والقائد عيسى بن عمر قائد عبدة

«خديمنا الأرضى القائد عيسى بن عمر وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله تعلى وبعد، فقد وصل كتابك بدفعك عشر ثيران صالحة للحرث للشيخ قاسم الدكالي السبيطي كما أمرنا وهي من بقرك الخاص لإخبارك قبل بضياع بقر العدير حياة أخيك في ما شرحته في ذالك. أما دفع الثيران لمن ذكر فذاك المقصود أصلحك الله وأما تقديمك الاخبار بضياع البقر الخ. فالأمْرُ كما أخبرت والسلام في 4 ربيع الثاني عام 1301 / 30 يناير 1884» (53).

من المؤكد أن منصب القائد في البادية كان مصدر إثراء كبير. ولربما وقع ذلك على حساب المحكومين. وكلما وصل إلى علم السلطان ما يرتكبه القواد من تجاوزات تدخل لزجر خدامه وإيقافهم عند حدهم ورفع الجور عن المستضعفين. وتتوفر الظهائر المتعلقة بهذا النوع من القضايا وهذا نموذج منها

«خديمنا الأرضى القائد الشافعي بن الحافظي العبدي سلام عليكم ورحمت الله وبعد، فقد أخبر الخديم عيسى بن عمر العبدي أنك منعت الشيخ مبارك البحتري من البلاد التي كان يحرثها قيد حياة أخيك وتصرف فيها ما ينيف على العشرين سنة وعليه فنأمرك ببيان موجب ذلك وسببه والسلام في 2 جمدى الأولى عام 1306 هـ / 4 يناير 1889» (54).

---

52 - وثائق عيسى بن عمر العبدي.

53 - المرجع السابق.

54 - المرجع أعلاه.

والمعنيون بهذه الوثيقة ثلاثة أشخاص من خدام المخزن قائدان وشيخ. والظاهر أن انتساب الشيخ المعني إلى قبيلة عيسى بن عمر العبدي هو ما ساعده إلى إيصال شكواه إلى دائرة السلطان. وما يستفاد أيضا من هذه الوثيقة ومن التي قبلها تلك الظاهرة المتعلقة بتوارث المناصب المخزنية في عائلات بعينها، والحالة هنا تتعلق بعيسى بن عمرو بالشافعي الحافظي حيث خلف كل منهما أخاه في منصب القيادة، وهذا أمر سنعود للوقوف عليه بشيء من التفصيل.

ومما كان القائد يحرص عليه ولا سيما إذا كانت إيالة حكمه من الإيالات الكبرى، اصطناع أصدقاء من بين كبار المقربين في حاشية السلطان، وذلك للدفاع عنه وحماية مصالحه وشخصه عند الاقتضاء. ذلك ما يستفاد من وثائق عديدة مثل هذه الرسالة التي بعث بها إدريس بن العلام، وكان آنئذ قائد مشور السلطان مولاي الحسن إلى قائد عبدة عيسى بن عمر السالف الذكر

«محبنا الأعز الأرضى وخديم مولانا الأنجد الأحظى القائد سي عيسى بن عمر البحتري رعاك الله وسلام عليك ورحمت الله تعلى وبركاته عن خير مولانا نصره الله وبعد فقد وصلنا كتابك وفهمنا ما ذكرت في شأن البغلة وأنك بحثت وبلغت المجهود في البحث وذالك هو سبب التأخير وحيث لم يظهر لك شيء مما يليق وجهت لنا بغلتك التي كنت تركب عليها وقت الخلافة، فلاشك عندنا في اعتناءك بجانبنا كثرّ الله من أمثالك. فقد وصلت البغلة برك الله فيك وأدام عزك وحفظك ورعاك. فقد ازدادت وكملت المحبة والأخوة جعلها الله خالصة لوجهه الكريم ءامين وعلى المحبة والسلام في 18 جمدى الأولى عام 1297 هـ / 28 أبريل 1880» [55]. إدريس ابن العلام لطف الله به ولا وتكن تغيب عنا خبرك.

ولدينا نص وثيقة مماثلة مؤرخة بما يوافق 6 أبريل 1880 وهي رسالة من الوزير الأعظم في وقته محمد بن العربي الجامعي إلى القائد عيسى بن عمر وفي الوثيقة ما يفهم منه أن بغال جهات عبدة كانت مرغوبا فيها أكثر من غيرها.

ولم يكن استغلال النفوذ من أجل الإثراء وقفا على القواد والشيوخ، وإنما كان أيضا من مطامح الأشخاص المقربين لهؤلاء والمساعدين لهم، وهذا ما يستفاد من رسالة للسلطان ونصها

---

55 ـ المرجع أعلاه.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

"خديمنا الأرضَى المحتسب مولاي عبد الله بن إبراهيم وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فقد بلغ علمنا الشريف أن رجلا مراكشيا اسمه يدار كان مخالطا لابن العياشي ومكلفا عنده بكناش داخل أشياخ إيالته وتملك في تلك المدة عدة أصول منها دور أربع بدرب ضبشي. ولما مات استولى عليه صهر له اسمه الحاج محمد البرودي وبدل وغير في رسومها بالاختلاف. وعليه فنأمرك أن تبحث في ذالك من مضانه وتنقب عليه التنقيب التام وما ثبت لديك طير به الإعلام والسلام في 11 ربيع الأول عام 1302 / 29 دجنبر 1884" (56).

ومن فرص التجاوز في استغلال النفوذ للإثراء غياب أمناء المستفاد عن بعض الأسواق الكبرى بالبادية حيث لا يوجد مختص يتولى تحصيل الجبايات المفروضة على السلع المتبادلة بهذه الأسواق وإنما يتسلمها أمين المستفاد أو المحتسب في أقرب حاضرة إلى تلك الأسواق البدوية. ولكن الذي يطلب منه استخلاصها مباشرة هو القائد التي توجد تلك الأسواق في منطقة نفوذه، فيقع ألا يقوم بذلك على الوجه الأكمل فلا يسلم للقابض في المدينة كل ما حصله أو مجموع المقادير التي تكون تلك الجباية قد اكتريت به لبعض الخواص. ونورد ثلاث وثائق تتناول الجانب المالي من هذه النازلة وكلها تتعلق بمنطقة نفوذ القائد المدني الكلاوي في عصر السلطان مولاي الحسن.

ويستفاد من الوثيقة الأولى أن أهل البادية يتجنبون الذهاب إلى بعض الأسواق التي يتولى فيها المخزن تحصيل المستفادات على المبادلات ويغشون أسواقا لا تفرض كلها تلك الجبايات. ولربما تغاضي المخزن عن فرض الاستخلاص على تلك الأسواق لما لها من أهمية في تزويد المدينة بما تحتاج إليه من المئونة وغيرها، وهذا نص تلك الوثيقة الأولى

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد وصل كتابك بإحداث سوق يوم الخمس بين تكانة وكلاوة (57) يحكم

56 ـ وثائق المحتسب... خ. ع. D 3410، رقم الوثيقة 309.

57 - أنظر - Vicomte CH. de Foucauld : Reconnaissance au Maroc, Edit. challamel et Cie, Paris, 1888, p. 81 et suivantes.

يتحدث دوفوكو عن سوقين بهذه المنطقة، الأول يُدعى سوق الإثنين وأما الثاني فيدعى سوق أنزال وهو الأهم والذي سترد الإشارة إليه في الوثيقة بعد هذه.

وأما قبيلة تكانة وهي قبيلة بربرية، فكانت مستقرة شرقي مدينة مراكش، وكانت تحد ترابها غربا قبيلة مسفيوة ومن جهة الشمال الشرقي قبيلة زمران ومن جهة الشرق والجنوب قبيلة كلاوة.

فيه خليفة الاكلاوي وصار يُباع فيه جميع ما يَرِد من درعة من الفواكه وغيرها ويقصده الناس فراراً من العطاء وأشرت إلى الأمر بتركه لأن ما يُباع به يدخل لمراكش ويحصل منه النفع وصار بالبال. فقد ساعدناك على ما أشرت إليه وقد كتبنا للأكلاوي بتركه والسلام في 10 ربيع النبوي عام 1306 / 14 دجنبر 1888» [58].

أما الوثيقة الثانية فتتحدث عن سوق أنزال وكون القائد المدني الأكلاوي يعمل جهده للاستحواذ على ما يحصل من هذا السوق على البضائع. ويظهر أن هذا الملتقى التجاري الأسبوعي كان من أعظم أسواق تلك الجهة وفي حوز مراكش عامة. وقد ذكرت الوثيقة أن قدر كراء مستفاداته السنوية خمسة وعشرين ألف مثقال، ثم ما لبث هذا الكراء أن صار 28.000 مثقال بعد ثمانية أشهر من التقدير الأول، وقد جاء في ذلك

«خدامنا الأرضين أمناء المستفاد بمراكش وفقكم الله وسلام عليكم ورحمت الله وبعد، وصل كتابكم بتوصلكم بأمرنا الشريف بمساعدة تكانة بواسطة عاملهم على عمارة سوق ببلادهم كما كان قديما على أن يجري مجرى أسواق القبائل المجاورة لهم كمسفيوة وأجلاوة وبأن المرتَّب في سوق مسفيوة يعطى، وسوق الأكلاوي والمسمى بخميس أنزال يعتمر بين مسفيوة وزمران وتكانة لأنه محد لوادي درعة ولا مستفاد فيه، والوارد من درعة ينزل فيه والمشترى من القبائل الحوزية يقصده. وكنتم طلبتم إبطاله ليستقيم مدخول الفاكهة بمراكش وتمسكتم بجوابنا الشريف بإلزام العامل بالإبطال فلم يظهر أثر لامتثاله مع ما شاع من استبداده بمنفعته وورد عليكم من طلبه بخمسة وعشرين ألفا سنوية فَأوقفتم الإمضاء بعد التزامه بثمانية وعشرين ألفا بشرط شَدٍّ عضده وأن سوق تكانة المرتب بأربعة ءالاف مثقال حسبما بينتم قيد عن مدة الحاج أحمد أمالك لازال الوصيف الدمناتي لم يدفع منه شيئا وصار بالبال. فأما خميس أنزال بأكلاوة فامضوه بثمانية وعشرين ألفا على الشروط المقررة في مثله وكتابنا الشريف للخديم الأكلاوي بتمكين الممضى له وشد العضد يصلكم فادفعوه له. وأما سوق تكانة فقد جددنا أمرنا الشريف لعاملها بتنفيذ ما كنا أصدرنا له في شأنه وإن لم يظهر أثر لامتثاله اعلمونا والسلام في 21 رجب عام 1309 / 20 يبراير 1892» [59].

---

58 ـ وثائق المحتسب. غ. ع. D 3410، وثيقة رقم 240.
59 ـ المرجع أعلاه. غ. ع. D 3410، رقم الوثيقة 166.

وأحمد أُومالك المذكور في هذه الوثيقة كان من قبل باشا على قصبة مراكش عينه عليها السلطان مولاي الحسن عام 1874، وهو وصيف كخلفه محمد ويدة الذي تولى على تلك القصبة عام 1889 (60). أما الوصيف الآخر الوارد ذكره في الوثيقة المذكورة فهو الجيلالي بن علي الدمناتي الذي وقعت الإشارة إليه أعلاه.

أما الوثيقة الثالثة في هذا الموضوع فتأتي مكملة للوثيقتين السابقتين. ففيها يطالب السلطان بمبلغ 32.500 مثقال ثمن سمسرة مستفاد سوق أنزال، فيضطر القائد المدني الأكلاوي إلى التنازل للمكتري الذي عرض القدر المطلوب. وينمّ هذا عن كون المخزن في هذا الظرف قادر، على فرض إرادته على كبار القواد ذوي السلطة الواسعة في الجنوب، وما أن توفي السلطان مولاي الحسن حتى انتقلت الأحوال وانعكست ضد السلطة المركزية، وهذا نص الوثيقة المتضمنة لقضية بيع مستفاد أنزال

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد أجاب الخديم القائد الأكلاوي عما أمرناه به من حيازة سوق أنزال بايالته بما يزيد فيه على ما كان فيه المجتمع في ذالك ما قدره 32.500 مثقال للعام أو تسليمه لمشتريه بذلك بأنه سلمه للمشتري بالعدة المذكورة وكتب لك بذالك وعليه فكن تحوز من مشتريه وجيبة كل شهر عند انسلاخه من غير تأخير شيء عليه من ذالك والسلام في 13 ربيع النبوي عام 1310 / 25 أكتوبر 1892» (61).

ولربما كانت مطالبة المخزن بذلك القدر المرتفع لبيع مستفاد سوق أنزال مقصودة لتثبيط القائد الذي كان يرمي إلى تحقيق منفعة كبرى.

2-2. *الشيخ*

كان الشيوخ من الأعوان المباشرين للقواد، والقائد هو الذي يعينهم في أغلب الأحوال لإعانته في الحكم. ومن أهم أدوارهم جمع الجبايات المؤداة للمخزن. بيد أن القواد لا بد أن يراعوا مكتسبات عدد من عائلات الشيوخ التليدة التي توارثت الحكم وعززته بممتلكات مادية وروابط عائلية، ولربما كانت لبعض عائلات الشيوخ ظهائر سلطانية ولا يتأتي للقواد الإطاحة بها حتى ولو أرادوا ذلك إلا بمكائد وجهود عظمي.

---

60 - Robert Montagne : op. cit., p. 304.

61- وثائق المحتسب... خ. ع. د 3410 ، رقم الوثيقة 139.

والشيوخ أكثر استقراراً في القبائل النائية حيث يقر المخزن سلطاتهم ويستفيد من خدماتهم ولا يضايقهم ما داموا يقومون بواجباتهم نحوه ولا ترد عنهم تشكيات فادحة.

ومن هذه الرسالة التي وجهها مولاي الحسن وهو آنذاك خليفة أبيه بمراكش، إلى قائد عبدة نستشف ملامح هذه السياسة، وتوضح أيضا تعاظم الدور الذي كان يلعبه قائد عبدة في أمور السلطة منذ عام 1870.

«خديم سيدنا الأرضى القائد مُحمد بن عمر البحتري سلام عليك ورحمت الله عن خير سيدنا نصره الله وبعد وصل كتابك بأنه حيث صلح حال قبيلة إداوكازو ولابد لشيخهم من أن يقدم إلى العامل ويلوذ به. وأنك كنت كتبت لنا بما قاولتهم به من أن من أراد من فرقهم تشييخ واحد منهم عليهم يُساعد على ذالك وكتبنا للعامل بذالك ولازال الكتاب تحت يدك لم تدفعه له ولم... به. وطلبت تكليمهم في ذالك حين يقدمون لهنا ومن أراد الشيخ الذي عليهم الان يبقى معه ومن امتنع من البقاء معه يشيخ عليهم من أرادوه من جانبهم وحيث يستقيم أمرهم يقضى للعامل اجتهاده. وعرفنا ما أشرت إليه من إجابتك إذا كتب لنا بشيء من ذالك نجيبه بالعمل الأول. فلم يكتب لنا شيء من ذالك وإن كتب نُجيبُه بما يناسب من غير نقض إن شاء الله والسلام في 8 جمدى الثانية 1290 / 3 غشت 1873، [62].

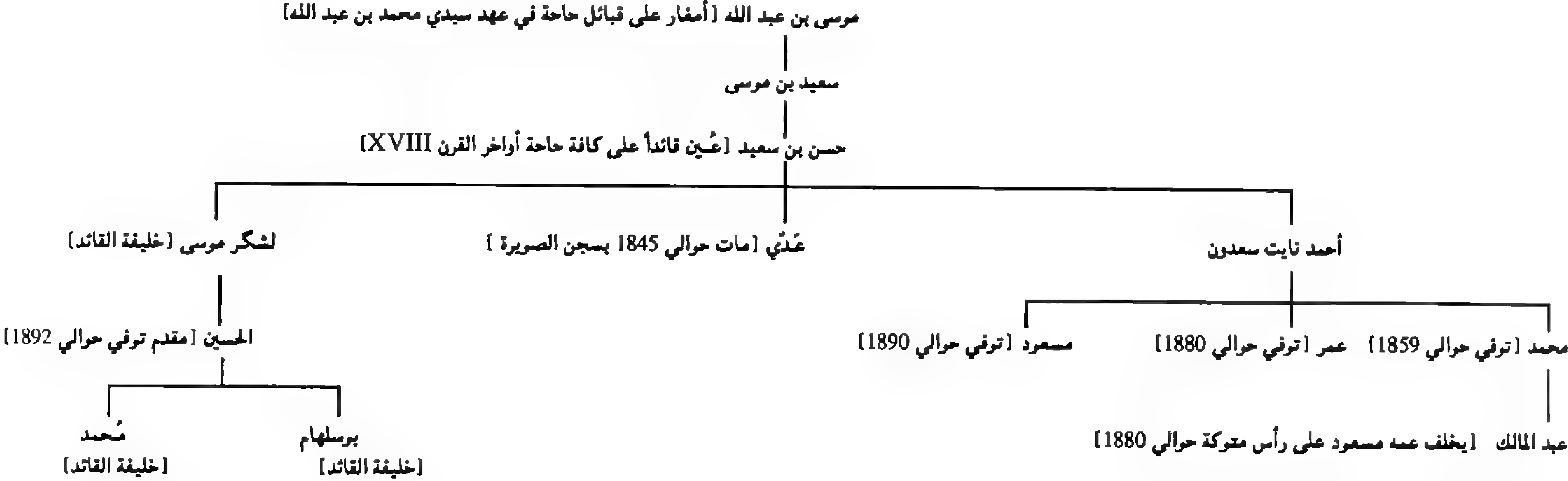
الحسن ابن أمير المومنين.

ولا نعدم وثائق تبين أن خدمة المخزن ليست في كل الأحوال مرغوبا فيها. بل أن بعض المطلوبين فيها يعرضون عنها في ظروف خاصة وقد يكون ذلك بتواطؤ من القواد، بل قد يضطرهم ذلك إلى تغيير موطن الإقامة. وقد يفهم بعض هؤلاء المرشحين للخدمة أنهم سيؤدون أكثر مما يأخذون إذا كان من أهل الوجاهة والثروة وهي من معايير المخزن في اختيار الخدام، وعلى هذا الأساس فإن وضعية الشيوخ كانت أقل إغراء من وضعية القواد الذين يسخرون الجميع لأغراضهم التي يتسترون عليها بخدمة المخزن. ومثل هذه الوضعية واضحة من الوثيقة التي أرسلها مولاي الحسن إلى القائد عيسى بن عمر العبدي ونصها كما يلي

62 ـ قبيلة إداوكازو كانت مستقرة 70 كلم جنوبي مدينة الصويرة وهي إحدى قبائل حاحة العتيدة وكانت آنذاك تتكون من أربع فرق
آيت مسقور والتيورار وآيت سرو وتروه أو أعلي، أنظر

R. Montagne : op.cit., p. 168 et p. 332.

عائلة المتوكي



المصادر :

كقيون، أعيان...، 1939، ص. 357 وما بعدها.

مونتاني : المخزن...، 1930، ص. 333 وما بعدها.



في وسط الصورة، يرى جالسا القائد الطيب بن محمد بن هيمة الأسفي.
وقد جلس إلى يمينه عبدالسلام برشيد، قائد قبيلة أولاد حريز بالشاوية،
كما جلس إلى يساره خليفة الطريس الأمين الشهير محمد الزكاري.
الصورة أخذت لهم أثناء زيارتهم لألمانيا،
في ربيع الثاني 1305 / دجنبر 1888.

«خديمنا الأرضى القائد عيسى بن عمر العبدي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبركاته وبعد فقد وصل جوابك عما أمرناك به في شأن المخازنية الفارين من الخدمة حسبما تقدم لك بيانهم بأن ولد علي بن الحاج الخليفي وولد الكوري لم تتقدم لهما خدمة وولد النادرة فار بمتوكة والحاج مراح كان استنقده أخوك من الخدمة لضعف جانبه وولاه شيخاً على إخوانه والقبيلة فيها ثلاثة جوانب وعندهم ثلاثة عشر فرسا وأسماء أربابها مبينة في الزمام الذي وجهته وهي الميسرة بقصد الحركة وأنك تحملت للقبيلة بستين فرسا يحركون عليها الخ ما ذكرت وصار بالبال. فقد أجيب به المتكلم على ذلك فقال إن هذا منك مدافعة فقط وأن ولد علي بن الحاج الخليفي وولد الكوري قد كان (هكذا) عينا للخدمة أيام أخيك ونوب عنهما والأول منهما هو الذي يغري غيره عن التخلف عن الخدمة ويدافع عن ولده مع أنه أولى بالخدمة ليسره وماله وقدرته عليها. والحاج مراح كان قائد مائة وكان خليفة عنه ولو أردت تقويم ذلك لأمكنك وصرت تحرك خيلك وتأخذ عليهم (هكذا) المال من القبيلة وذلك مساعدة منك للأشياخ وعليه فهذا غش منك إن صَحَّ ما ذكره والسلام في 4 جمدى الأخيرة عام 1300 / 23 أبريل 1883» [63].

والشيوخ عادة من صلب القبائل، لهم عصبية مع إخوانهم، يتحرى في تعيينهم حتى يكونوا قادرين على إعانة المخزن في ضمان انقياد أتباعهم، ومن أسباب ذلك الانقياد وحدة النسب كما هو موضح في الوثيقة التالية

«خديمنا الأرضى القائد عيسى بن عمر العبدي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فنامرك أن تبحث هل الحاج الجيلالي الدكالي الساكن بأسفي وبعزيبه بالاضالة من إيالة الخديم ابن الحافظي تقدمت له شياخة بإيالة الخديم المذكور أو بغيرها من قبيلة عبدة وهل هو دكالي أو عبدي وما ثبت عندك في ذالك على وجه التحقيق والصدق طير لنا الإعلام به والسلام في 19 جمادى الثانية عام 1304 / 5 أبريل 1887» [64].

63 ـ العامل الوارد ذكره هنا هو القائد محمد بن عبد الله أبهى الحاحي، المعين سنة 1873، على رأس مجموع قبائل حاحة. أنظر الإتحاف، ج2، ص 122

64 ـ وثائق عيسى بن عمر العبدي...

2-3- *القاضي*

لا تختلف مهام قاضي البادية عن مهام مثيله في المدينة، ولكن قاضي البادية، وإن كان غير محاط بنفس الهالة التي تحيط بزميله الحضري، ينظر في شئون خطيرة كشئون الأرض والمعاملة فيها، ويفض أهم النزاعات التي تستحوذ على اهتمام سكان أهل الجهات الخصبة.

ولقد تسنى لجاك بيرك أن يجمع عددا من الرسائل الرسمية الموجهة إلى قاضي منطقة قروية في جهة الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وكتب حولها بحثا نشره عام 1950 في المجلة الإفريقية. ومدار هذه الرسائل على قضية الأرض وما تثيره من إشكالات تختلف بحسب طبيعة موقعها وخصبها وبحسب البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمالكيها ومدى قدم احتلالهم لها. فهناك جهات مثل حوض سبو لا تكاد تعرف فيها عقود التملك وإنما يعول على قدم التصرف [65]. ويمتد هذا الوضع إلى جهات زرهون حيث تسود شجرة الزيتون، وحينئذ يستظهر بتلك العقود وتتخذ أهميتها. فمنطقة الغرب بلد الملكيات الكبرى بخلاف جهات الجبل حيث تسود الملكية الصغرى، وفي بعض جهات مقدمة الجبل نجد أراضي في وضع الملك الجماعي [66].

وأما في ناحية مدينة القصر، فيبدو أن الملكية الصغيرة للأرض كانت سائدة وبما أن المنطقة كلها كانت منطقة جهاد في القرون الماضية، فإن أغلبية الأراضي كانت في حوزة "الأحباس" أي الأوقاف التي كانت تستجيرها لمن يرغب في استغلالها.

ومن خلال الوثيقتين المشار إليهما يتبين نوع العلاقة التي يمكن أن تكون بين قاض في جهات الغرب العليا وبين المخزن المركزي. فالوثيقة الأولى رسالة من المهدي بن محمد غريط وهو كاتب الوزير الأعظم وأخيه محمد غريط. ويتناول قضية شراء أرض على ضفة وادي ورغة في دخلة العُمَامرة. أما الوثيقة الثانية فمرسلها هو مولاي عرفة عم السلطان مولاي عبد العزيز.

65- المرجع السابق

66- وثائق عيسى بن عمر...

الوثيقة الأولى [67]

الحمد لله وحده

«محبنا الأعز الأرضى الفقيه العلامة الأجل الأرضى القاضي النحرير السيد عبد الله بن الزيزون أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد وصل كتابك المسفر على خالص المحبة صبحه المضيئ بمكنون المودة عبيره ونفحه مفيد سلامتك وعافيتك المرجو من الله دوامهما وانسحابهما عليك واستبطاءك جوابنا عن وصول رسم شرائنا لنصف بلاد الشيخ بن مالك العماري وإعلامك بفصال قضية سلام الورديني بريال 150 بعد بذل المجهود في مباشرتها لأجل الأسباب التي شرحت واستفهامك هل تدفع الخمسين ريالا التي نابتنا لسلام المذكور ليأتي لنا بها أم لا لكونها موقوفة الخ ما ذكرت وصار بالبال. أما رسم البلاد فقد وصل قبل وطولع فألفي في غاية الإتقان وحسن التوثيق وزدنا به استدلالاً على صادق محبتك الشاهدة البنيان المشيدة الأركان الغير المحتاجة إلى دليل وبرهان كما استدللنا به على كون علمك حضريا لا بدويا زاد الله في معناك وبارك فيك وأدام النفع بك ءامين وسبب تأخير الجواب بوصوله هو أني كنت بصدد توجيهه لك صحبة أحد أصحابنا مع ما تيسر من اللّك والكاغد وفق ما أملت، لكن لما ورد رقاصك هذا ها نحن أجبناك بوصوله ووجهنا لك صحبته ما تيسر من اللك والكاغد. وأما الفصل الذي أبرمته في قضية صاحبنا سلام الورديني فقد أمضيناه حيث أشرت بالمساعدة عليه. نعم الخمسون ريالا التي نابتنا أبقها تحت يدك حتى يرد عليك صاحبك ميلود مصحوبا بكتابنا بالدفع وحينئذ إدفعها له والله يبقيك بخير ويسمعنا عنك من الأخبار ما يسر ءامين وعلى المحبة والسلام في حجة عام 1324».

المهدي بن محمد غريط.

الوثيقة الثانية [68]

«الفقيه الأرضى القاضي السيد عبد الله الزيزون سلام عليك ورحمة الله وبعد فلما كثرت الشكايات من أهل الذمة وغيرهم لما لهم من الدين على الهالك الطالب

---

67 - G. Salmon : Quelques Particularités de la Propriété dans le Gharb, Arch. mar., 1904, T2, pp. 144 - 149.

وكذلك يُرجع إلى

Michaux-Bellaire : le Gharb, Arch. mar., 1913, T. IX, p. 92 et suivantes.

68 - J. Berque : Etudes d'Histoire Rurale Maghrébine. Edit. Internat, Tanger-Fès, 1938, p. 23.

العربي ولد القائد علي بن عيسى، كتبنا لسيدنا أعزه الله بذلك وبأنه لم يخلف عدى بلادا أراد ولده بيعها ليؤدي منها الدين المذكور. واستشرنا سيادته الكريمة في شرائها لنفسي، حيث عرضت علي، فأجاب نصره الله بأن لا بأس بذلك. وعليه، فيرد عليك كاتبنا محمد النعماني، فنامرك بالوقوف معه في ذلك، وعين عدلين مرضيين من هناك للوقوف على عين البلاد المذكورة بعين المخرط وحدودها، بمحضر ولد الهالك المذكور، مع رجلين عارفين بتقويم البلادات. وبعد حدودها على عين الجميع، تقوم بالثمن ويقطع لولده المذكو من ثمنها مال أهل فاس وما بالرسمين اللذين أحدهما للطالب الخليفي بن التهامي الصبيحي والآخر للشيخ بنعيسى الصبيحي النسب مني إليهم في ذلك. وإن بقي شيء على ثمن البلاد لإكمال الدين المذكور، يوديه ووجه لنا موجب الشراء يكون تاما لا انحلال فيه. وإن لم يقبل ذلك ولد الهالك المذكور، فوجهه للمقابلة مع الشاكين المذكورين ليصرف معهم للشرع المطاع والعمل على ما يحكم به والسلام في 10 جمادى الثانية 1316».

عرفة عم أمير المومنين وفقه الله.

4) *الجيش المغربي*

بدأت الجهود المخزنية لتحديث الجيش المغربي وتنظيمه في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان. ولكن ثمار تلك الجهود لم تظهر بكيفية ملموسة إلا في عهد السلطان مولاي الحسن [69].

فمن المعلوم أن ما يسمى بقبائل "الكيش" كانت هي العنصر الأساسي للعسكرية المغربية، إذ كانت تلك القبائل هي القوة المنظمة التي كان بإمكان السلاطين الاعتماد عليها في كل حين، وكأنها إلى جانب الحرس السلطاني نواة الجيش المحترف الدائم. بيد أن عنصر الكيش هذا كان كلما أحس بأهميته وقوته مال إلى الشغب وصار بالنسبة للمخزن مصدر قلق وتعب بدل أن يكون ركيزة أمن وطمأنينة. وكان سلوك هذا العنصر يتغير بحسب قدرة السلطان على التحكم فيه واستخدامه في الأغراض التي أنشئ من أجلها. فقد عرفت الأعوام الأولى لتولية السلطان عبد الرحمان بن هشام تمردات في صفوف هذه القوة أقلقت راحة المخزن (إتحاف، 5 26-32).

69 - J. Berque : Petits Documents d'Histoire Sociale Marocaine. Rev. afric., 1950 p. 120.

ومن المعلوم أيضا أن الحرس السلطاني وقوة الكيش كانا عنصرين مستخدمين في عمليات حفظ الأمن والانضباط الداخليين على الخصوص، بينما كان المخزن يعتمد في رد العدوان الخارجي على قوة عموم القبائل المستنفرة من جميع أطراف البلاد. وذلك ما وقع مثلا في حرب إسلي وحرب تطوان. ولكن هذا لا يعني أن قبائل الطاعة إذا كانت تحت بعض العمال الأوفياء لم تكن تستنفر ضد قبائل أخرى إذا وقع ما يقتضي تأديبها أو إلزامها بالطاعة (إتحاف، 3 400ـ 406 و413ـ 444 و428ـ 430).

أما مصاريف الجيش فإما أن تتحملها القبائل، أو أن يتحملها بيت مال المخزن إذا كان الأمر يتعلق بإقامة حراسة دائمة في ثغور أو موانئ أو مواقع مهددة. وتوجد في سجلات ما تزال محفوظة بالمكتبات حسابات تتعلق برواتب هذا الجيش بمختلف درجات أفراده، وكذا مقادير المؤن والعدة التي كانت تصرف إليه. ويبدو من بعض الأرقام أن أجور العساكر في عهد سيدي محمد كانت عالية إذا ما قيست بأجور العمال في الأشغال العادية والصناعات [70]. ويعكس ذلك التفاوت جهود العاهل المذكور في إرساء تنظيم الجيش الذي كانت تدعو إليه الضرورات المستجدة. بيد أن تلك الجهود قد ذهب معظمها هباءا منثورا. فقد أفاق المخزن على كابوس الاندحار العسكري أمام فرنسا في إيسلي عام 1844 وأمام إسبانيا، وهي قوة من الدرجة الثانية، في حرب تطوان عام 1860. وهذا ما دفع الحكام إلى التفكير في تجديد الجيش كأولوية. وقد تجلى ذلك الاقتناع في سياسة السلطان مولاي الحسن الذي أقر العزم على إرسال شبان مغاربة للتكوين العسكري في بعض عواصم أوربا. وقد بلغ عدد من بعثوا للتدرب على طرق الحرب الحديثة ثلاثمائة وخمسين طالباً ما بين 1874 و1884 (إتحاف، 2 466ـ 469).

بيد أن أسبابا بنيوية وتنظيمية وغيرها جعلت المخزن لا يجني الفوائد المرتقبة من مثل هذه المبادرة القويمة في حد ذاتها. وبذلك لم تكن سياسة مولاي الحسن أكثر فلاحا في هذا المجال من سياسة والده سيدي محمد بالرغم من توفر الإرادة الحسنة والعزم الوطيد لدى كل من العاهلين المذكورين.

كان عدد مؤطري الجيش دون العدد المطلوب بالنسبة لأعداد المجندين. وتبقى ظاهرة عدم الاستفادة من أفراد البعثات أمرا يتطلب البحث التاريخي الذي لا يقف

70 ـ المرجع السابق، ص 121.



بعثة مغربية إلى برلين سنة 1884، برئاسة الحاج محمد بركاش،
ابن النائب السلطاني محمد بركاش بطنجة وأحد المختصين المغاربة
في اقتناء السلاح للجيش المغربي.

عند الحكم العام. فقد عاد هؤلاء المبعوثين بتكوين وتجربة، ولو أتيحت إليهم الفرصة ليظهروا كفاءتهم حتي يلحظهم المخزن لولي بعضهم على إيالات ولتمكنوا من تأسيس نوع جديد من العائلات المخزنية المطعمة بدم جديد. ومن المؤكد أن المدربين العسكريين الأجانب الذين كانوا يعملون لحساب المخزن قد نجحوا في نسف عمد الأطر المغربية المستفيدة من البعثات. وبتنحية هؤلاء ظل كبار المسيرين للجيش من العناصر القبلية التقليدية، ويمكن أن نقول إن بعضهم قد تخصصوا في هذا الدور وكونوا عائلات عسكرية مخزنية إلى جانب العائلات المخزنية من العمال وكبار الموظفين.

نجد في وثيقة غميسة مؤرخة بشهر رمضان 1312 (مارس 1895)، وهي تتعلق بمصاريف مخزنية لتقديم المؤن إلى العساكر الدائمين والمنتمين إلى الكيش والمجندين برسم النايبة، تشتمل بعض أسماء قواد العسكر. فهناك طابور للفرسان يشرف عليه الرحماني، وآخر يشرف عليه النكنافي الحاحي، وثالث يقوده أبًا علي الباعمراني، ومن خلال هذه الوثيقة نرى أن هؤلاء العساكر الدائمين كانوا يتلقون أجوراً يومية 5 مثاقيل لقائد الرحى المشرف على خمسمائة جندي) ومثقالان للفارس و 1،25مثقال للراجل [71].

وقد تميز أشخاص آخرون في خدمتهم العسكرية للمخزن واشتهروا بمؤهلاتهم وأسندت إليهم قيادات عسكرية واسعة النطاق، منهم أُومنو قائد عسكر أهل سوس في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن. ومنهم بوشتى ابن البغدادي الذي شغل وظائف عسكرية في ضواحي فاس ولاسيما عند إخوانه أولاد جامع، قبل أن يتقلد منصب عامل على مدينة وجدة ثم على مدينة فاس.

وقد سار ولده محمد بن البغدادي على نهجه وأظهر مؤهلات في ميدان العسكرية على عهد السلطان مولاي عبد العزيز، وقد أدركه عهد الحماية، ونصب فيه عاملا على فاس إلى أن أدركه الموت عام 1932 [72].

---

71 - يرجع بالنسبة لهذا الجانب إلى الدراسات الآتية

CH. Leclerc : L'armée marocaine. Bull. de la Soc. de géog. d'Alger, 1905.
E. Aubin : op. cit.
Dr. F. Weisgerber : Au seuil du Maroc Moderne. Edit. La porte, Rabat, 1947, p.73 et suivantes.
Dr. L. Arnaud : op. cit.

محمد المنوني مظاهر يقظة المغرب الحديث.

72 - G. Ayache : L'Apparition de L'Imprimerie au Maroc. Hesp-Tam., Rabat, 1964, vol. V, p. 157.

ومن عوائد المخزن أن السلاطين كانوا يستعينون في تحمل أعباء المهام العسكرية ببعض أقاربهم فكانوا يعهدون إليهم بقيادة حملات حربية ضد قبائل متمردة أو بقيادة حركات عامة لرد عدوان خارجي. ولطالما كلف أقارب السلطان بمثل هذه المهمات الخطيرة. والأمثلة على ذلك غير قليلة. أما الحركات المحدودة الموجهة إلى القبائل فيمكن الاقتصار على مثال واحد عنها يتمثل في قواد من أسرة الأمراني المكناسية وهم من أخوال الملوك. فقد برز بعض أفراد هذه العائلة خاصة في قيادة الحملات الموجهة لتطويع قبائل بربر الأطلس المتوسط الثائرة. وفي هذا التقليد نوع من استثمار نفوذ الشرفاء المعنوي قبل توظيف مؤهلاتهم العسكرية.

(إتحاف، 2 151 و194 و249 و255ـ 256 ؛ 4 287ـ 289 و289ـ 292)

الفصل الثالث

فكرة خدام المخزن عن الحكومة المركزية

a) السلطة والمال.

كان اختيار الأشخاص الذين تسند إليهم خدمة اختياراً دقيقاً. وقلما يكون اختيارهم خارج فئات اجتماعية معينة تكون العائلات المعروفة بعلمها أو تجارتها أو نسبتها الشريفة أو قدم رجالها من المهارات العسكرية.

ولقد كانت الخدمة المخزنية بابا من أبواب الثروة سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث إن تجارة المراسي لم تكن قد اتسعت. ولقد كان من أسباب أهمية الخدمة في دواوين المخزن الطابع المركزي للسلطة حيث كان كل أمر ذي بال ينظر فيه ويتقرر في حاشية السلطان، أي أن الجماعات الحضرية والقروية كانت مضطرة في كثير من القضايا إلى مراجعة ذوي السلطة والنفوذ.

وقد كانت هذه المراجعة أو هذا اللجوء فرصة لإعطاء هدية يقدمها المتظلم أو المدعي أو صاحب امتياز، ولم تكن تعتبر تعويضا عن المجهود بقدر ما كانت ترمز إلى الولاء والاعتبار.

b) العلاقة بالعلماء وغيرهم من الفئات الاجتماعية.

إن الوثائق المتوفرة تتيح استنتاج ما يفيد بأن المتولين لمناصب في دوائر المخزن في القرن التاسع عشر كانوا يميلون إلى اصطناع زبناء يساعدون على خدمة مصالح تتعلق بمسئولياتهم وخدماتهم كما يساعدون على خدمات مصالحهم الشخصية الخاصة، وقد يكون هؤلاء المصطنعون من أوساط العلماء أو من أعيان الشرفاء أو المرابطين ومقدمي الزوايا أو غيرهم من ذوي الحيثيات المختلفة الأخرى فهؤلاء يشكلون، بكيفية مّا، دعائم أقطاب السلطة، علما بأن فوائد هذا الدعم تعود في غالب الأحيان على الطرفين. وليس حديث الشيخ أبي إسحاق إبراهيم التادلي (1827 ـ 1894) عن مظاهر تقدير الحاجب أحمد بن موسى له سوى شهادة من الشهادات المتعددة على طبيعة العلاقة المذكورة، فقد وصف زيارة للحاجب بقوله

«الحمد لله وحده وفي ليلة 27 من رمضات عام 1302، طلب مني السلطان مولاي الحسن نصره الله وأصلحه أن أحضر معهم بمسجده بالرباط على العادة عنده في

تلك الليلة، بواسطة قاضي الرباط حينه السيد أحمد ملين، فامتنعت واعتذرت له بأني غير صحيح. ونويت أنه غير صحيح بما يفعلونه من المظالم كالمكوس. ثم أردت مصالحة فأرسلت له مائدتين من المخرقة والحلاوي التي تُصنع بالرباط، على يد ولدنا السيد الحاج مُحمد بركاش أصلحه الله فقال لاَ بُد أن أستأذنه في ذلك. فأذن له وطلب مني أن أكتب بخط يدي بطاقة أرسلها مع المائدتين ففعلت. ثم كتبت بطاقة أخاطب بها حاجبه السيد أحمد بن موسى ففعلت. وبعد، يصلك مائدتين من الحلواء لساداتنا الشرفاء أولاد سيدنا نصره اللهفلما وصلت المائدتان، فرح بهما السلطان وصادفه يريد الركوب للعيد مع القبائل بعد العصر. فأدخلهما داره قبل ذهابه. وقد كان السيد أحمد المذكور قبل ذلك، طلب الإذن في زيارتنا، فأذن له ونزل قرب المسيد لدارنا عقب إرسال المائدتين مع الحاج مُحمد بركاش. فحكى لنا زوجتنا أنها رأته داخلا دارنا، مكتفا يديه ووقف بباب البيت حتى استأذن عليه الحاج مُحمد بركاش، فدخل وقبل يدي وترامى عليّ، وهو خافض الرأس، ففرحت به وأكرمته. ثم جلس نحو نصف ساعة وهو ساكت وأنا أُحادثه بكلام لين طيّب. فلما أراد الانصراف، وضع بيدي ضبلونين ذهباً. فقلت له زيارتكم عندنا أن ترغبوا سيدنا نصره الله حتى يعطف الله قلبه لزوال المكس. فأجاب عنه سريعاً بأنه عزم على إزالته. فقلت بشرك الله بالخير، ثم خرج وأعطى إمائي الثلاث ثلاث ريال أصلحه الله آمين. ثم سافر السلطان نصره الله من الرباط بعد قليل حتى وصل لمراكش. فشرح الله صدره لزوال مكوس أبواب بلدان إيالته كلها. وقدم كتابه يوم الأحد 13 من ربيع الأول عام 1303 بتسريح مكوس الأبواب وقرئ على المنبر بالمسجد الأعظم بالرباط فلم يبق لها في هذا التاريخ أثر تمّمَ الله نعمته علينا بزوال باقي المكوس عن قريب آمين والحمد لله رب العالمين. وقد كنت قبل تاريخ رمضان 1302 المذكور، بنحو ست سنين، لمّا زارنا بدارنا السيد محمد بركاش، أغلظت له القول في المكس وقلت له المكس حرام نحو مرتين أو ثلاث بحال عظيم حتى هم بالخروج من حينه .ثم أعقبته بكلام لين حين تذكرت قوله تعالى "فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى..." وذلك بمحضر ولده الحاج مُحمد. فأثر ذلك فيهما، ثم بعد نحو سنة أراد ولده المذكور السفر من الرباط لفاس عند السلطان المذكور وفقه الله، فأكّدت عليه مراراً في أن يكلم السلطان في إزالة المكوس إن تلاقى معه ولا يُقصر في ذلك، فامتثل وقال له إلى متى تسود صحيفتك بأخذ المكوس وتعطيها للناس يأكلونها. فغضب السلطان لما سمع منه هذا

الكلام وقام عجلا. قال الولد المذكور فَقَبَّلت رجله وقلت إني تائب لله أو نحو ذلك فعند ذلك سكن غضبه ووعده بإزالة المكوس إن قضى دين الفرنسيس الذي ترتّب له من السكة. وفي يوم الأحد المذكور الذي قرئ فيه كتاب السلطان وأُزيل فيه المكس، نزل مطر غزير من السماء وكذلك في الغد والحمد لله ببركة طهارة الله لعباده من نجاسة المكوس، بعدما كان الناس في وقفة عظيمة من قلة الأمطار» [73].

ومن فرص توثيق الصلات بين أعيان النخبة المخزنية وبين أعيان المجتمع ما يوفره انخراط كثير من الوزراء والكتاب والمحتسبين والنظار والعمال والقواد العسكريين في الطرق الصوفية، ذلك الانخراط الذي يعود عليهم بالمتعة الروحية والتأييد السياسي في ذات الوقت. ولقد كان عدد من رجال المخزن في القرن التاسع عشر من أتباع الطريقة التجانية التي اختصت باستقطاب علية القوم [74].

بيد أن من مميزات الفئة الحاكمة المغربية في القرن التاسع عشر أنها لم تكن تستنكف من التقرب من العوام، بل كان من رجال تلك الفئة من نالوا شعبية واسعة لدى جماهير المدن من أهل الحرف اليدوية والصناعات الفنية. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الضعيف في تاريخه عن النفوذ الواسع لعبد الله بركاش في هذه الأوساط، على عهد السلطان مولاي سليمان الذي كانت الأغلبية راضية عنه، بالرغم من كون أيامه، أيام اضطرابات على صعيد البلاد. وقد استطاعت عائلة بركاش الإطاحة بعامل مدينة الرباط عبد الرحمان أشعاش التطواني الأصل وذلك بتدبير فورة شارك فيها الخصافون والدباغون الملتفون حول عناصر من أسرة بركاش [75].

---

73 ـ محمد بوجندار : مرجع سابق، مخ. خ. ع. د 1287، ورقة 139 وما بعدها.

74 ـ يذكر محمد المختار السوسي، في المعسول، ج 4، ص 84 وما بعدها، أن الصدر الأعظم أبا أحماد كان من أتباع الشيخ ماء العينين (1246 ـ 1328هـ) وكان يجله ويكرمه ويظهر له، أمام الملأ، علامات التواضع والطاعة والاحترام.
وأثناء الزيارات التي كان يقوم بها الشيخ، بين الفينة والأخرى إلى الأقاليم الشمالية، قادما من الصحراء، كان الصدر الأعظم ينزله في داره بمدينة مراكش.
ولم يكن الأمر مقتصرا فقط على كبار رجالات المخزن، بل كان السلاطين هم بدورهم، ومنذ أن وفد الشيخ ماء العينين، سنة 1274هـ، وفادته الأولى على السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، يعتنون به ويكرمونه. وقد أذن المخزن، أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ببناء زوايا تابعة لطريقته المُختارية، في كل من مراكش وفاس وسلا ومكناس.
أنظر كذلك، حول هذا الجانب من هذه المسألة :
O. Depont et X. Coppolani : Les Confréries Religieuses Musulmanes, Alger, 1897, p. 439.
P. Marty : Le Maroc de demain, Com. de l'Afr. Française, Paris, 1925, p. 278.

75 ـ الضعيف : تاريخ الضعيف، مخ. خ. ع. د 1706، ص. 221 وما بعدها، ص. 459 وما بعدها.

3) *الشعور الوطني، الموقف من الأجانب*[76].

ردد الأجانب الذين زاروا المغرب وكتبوا عنه في القرن الماضي انطباعات تصف هذا البلاد بكونه بكرا ومليئا بأنواع العجائب، وبأن سكانه على قدر كبير من التعصب والانغلاق، يجعلهم معادين لكل تعامل تجاري أو غير تجاري مع أوربا. ولم تكن صورة رجال المخزن لدى هؤلاء الكتاب أقل قتامة سواء تعلق الأمر بالسلاطين أو الوزراء أو العمال أو القواد. فكلهم موصوفون بكراهية الأجانب وبضيق الأفق وبممارسة أنواع القمع والتسلط على السكان، وبالتالي فهم المسئولون عن الأوضاع المتردية التي تتخبط فيها البلاد. وليس مستغربا من هؤلاء الكتاب المتحاملين ما درجوا عليه من التهجم على الدين الإسلامي باعتباره في نظرهم منبع العقلية الاستسلامية القدرية التي يحملها معتنقوه، هذه العقلية التي تعد عرقلة مانعة لكل تقدم في الحياة العصرية.

إن الميل والهوى والتحيز المغرض والجهل بكثير من حقائق المغرب وتفضيل الأسلوب المفعم بالخيال، عناصر كان لها دخل مهم في صياغة مثل تلك الأحكام الاستعمارية المشار إليها أعلاه.

والواقع، أن المجتمع المغربي بصفة عامة ظل في ذلك العهد يمارس حياته منطويا على نفسه، متشبثا بالحذر من كل ما يجري حوله، غيورا على قيمه، متحفظا مما أسفر عنه الاحتكاك بأوربا في البلدان المشرقية والمغربية التي سقطت قبله في شباك الاستعمار. وفي زحمة الضغوط وملابسات الدسائس اهتم السلطان ومساعدوه اهتماماً أساسياً بالإبقاء على هيبة المخزن وإمضاء أوامره في تدبير شئون البلاد.

ومما كان يغيظ الأجانب أنهم لم يكونوا يستطيعون أن يجوسوا خلال الديار المغربية دون أن تكون في ذلك مخاطرة بأنفسهم، وهذا بالرغم مما حظي به الكثيرون منهم من الحمايات والتوصيات ولا سيما في عهد السلطان مولاي الحسن.

لقد تزايد اهتمام أوربا بالمغرب على امتداد القرن الماضي، وتمثل اهتمامها على الخصوص في إرسال تجار وممثلين دبلوماسيين مقيمين. ولم يكن هذا الحضور

76ـ فيما يتعلق بهذا الجانب، يرجع إلى

جرمان عياش الشعور الوطني في مغرب القرن XIX. ترجمة د. محمد الأمين البزاز ود. عبدالعزيز خلوق التمسماني، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، 1986، ص 165 ـ 188.

وكذلك

Edmund Burke Moroccan Political Response To French Penetration 1900 - 1912, ph. D, Unit. de Princeton, U.S.A., 1970, 1ère Partie.

البشري الأوربي ليتم دون مصادمات وحوادث، ذلك لأن التدخل الأوربي في أشكاله السياسية والاقتصادية، وتوسع نشاط المؤسسات الأوربية في أنحاء البلاد والمشاكل الناتجة عن تنافس القوى الأوربية واتساع أطماعها في توفير أحسن الحظوظ عند أي قسمة استعمارية محتملة، كلها مظاهر أحدثت ردود فعل من قِبل المغاربة عامة ورؤسائهم خاصة.

لقد كان لدى المغاربة إحساس قوي بالخطر الذي كان ينطوي عليه وجود أولئك الدخلاء المشتهين خيرات أرضهم، وكان الاحتلال الاسباني لسبتة ومليلية والتحرش بالمغاربة انطلاقا من هاتين المدينتين كافيا في التنبيه إلى مخاطر الوجود البشري الأجنبي. ولقد كان النظر إلى أي إصلاح يطالب به الأجانب أو يقترحونه من زاوية الحذر الشديد إزاء المقاصد المشبوهة وراءه ومن زاوية الاقتناع المبدئي بالاختلاف، ولذلك كان المخزن ورجاله يقومون بردود فعل رافضة على عدد من المقترحات حتى ولو تبين جدوى بعضها، كان حرص المغاربة على سيادتهم حرصا على مقوماتهم نابعا من شعور أقل ما يقال عنه أنه شعور وطني.

ولا شك في أن هذا السياق هو الذي يفسر تميز طائفة من النخبة السياسية المغربية بعداء شديد للإصلاحات وبمعارضة متصلبة لكثرة الاحتكاك بأوربا ولأي تغيير في الأوضاع القائمة بالبلاد. ولقد كانت عائلة ابا احماد من العائلات المخزنية التي وصفها الأوربيون بقصر النظر ومعاداة الأجانب. غير أن مواقفها والمواقف المماثلة ربما كانت هي التعابير الممكنة عن تعلقهم بالبلاد ودفاعهم عن مصالحها وحريتها.

وقد أدى إقدام الأجانب من قناصل وغيرهم على اتخاذ محميين من المغاربة المخالطين لهم إلى ظهور فئة من ذوي الامتيازات القضائية ثم الاجتماعية والسياسية في المجتمع [77]. وقد تأصل سلوك إضفاء الحماية من تعسف الأجانب عندما توسعوا

77 ـ هناك كتابات ودراسات قديمة وحديثة عديدة، بقلم مغاربة وأجانب، حول مسألة الحماية الأجنبية بالمغرب، في القرن الماضي وعلى سبيل الاستئناس والدلالة لا الحصر، نشير إلى أن مديرية الوثائق الملكية بالرباط، قد سبق وأن خصصت جزءا كاملا من "مجلة الوثائق" لهذه المسألة، فضلا عن مؤلف الأستاذ عبد الوهاب بن منصور في هذا الموضوع كذلك.

كما صدر عن الأستاذ مصطفى بوشعراء مؤلف، في عدة أجزاء وفي نفس الموضوع ناهيك عما يأتي به الأستاذ العلامة محمد المنوني في "يقضته" من معلومات. ونريد هنا أن نذكر فتوتين جوابيتين لعالمين مغربيين عاصرا هذه الظاهرة ولعلهما يُعبران عن وجهة نظر مثقفي الفترة، حول هذه الجائحة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. والفتوتان هما لـ

الشيخ جعفر بن إدريس الكتاني "الدواهي المدهية للفرق المحمية"، نسخة من هذه الفتوة كانت في حوزة الفقيد العلامة إبراهيم الكتاني رحمه الله الذي مكننا من الإطلاع عليها في مكتبه، بقسم الوثائق والمخطوطات بالخزانة العامة بالرباط.

ابن إبراهيم السباعي (ت 1914، قاضي مراكش) كشف النور عن حقيقة كفر أهل البسبور، خ. ع. D 1326



يرى في وسط الصورة الحاج محمد بن الطاهر الزبدي الرباطي، وعن يمينه بناصر بن أحمد غنام الرباطي (أمينا) وعن يساره إدريس بن محمد الجعيدي (كاتبا). أخذت لهم هذه الصورة أثناء سفرهم إلى بعض العواصم الأوربية، في صيف سنة 1876، للتباحث في معضلة الحمايات الأجنبية بالمغرب.

في تأويل فاضح لبعض فصول المعاهدات بينهم وبين المغرب فخلقوا مشاكل للمخزن بدفع عدد من رعاياه إلى التملص من القضاء المخزني العادي. وما لبث أن ظهر من هؤلاء المحميين عتو وتمرد على القيام ببعض فروض الطاعة التي يخضع لها غيرهم من المواطنين. وقد كان إضفاء الحماية مقصورا على رعايا بعض الدول ثم شمل بقية الدول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي تلك الظروف أحس المغاربة في معيشتهم بالمنافسة الحادة لوكلاء التجارة الأجنبية على صعيد الأسواق في البوادي والمدن، كما تضرر عدد منهم بسبب تصرفات المحميين، وهذا كله ما زاد في شعور العداء لأهل أوربا ومواقفهم في المغرب. وفي هذا السياق تردد في الكتابات الأوربية حول المغرب الكلام عن نزوع المغاربة إلى معاداة الأجانب وعن الرفض الغير المتبصر لكل المحاولات "التحضيرية" التي تقترح عليه أوربا.

لقد كان من الطبيعي أن يلجأ حكام المغرب ودعاته إلى استعمال المصطلح الديني لتحميس الجماهير وتنبيهها إلى الأطماع الأجنبية البادية للعيان من قبل بعض الدول الأوربية، وكان غزو تطوان من طرف الإسبان وما ترتب عنه من الاصطدام مناسبة لمثل ذلك التحريض.

وفي خضم هذه المواجهة يتوجب إلقاء أحد الأسئلة الأساسية المتعلقة بدور النخبة من خلال معرفة إسهام رجال المخزن بكيفية إيجابية إلى جانب مخدوميهم من السلاطين في دفع كل الأخطار التي كانت محدقة بالبلاد. ولا يمكن إعطاء جواب مستفيض لهذا السؤال، إذ لا يتأتى من العناصر إلا ما يستقرأ من المراسلات مع بعض كبار الموظفين. ونذكر على سبيل المثال حالة النائب السلطاني بطنجة الذي كان المتعامل المباشر مع نواب البلاد الأجنبية.

ففي مراسلات السلطانين سيدي محمد ومولاي الحسن تتكرر الوصايا إلى النائب بطنجة في موضوع التيقظ والحزم عند مفاوضة الممثلين الدبلوماسيين والتنبه إلى دسائس هؤلاء مع تزويده بعناصر الخطة التي ينبغي اتباعها لإيجاد المخرج المناسب لكل قضية مطروحة. إن هذه الظاهرة ترتبط بمقدرة الموظف من جهة وإخلاصه من جهة أخرى، وهذان جانبان لهما دخل واضح في مشروعية الحديث عن النخبة لما لها من ارتباط بالمبادرة في إطار اقتناع معين (إتحاف، 3 398-399 و404-405).

كانت مواقف السلطان سيدي محمد في معالجة قضية حرب تطوان مواقف سامية. فهو لم يرض عن الكيفية التي عالج بها النائب مَحمد الخطيب مسألة المفاوضات مع الإسبان حول السبب الأصلي للنزاع، وعندئذ أرسل مبعوثه الحاج محمد الزبدي ليحاول في عين المكان تجنب وقوع مالا تحمد عقباه. ولكن السلطان تحقق من النوايا العدوانية لحكومة مدريد فقرر اللجوء إلى الدفاع عن حرمة البلاد. وكان قد وجه قبل اندلاع الحرب رسالة إلى الزبدي جاء فيها

"وأما ما طلب من قتل أهل أنجرة فلا يحل في شرعنا قتل مسلم إلا بموجب شرعي، نعم العقوبة التامة تكون لهم يتعاقبون عقوبة تامة إن شاء الله. وأما ما طلب من الجبل فلا نعطيهم بلاد المسلمين من غير قانون..." (إتحاف، 3 404).

وهكذا يتبين أن السلطان كان محمولا على أن يتدخل بنفسه كلما اقتضت الضرورة، فالنائب السلطاني البعيد عن المقر المخزني معرض باستمرار لضغوط رؤساء البعثات الدبلوماسية وإحراجهم، وقد يقدم على إبرام اتفاقات معهم دون سابق إشعار السلطان، فيجد المخزن نفسه أمام الأمر الواقع. وقد يترتب عن مثل ذلك استنكار من جانب السلطان، وقد يعمل المجهود لإلغاء تلك التدابير فلا يتأتى له نقضها [78].

ففي شتنبر 1865 كان الحجاج قادمين من مكة عن طريق ميناء طنجة، ولكن المجلس الصحي الذي أسسه ممثلو الدول بهذه المدينة قرر طرد أولئك الحجاج وعدم السماح لهم بالنزول بدعوى أن دخولهم إلى المدينة قد يترتب عنه انتشار وباء حملوه معهم.

وقد اضطر أولئك الحجاج المطرودون إلى التوجه نحو جبل طارق حيث قدمت لهم السلطات بعض المعونة، وقد غضب السلطان لهذا التصرف الذي ينم عن غطرسة الأوربيين وتطاولهم على التصرف الشائن في مملكته وإزاء رعاياه على مرأى ومسمع من ممثلي السلطة الشريفة. فما كان منه إلا أن وجه رسالة شديدة اللهجة إلى النائب وبعث مقدار ألفي ريّال لإعانة الحجاج الممنوعين من وطء بلدهم على تلك النكبة (إتحاف، 3 377 - 378).

78 - G. Ayache : Communication aux Journées d'Etudes de la Société d'Histoire du Maroc, les 12 et 13 Mai 1967, Rabat, pp. 8- 9.

عائلة بوكاش

عبد الرحمن [كان حيا حوالي 1761، من أعيان الرباط]

عبد الله [من الذين لعبوا أدوار هامة في الصراعات السياسية من أجل تولي الحكم بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله سنة 1792 م]

المكي [قائد وناظر بالرباط أواخر القرن XVIII]

- مُحمد
- الفاطمي [شارك في عصيان حرفيي الرباط ضد عامل البلد عبد القادر عشعاش، في بداية عهد المولى سليمان]

عبد الرحمن [من رؤساء البحر البارزين، ت. 1833 هـ]

مُحمد [1814 م - 1886، باشا أنفا، أمين، نائب السلطان بطنجة ابتداء من سنة 1859 إلى وافته]

- مُحمد [تجارة ودبلوماسية واختصاص في شراء الأسلحة على عهد المولى الحسن]
  - عبد الرحمن [أمين بالدار البيضاء ثم عامل بها 1892 - 1896 باشا الصويرة 1901 - 1907 م]
  - عبد العزيز
- عبد المجيد [أمين بطنجة والرباط.
- عباس [أمين بالرباط]
- الصديق [باشا طنجة ما بين 1901
- المكي

ولم يمض سوى بعض سنين على هذا الحدث حتى وقع حدث مماثل، ذلك أن تطاول الأوربيين بطنجة بواسطة المجلس الصحي، كأداة للضغط والاستفزاز، جعلهم يوسعون المنطقة التي تشملها إجراءاتهم لتشمل المدينة كلها، حيث كانوا يمنعون الدخول إليها من جهة البر بدعوى التخوف من العدوى. وكانوا في هذا النطاق يمنعون من الدخول حتى الحراس والمبعوثين المخزنيين الذين يحملون أوامر سلطانية أو يكلفون بمهمات مخزنية. وقد استنكر السلطان هذا التجاوز الشنيع فخاطب النائب برسالة جاء فيها

"وما كنا نظن أن يبلغ بك مساعدة النصارى هذا المبلغ حتى تمكنهم من التحكم علينا في بلادنا والتصرف في مكاتيبنا ومنع أصحابنا من تبليغ أوامرنا الشريفة، حتى أفضى بك الحال إلى تفريق الأوامر على المراسي بمساعدتهم..." (إتحاف، 2 397 ـ 398).

إن القوات الأوربية كانت تعمل، بواسطة ممثليها، على استمالة بعض رجال المخزن ممن يمكن عدهم في النخبة. وصار يتضح مع الأيام أن هؤلاء قد صاروا يكونون أحلافا منقسمة بدالة تأثير النفوذ الأجنبي في المغرب، فكان معروفا أن عائلة معينة مقتنعة بمصلحة البلاد في اتباع نصائح دولة أجنبية معينة، وأن عائلة أخرى أميل إلى خطة دولة أخرى، ولربما كان من هذه العائلات من كانت لا تستبعد احتمال دخول البلاد في تبعية الدولة الأجنبية المفضلة عندها. وقد كانت هذه المواقف خفية إلى حد كبير على عهد السلطان مولاي الحسن، فلما توفاه الله انكشفت تلك السرائر ثم افتضح أمرها بعد موت الحاجب أحمد بن موسى عام 1900.

فقد كانت عائلة بركاش منحاشة إلى الأنجليز منذ أمد بعيد، وفي أواخر القرن أظهر بعض أبنائها ميلا إلى الألمان [79]. فقد كانت للصديق بركاش، وهو الإبن الثاني لمحمد بركاش، علاقات وطيدة بالوزير المفوض في طنجة منتزيكان خلال الأعوام الثلاثة التي كان فيها عاملا على العاصمة الدبلوماسية للبلاد [80].

---

79 - Dr. L. Arnaud : op. cit. p. 57.
80 - P. Guillen : op. cit., p. 623.

ولم يكن آل الزبدي يخفون ميولهم للألمان [81] وكذلك شأن آل بنسليمان وآل غريط تجاه فرنسا [82]، أما المنبهي، وهو الوجه الجديد الذي ظهر في دوائر المخزن بفضل مساندة قوية من اباحماد فقد كان يتعامل مع كل من أنكلترا وألمانيا [83].

وإذا كان النائب في طنجة يتولى هو وبقية الموظفين المخزنيين التفاوض المباشر مع رؤساء النيابات الأجنبية وممثليهم منفذا بذلك علانية الأوامر الصادرة إليه من السلطان، فإن الأمر ليس بما يشابه ذلك من الوضوح في بقية المدن الأخرى.

وهناك وثيقة غير منشورة تتعلق بالمشاكل التي طرحها أمام المخزن فتح قنصلية أنجليزية بمراكش، ومن خلالها نخرج بفكرة عن السياسة التي كان على ممثلي المخزن المحليين بعاصمة الجنوب أن يتبعوها بإيعاز من السلطان مولاي الحسن.

وقد قام القنصل، ولعله المغربي المدعو الغنجاوي الذي كان عميلا لانكلترا [84]، برفع العلم البريطاني فوق سطح داره. وقد وجه السلطان حينئذ رسالة إلى محتسب المدينة ينبهه فيها إلى أنه لا يجوز له ولا لغيره من موظفي المخزن أن يتدخلوا في هذه القضية أو إنزال العلم البريطاني بل عليهم أن يتصلوا بأعيان المدينة وأن يعوزوا لهم بأن يتولوا هم إنزال ذلك العلم. وقد تم ذلك فعلا بدون ضجة، واستطاع المخزن أن يتفادى أي تعقيد دبلوماسي مع انكلترا. لا يمكن أن يوصف موقف المخزن هذا بالسلبية، مادام منطويا على جانب واضح من الفاعلية. وهذا نص الوثيقة التي بعث بها السلطان في الموضوع المذكور

«وبعد فقد بلغ لشريف علمنا أن باشادور النجليز عين قونص بمراكشة وأذن له في تعليق السنجق بمحل سُكناه. وعليه، فنامرك أن تكون على بال من ذالك وتكلم أهل الحل والعقد من أعيان البلد وكُبرائها على وجه السّر بأن يمنعوه من تعليقه منها كُليا، نصرانيا كان أو غيره، وأحرى بوبكر الغنجوي.وليكن ذالك منهم بلطف وسياسة حتى لا تنشأ عنه فتنة ولا إراقة دم ولا أفاة للقونص. وإذا علّقه على حين غفلة منهم، ينتزعونه بلطافة حتى لا يقع فيه تمزيق ولا كسر ويدفعونه للمخزن يجعله تحت يده. وليكن ذالك على أيديهم ولا تُباشر شيئا منه على يدك ولا على يد

81 - Dr. L. Arnaud : op. cit. p. 89.
82 - P. Guillen : op. cit., p. 609.
83 - Ibid, p. 609.
84 - H. de La Martinière, op. cit., p. 79.



الحاج محمد بن العربي الطريس التطواني.
النائب السلطاني بطنجة على عهد السلطانين
المولى الحسن والمولى عبدالعزيز.

من هم من قبلك لتبقى في حل من تلطيخهم والسلام في 5 من المحرم فاتح عام 1310 / 30 يوليوز 1892» [85].

إن عددا من كبار موظفي المخزن الذين عملوا في دواوين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم يترددوا في التكيف مع الوضع الذي ترتب عنه فرض الاحتلال الاستعماري على البلاد بعد 1912. وقد قدموا خدماتهم للنظام الجديد وحصلوا على فوائد، وكان من بينهم من بادروا بإرسال أولادهم إلى "مدارس أبناء الأعيان" [86] التي أسسها الفرنسيون، واستطاع بعض هؤلاء التلاميذ متابعة دراساتهم في فرنسا، وبذلك تهيأوا لضمان استمرارية عائلاتهم في مناصب النفوذ. وتشهد الوثائق بأن بعض هذا الخلف الجديد وصلوا إلى مدارس فرنسا في أعوام العشرين وقوات الاحتلال ما تزال تنزل بكل ثقلها لاستكمال تطويع قبائل الريف والأطلس المتوسط والأطلس الصغير [87].

---

85 - وثائق المحتسب، مخ. خ. ع. د 3410، رقم 10.

86 - P. Marty : op. cit., pp. 97 - 98.

87 - J. Cousté : Les Grandes Familles Indigènes de Salé, Impr. Off., Rabat, 1931, p. 66.

القسم الثاني

الأصول الفكرية والاجتماعية للنخبة السياسية المغربية

الفصل الأول

التعليم في مغرب القرن التاسع عشر

1) عناصر التعليم

ذكر ابن زيدان في ثنايا التراجم التي كتبها مواد التعليم التي تلقاها عدد من الأشخاص كل في زمنه. ويتبين من تلك المواد طابع الاطراد والثبات بالنسبة لمضمون التعليم حيث تتكرر أسماء مؤلفين معينين في ميادين من المعارف التقليدية. ومعظم ما راج من تلك المعارف في القرن التاسع عشر إنما كان موروثا عن القرون الماضية. فأساس التعليم هو استظهار القرآن الكريم وإتباعه بحفظ المتون التي تتضمن القواعد الأساسية في اللغة والنحو وعلوم الدين.

فنظام ابن زيدان في ذكر العلماء يوضح ذلك،فهو يذكر نسب العالم ويذكر شيوخه وعناوين الكتب التي كانوا يقرئونها وأخذها عنهم التلميذ المعني بالترجمة. ولا حاجة إلى التوقف بالتفصيل عند ذكر هذه المتون المنثورة أو المنظومة المعروفة كألفية ابن مالك في النحو والمرشد المعين لابن عاشر في العبادات وكهمزية البوصيري كمتن أدبي للتوسل وللشرح اللغوي (إتحاف، 3 119 ـ 123 مثلا).

أما المستوى الأعلى فيبدأ باستعمال نصوص أساسية كموطأ مالك وصحيح البخاري في الحديث النبوي. ويتدرج في كتب تحتوي على قدر من المساجلة وبيان قواعد الأصول كجمع الجوامع للسبكي ومختصر السعد التفتزاني في العقائد.

فالتعليم كان له هدف تمثل في تكوين المطلع على علوم الدين، ولذلك كان درس اللغة أساسيا للتمكن من فهم علوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم الفقه، والاطلاع على أمهات الكتب الأصلية ومذاهب شراحها. وكان هذا النظام يسمح ببروز مواهب أدبية عند بعض الأفراد أو اهتمامات قد تصل إلى النبوغ في جوانب معرفيه أخرى تتعلق بالحساب الذي كان ضروريا للميراث والفلك [88].

88 ـ للمزيد من المعلومات حول المسألة التعليمية، في مغرب القرن XIX م، يُرجع إلى
Michaux-Bellaire : L'Enseignement Indigène au Maroc, Rev. du Monde Musulman, Vol. XV, oct. 1911, pp. 422 - 452.

ومن الطبيعي أن التعليم الأولي في الكتاتيب كان عاما في المدن والقرى، ومع ذلك بقي المتعلمون قلة قليلة، علما بأن التخرج من التعليم في مراحله العليا، كما كان في مدارس أشهرها القرويين بفاس، كان أمرا مقتصرا على فئة قليلة جل أفرادها من أبناء المدن في فاس ومراكش ومكناس وسلا وتطوان، علما بأن مدارس في بوادي سوس وجبال الريف وحتى بعض قبائل السهول، كانت تؤهل أبناء البوادي لتحصيل أسس تلك العلوم حيث كانت قلة منهم تلتحق بجوامع المدن الكبرى لاستكمال التعليم.

وقد اشتهر في مغرب القرن التاسع عشر علماء شهد الناس لهم بالتضلع من أمثال أبي إسحاق إبراهيم التادلي ومحمد بن المدني كنون (المتوفى عام 1885) ومحمد بناني فرعون (المتوفى عام 1865) وجعفر الكتاني (1825 - 1905) وأحمد بن الخياط (المتوفى عام 1925). وكان هؤلاء وغيرهم أمثلة للعلماء الذين تفاعلوا مع وقائع عصرهم المليء بالتغيرات.

ومما يستحق التوقف في دراسة تاريخ التعليم في القرن التاسع عشر، ظاهرة مدارس البادية ولا سيما في سوس، حيث تشعر كل قبيلة بواجب إنشاء مدرسة وواجب تنظيم الإنفاق عليها ورعايتها بتخصيص مقادير من الزكوات والأعشار لأساتذها وطلبتها (إتحاف، 2 209).

ولقد كان من أساتيذ مدارس البادية شيوخ عرفوا بدرجاتهم العلمية العالية التي لا تقل مستوى عما وصل إليه المدرسون في جوامع الحواضر، وربما بزوهم وظهروا عليهم.

وكان المتخرجون من هذا التعليم يجدون مناصب في تعليم الكتاتيب،إذا كان كل ما حصلوه هو حفظ القرآن الكريم، وإذا ألموا بمبادئ اللغة والمعارف العامة،اشتغلوا كتابا لبعض رجال المخزن، سيما إذا كان لأحدهم خط جيد يميزه عن غيره من الكتاب. وكان حذاق الطلبة يتطلعون إلى مناصب أرقى، ولاسيما إذا كانت لهم مع

J. Berque Villes et Universités. Aperçu sur l'Histoire de l'Ecole de Fès, Rev. Hist. et de Dt Français et étranger, Paris, 1949, pp. 64 - 117.
G. Delfin : Fès, son Université et l'Enseignement Supérieur Musulman, Paris, 1889.
L. Brunot : L'Université Marocaine de Karaouiyine, Bull. Enseignement Public au Maroc, Vol. VIII, n° 32, Juin 1921.
A. Pérétié : Les Madrasas de Fas, Arch. Mar., Vol. XVIII, 1912, pp. 257 - 372.
P. Grymoult : L'Université de Fès et les Intellectuels Marocains, Mercure de France, 15 Juin 1920.



محمد بن محمد الجباص الفاسي.
واحد من أعضاء الوفد الطلابي المغربي الموفد إلى انجلترا للتعلم بها
ما بين 1877 و1880. عين وزيرا للحرب بعد إقالة المنبهي،
بعد أن شغل عدة مناصب مخزنية سامية.

رجال الدواوين قرابات أو صلات من نوع ما. أما الحاصلون على إجازات العلماء في مختلف الفنون فهم مؤهلون لتولي مناصب الإمامة، والقضاء والفتوى والحسبة والتدريس وكلها تمهد للجاه والحظوة (إتحاف، 1 455).

وفي الجملة، فإن التعليم المتأتى في ذلك العصر كان يستجيب لحاجات حفظ المعرفة الضرورية بشرائع الدين، لذلك كان يعتمد على قدرات الاستظهار وحشو الذاكرة، ولكنه كان يمكن بعض الراسخين من إدراك متين لشؤون الحياة ومن إبداء آراء سديدة إذا استشيروا

2) ***امتياز جامع القرويين بفاس.***

جامع القرويين بفاس كما هو معلوم، جامع تاريخي ارتبط بالتعليم الإسلامي بالمغرب منذ أكثر من ألف عام. وهو عنوان التعليم في مستوياته العليا في المغرب، ولكنه في الحقيقة ليس من حيث المكان سوى مدرسة من بين المدارس في فاس نفسها.

تخرج من القرويين في القرن الماضي عدد من موظفي المخزن، كتابا كانوا أو قضاة أو غيرهم. ومن أبرز المخزنيين المتخرجين من هذا الجامع علي المسفيوي وزير الشكايات في العهد الحسني، وكان من الذين وفدوا على هذه المدينة لاستكمال دراسته (إتحاف، 5 482 و2 : 115 ـ 116).

ومن العلامات على مكانة فاس في هذا التكوين وجود عدد من أبناء هذه العاصمة العلمية متفرقين في عدد من المدن الأخرى حيث يشغلون مناصب في التدريس أو في تولي عدد من المهام والخطط المخزنية. ومن الأمثلة على ذلك أن أحد أبناء فاس المشاهير وهو محمد بن عبدالواحد بن سودة قد عينه السلطان مولاي عبدالرحمان في منصب سام بمراكش نفسها، ولا يستطيع أن يعود إلى فاس إلا في زيارات مأذونة من طرف السلطان، كما يدل على ذلك كتاب موجه من مولاي عبدالرحمان إلى خليفته سيدي محمد بمراكش حيث يأذن لابن سودة في قضاء ثلاثة أشهر بفاس تشمل رمضان والعيدين (إتحاف، 4 320).

وفي آخر العهد الذي يهمنا نجد المولى عبدالعزيز يوجه ظهائر إلى ناظر أحباس

الدارالبيضاء تتعلق بتعيين مدرسين من أبناء فاس في هذه المدينة التجارية المتوسعة. وهذا نص أحد الظهائر في الموضوع

«خديمنا الأرضى ناظر أحباس الدار البيضاء المحروسة بالله الطالب إدريس الفيلالي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد أصدرنا أمرنا الشريف لقاضي فاس بتعيين فقيهين مدرسين وتوجيههما على يد خليفة العامل ثمة واصلين للثغر المذكور، بقصد بث العلم ونشره وتدريسه به والتمشي على الضابط المبين بطرته. وأمرنا أمناء دار عديل بأن ينفذوا لهما ما ينفذ لأمثالهما في جهازهما سلفا عنك لتوجهه لهم من وفر الاحباس المذكورة، بعد بيانه. وعليه، فنامرك أن توجه لهم ما يدفعونه لهما في ذلك عند تبيينهم ذلك لك بفور وصوله إليك، على يد العامل ثمه، ليوجهه لهم بواسطة خليفة عامل فاس،فقد امرنا هما به،كما نامرك أن تعين لهما محلا مناسبا لهما للنزول وتنفذ لهما المئونة التي تحصل لهما الكفاية بها من الأحباس بعد اعلام جانبنا العالي بالله بقدرها والسلام في 13 صفر 1316 / 21 نونبر 1898» (إتحاف، 1 439-440).

يبين هذا المثال وغيره أن فاسا كانت تتوفر على عدد من الطلبة المتخرجين الذين يكلفهم المخزن بمهام التدريس والقضاء وغيرهما من الخطط في حواضر أخرى.

ومما يستنتج من هذه الوثائق علو مكانة كبار القضاة الذين كان يعهد إليهم بتعيين فقهاء ينتدبون لمهام مختلفة في الأماكن التي تتطلب خدماتهم، كما كان للقاضي دور في انتداب المدرسين في الحالات العادية، ولكن بعد موافقة المخزن على تعيين من ينفق عليهم من وجوه يتولى ضبطها.

لكن مراقبة القاضي لم تكن تمتد مع ذلك إلى مضمون الدروس وطرقها. غير أن الأمرين معا موكولان إلى التقليد، ولكن لم يكن يفوت المخزن أن ينبه في هذا الشأن إلى كل انحدار أو انحراف. ومن قبيل هذا التيقظ إلى قيمة التعليم ما تفيد به رسالة السلطان مولاي عبدالرحمان إلى قاضي فاس حيث صار تلقين الطلاب لا يزيد عن حشو ذاكرتهم بمعلومات ليس معها بيان ولا تبصير، وإنما هي خلافات عقيمة وأقوال غير مفيدة وتنميقات لفظية، وبذلك تطول مدة الدراسة بما يضيع أعمار الطلاب ويهذر مهج المعلمين. ولعل مضمون هذه الرسالة يعطي أول محاولة رسمية في القرن التاسع عشر لإعادة النظر في التعليم بالقرويين.

الحمد لله وحده. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه (وبعده الطابع بداخله عبد الرحمن بن هشام الله وليه)

«ولد عمنا الأرضى الفقيه القاضي مولاي عبد الهادي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبركاته وبعد، فقد بلغنا توافر طلبة العلم على العادة، وجدهم في الطلب غير أنه قل التحصيل والافادة، وذلك لمخالفة الفقهاء في إقرائهم عادة الشيوخ، وإعراضهم عما ينتج التحصيل والرسوخ، فإن الفقيه يبقى في سلكة سيدي خليل نحو العشر سنين وفي الألفية العامين والثلاثة لكثرة ما يجلب من الأقوال الشاذة، والمعاني الغريبة الفاذة، وكثرة التشعيب بالاعتراضات وردها، ومناقشة الالفاظ وعدها، ويخلط على المتعلم حتى لا يدري الصحيح من السقيم، ولا المنتج من العقيم، وفي ذلك تضييع الأعمار التي هي أنفس المتاجر بلا فائدة، وتعمير الأوقات التي يرتجى نفعها بلا عائدة، فتجد الطالب يرحل في طلب العلم من بلاده، ويتغرب عن أهله وأولاده، ويقيم المدة المتطاولة لا يحصل مع كثرة دءوبه على طائل، ولا يقف على محصول ولا حاصل، فترى الفقهاء يكثرون على المبتدي من نقول الحواشي والاعتراضات، وينوعون الأقوال والعبارات، حتى لا يدري ما يمسك، ولأي سبيل يسلك، ويقوم من مجلس الدرس أجهل مما كان، ولا يجد زيادة مع بلوغه في نفسه الامكان، وهذا يؤدي إلى ضياع العلم الذي هو ملاك الدين، ويحمل على عموم الجهل في العالمين، وما هكذا كان يفعل أهل الافادة والتحرير، الذين يحرصون على نفع طلبة العلم رغبة فيما عند الله من الأجر الكبير، فقد كانوا يسهلون لهم طرق العلم واستفادته، ويرتكبون ما يقرب تحصيل العلم وزيادته، وينتزلون لعقول الطلبة على قدر افهامهم، ويحتالون على حصول الفهم والعلم للمتعلمين بلطيف عبارة ملامهم، حتى يحصل اللبيب على مراده في أقرب أوان، ولا يضيع عمره سبهللا من غير تحصيل ولا عرفان، إذ كان مقصودهم في ذلك الله ونشر العلم للعمل، لا التفصح والتمشدق الذي يحصل معه الخلل والملل، ولا ينجح معه لذي أرب أمل، وهذا من الأمر الذي يجب التَّنَبُّه عليه، ويتأكد في جلب أرباب المناصب الجنوح إليه، إذ في الحديث "الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولايمة المومنين وعامتهم..." فبوصول كتابنا هذا إليك، أجمع المدرسين وأرشدهم لما فيه المنفعة العامة، والفائدة التامة. وهو الاقتصار في التقرير على حل كلام المؤلفين، وإفهامه للسامعين المتعلمين. مع التنبيه على ما فيه من خطإ وتحريف من غير إكثار هذر، ولا تشغيب بترداد اعتراضات وطرر، إذ المقصود هو

حصول الفهم والإفادة، والمناقشة في الألفاظ إنما هي لغو وزيادة، وليست لأهل التحرير بعادة، إلى فهم المنقول، فلا ينبغي في الفقه مناقشة الألفاظ، ولا نقل كل ما سوده الحفاظ، بل ينبغي الاقتصار على بسط المسائل وفصولها، وتقريبها للفهم بتقرير أصولها، فلا يجاوز الفقيه في سلكة خليل العام وإن طال ففي عامين، ولا يجاوز في الألفية الشهر والشهرين، كما كان يفعل ذلك جهابذة العلم من نقاده بل كانوا يَسْردون خليلا في أربعين يوما والألفية في أقل من ذلك ويحصل الطلبة في ذلك على علوم جمة، ومسائل مهمة، لا يحصلونها في هذا التماطل والتطويل، وعمارة الأوقات بما ليس عليه تعْويلٌ. ولينظروا في سيرة من قبلهم في التدريس والإلقاء، ويسلكون ما هو أقرب للتحصيل وأمس بتسهيل الفهم والإقراء، فبهَدْيهم فليقتدوا. وبأقوالهم فليهتدوا. ليستفيدوا ويفيدوا، ويبدعوا ويعيدوا، ويحصل الطلبة الغرباء في ذلك على مرادهم، ويدركوا ما يسر الله على قدر استعدادهم، والله ولي التوفيق. ومن جملة الأمور الموجبة لقصور فهم المتعلمين وعدم نفعهم، تقصير مجلس الإلقاء وخفته فلا يجاوز من أطال من الفقهاء الساعة مع أن من رحل للطلب من بلده ونيته تحصيل العلم يستغرق الأوقات، ويعرض عن الراحة والذات، ولا يكون له غرض إلا في درس أو نظر، ليحصل في مطلوبه على الوطر، ففي الحديث "منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا" فينبغي حمل الطلبة على ما هو الأليق بحالهم من الدءوب والاطالة، ومواصلة الطلب وترك البطالة، والسلام في 12 محرم فاتح عام 1261، صح من أصله / 21 يناير 1845» (89).

إن مدارس التعليم بما فيها مدارس الحواضر كالقرويين كانت مقصودة أيضا من طلاب الآفاق البعيدة. وهم لا يقدمون مقابل تعليمهم للمدرسين، بل كان من التقاليد أن تقدم لهؤلاء الطلاب المعونة الضرورية لحياتهم الطلابية من غذاء وسكن. فأما السكن، فكان في معظم الأحوال بالمدارس نفسها، وأما الغذاء فتعين عليه الأوقاف والهبات والصدقات.

ومن بين عدد الطلاب المتخرجين ينبغ بعضهم بمواهب شخصية وجهد فردي أو بالتأثر الروحي ببعض المدرسين الذين لا يعدمون كفاءات خاصة في ميادين أدبية وغيرها. وهكذا نجد في دواوين المخزن نماذج من هذا القبيل يمثلها آل غريط وآل

89 ـ عبد الرحمن بن زيدان : الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط، 1937، ص 79 ـ 82.

ابن إدريس ممن كانوا يجمعون بين المهارة في تدبير شؤون السياسة وبين القدرة على نظم الشعر والتأليف في التاريخ. وقد كانوا يدعمون عمل المخزن في مناصبهم كما كانوا يقدمون الدعم المعنوي للسياسة إذا مدحوا أعمال السلطان في المناسبات المحتفل بها. وإلى جانب هذا الصنف من الأدباء كان هناك من موظفين المخزن من اغتنوا بتجربة في ميدان الحياة التجارية على الخصوص.

3) *الخبرة في التجارة*

رأينا فئة من رجال المخزن ينحدرون من أسر تراكمت خبرتها في العسكرية من أمثال أبناء ولد أبّ محمد الشركي وأبناء ابن بوشتى البغدادي. ورأينا فئة أخرى من المتخرجين المتأدبين الذين تعلموا على شيوخ الجوامع. إلا أن هناك فئة ثالثة من الخدام المخزنيين تأهلوا للخدمة بتعاطيهم للتجارة وإرثهم لخبرة نمتها عائلاتهم في هذا الميدان.

كان يعهد إلى أفراد هذه الفئة بمهام الأمانة على التحصيلات المالية في المراسي والأسواق، كما توكل إليها مهمات الحسبة. إن عائلات التجار التي قد ننعتها مع كامل التحفظ ب "العائلات البورجوازية" قد أمدت السلاطين بمساعدين أوفياء. ومن هذه العائلات آل الزبدي وآل التازي الرباطيون، وآل بريشة وآل الرزيني التطوانيون، وآل حصار السلاويون. ومن باب خدمة المخزن كان لهؤلاء ولمن في شاكلتهم أدوار في أعمال التجارة، وتبعا لذلك أدوار في ميدان السياسة. فالعربي الزبدي ابن الحاج محمد الزبدي، كان رجل المهمات الصعبة والمفاوضات المعقدة. وكان قد شغل مناصب كلف فيها بتدبير مداخيل الأملاك المخزنية في عهد مولاي الحسن. ومحمد التازي قد عينه السلطان عام 1878 في منصب وزير المالية، وكانت له تجربة طويلة في التجارة. ولما توفي عام 1890، خلفه أخوه عبدالسلام في تلك المهام. وكان هو أيضا من ذوي المصالح التجارية في داخل المغرب وفي أوربا (إتحاف، 1 363). ولكن إشرافه على أمانة الأمناء لم تشغله كلية عن تصريف شؤون تجارته الخاصة. وكذلك كان شأن محمد بن المدني بنيس الفاسي الذي أهلته هو أيضا خبرته في التجارة للدخول في خدمة المخزن بصفته أمينا، وقد كان من كبار رجال السياسة في عهد سيدي محمد ثم في عهد مولاي الحسن (إتحاف، 2 : 134 وما بعدها).



السيد عبد الكريم بريشة التطواني
التجارة والأمانة في المراسي والدبلوماسية

والأمثلة على هذا الصنف من التجار كثيرة. ولكن بعض العائلات كعائلة حصار السلاوية تعد بحق نموذجية في مجال الاشتغال بالنشاط التجاري، كمرحلة أولى، قبل احتلال مناصب مخزنية، دون أن تنقطع عن نشاطها الحر بعد الانشغال بالوظائف.

وردت الإشارة في وثائق القرن التاسع عشر إلى أحد أفراد هذه الأسرة، وهو قاسم حصار سنة 1830، باعتباره من كبار تجار سلا. ومن مشاريعه التي ورد ذكرها تكليفه من طرف مولاي عبدالرحمان بضرب عملة نحاسية بالرباط. وقد حصل على هذا الامتياز بالاشتراك مع يهودي سلاوي يدعى إلياهو بن أبراهام الزاكوري. والظاهر أن أعمال التاجر حصار كانت مرضية في عين المخزن حيث نجده بعد ثلاث سنوات من التاريخ المذكور أعلاه يحصل على ظهير توقير واحترام اعتبارا لخدماته (إتحاف، 5 : 36 و39).

ولا شك أن تلك الحظوة هيأته للحصول على أحسن الفرص لتنمية تجارته. فقد حصل من السلطان عام 1851 على احتكار تصدير الثيران من مرسى طنجة ومرسى تطوان في اتجاه جبل طارق وأنكلترا. وهذا نص الظهير الذي خول إليه بمقتضاه الامتياز المذكور

«يُعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره أننا أمضينا للتاجر الحاج قاسم حصار السلوي وشريكه ولد المسعودي بيع كنطردة الثيران التي يسقها جنس النجليز من طنجة وتطوان حرسهما الله تعلى مدة من عام واحد ياتي من تاريخه على أن يؤديا لبيت المال عمره الله عشرة آلاف مثقال، والسلام في 11 ربيع الأول عام 1267 / 14 يناير 1851» (إتحاف، 5 : 84 ـ 85).

ولم تفتأ مكانة عائلة هذا التاجر تزداد رقيا منذئذ وذلك على الصعيدين التجاري والاجتماعي.

وقد بان تدرج هذه الأسرة إلى الخدمة المخزنية نتيجة للترقي السابق، في عهد السلطان سيدي محمد. ففي عام 1868، كان أمين السلطان بفاس هو الحاج عبدالله حصار وهو ابن قاسم حصار السابق الذكر (إتحاف، 5 : 111 ـ 112). وفي عام 1876 كان الأمين عبدالله حصار في منصب مخزني أرقى إذ خدم السلطان مولاي الحسن عاملا له في الدارالبيضاء. فقد توقف السلطان المذكور ذلك العام بهذه المدينة التي صارت أهميتها في التجارة الخارجية للمغرب تزداد عاما بعد عام، وزار المرسى

ووقف على سير الشؤون فيه وأعطى الأوامر بتوسيعه. وبعد ثلاثة أعوام من ذلك التاريخ كان عبدالله حصار أمينا في مرسى أخرى لا تقل أهمية عن مرسى الدارالبيضاء في ذلك الظرف وهو مرسى أسفي (إتحاف، 2 : 156 ـ 157).

ومن الدلائل على أن دخول التجار إلى أجهزة المخزن، ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، دخول شكل ظاهرة لها انعكاسات اجتماعية، ردود الفعل التي نجد أصْدَاءَهَا عند بعض المتأدبين الذين لم ينظروا إلى هذا الواقع الجديد بعين الرضى والمجاملة. بل ربما تجرأ بعض هؤلاء المتأدبين على تحميل التجار المتلبسين بخدمة المخزن مسؤولية بعض أنواع البلاء النازل بالبلاد في أواخر القرن. ولعل بوجندار يمثل الفئة الساخطة على هذا الوضع، فئة الفقهاء والقارئين الذين تضايقوا في الدواوين بالفئة الجديدة التي يشكلها التجار. ولكننا نجد معبرا آخر عن هذا الموقف متمثلا في مولاي أحمد بن المامون البلغيثي الذي كان قاضيا بفاس ثم بالصويرة، وهو بنفسه قد قرر، في آخر المطاف أن يغامر في مزاولة نشاط التجارة. كانت هنالك عناصر من ردود الفعل تشعر بما يشبه التنافس على مناطق النفوذ بين فئات مختلفة المشارب وربما مختلفة العقليات. ولعل البلغيثي أراد أن يتقي المنتقدين فكتب كتيبا من مائة وإحدى وعشرين صفحة خصصه لتراجم مشاهير العلماء والقضاة الذين اشتغلوا بالتجارة الصغيرة أو الكبيرة قبل أن يتولوا مناصب في دواليب المخزن، فعد من بينهم قاضي الرباط أحمد ملين والتهامي بناني، العالم الفقيه المؤلف الذي كان مهتما بتجارة القهوة على الخصوص إلى أن توفي عام 1882[90]. ومنهم الحاج أحمد بن قاسم كسوس الرباطي أحد كبار تجار هذه المدينة. وكانت له تجارات في عدة مدن منها مدينة مراكش.

أما بوجندار فقد أورد في كتابه *الاغتباط بتراجم أعلام الرباط* كلاما صريحا في التعريف بفئة التجار جاء فيه

«.. ومع ذلك ففي عهده تأكدت المواصلة بدول أوربا وعظمت التجارة وكثرت الأموال بين الناس فتأنّقوا في المصانع والأبنية وبلغ أهل المغرب في الرفاهية مبلغا لم يبلغه أسلافهم. وكانت تلك الأيام على ما فيها من كثرة الغزوات والحركات كلها

90 ـ أحمد بن المامون البلغيثي : بيان الخسارة في بدعة من حط من قيمة التجارة، مصورة على شريط، خ. ع، رقم 1233، ص. 73 وما بعدها.

خيرات ومبرات وبركات لم يكدّر صفوها إلا تسرب أقوام من التجار للمناصب السامية والمراتب العالية. فارتفعت منزلتهم ونفذت كلمتهم. وصار بيدهم الحل والعقد والأخذ والرد. ولاكنهم لسوء تصرفهم أوقعوا بالدولة الوقعة الأخيرة وأصابوها بالأزمة الخطيرة وزاد في الطين بلة تفاحش المظالم والتعديات من باقي الحكام، فنشأ عن ذلك مزيد التداخل الأجنبي لحماية أفراد من الأهالي من سيطرة حكامهم وبقي الأمر يتزايد إلى أن اضطر الدول لتقديم اقتراحاتهم في شأن إقامة ميزان العدل والمساواة في الحقوق وبث النظام الوقتي من إصلاح الطرقات وتسهيل المواصلات. فكان السلطان المولى الحسن يدافع عن ذلك بالتي هي أحسن إلى أن توفي. وبوفاته اتّسَع الخرق على الرايق واستوت الفرازن والبيادق بل اختلط الحابل والنابل إلى أن حل بنا ما حل وليس المسئول بأعلم من السائل...» (91).

ومن فئات التجار تلك التي كانت لها مخالطة غير مباشرة مع المخزن من قبل وازدادت اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر. وأصل هذه المخالطة أن الحاكمين دأبوا على تكليف ثلة من أصحاب الأموال على القيام باستيراد بضائع ومصنوعات أوربية مختلفة لحساب المخزن. وكان هؤلاء المحتكون بالأوربيين قد تعلموا بالضرورة ألسن أهل أوربا، فكانوا بذلك مؤهلين للقيام بدور المترجمين في اللقاءات والبعثات الرسمية المغربية وليكونوا موفدين إلى البلاد الأوربية في مأموريات دبلوماسية.

وفي هذا التعامل بين المخزن وذوي المال ظل المخزن صاحب اليد العليا يراقب تصرفات هؤلاء المتمولين ولا يتردد في اتخاذ ما يراه ضروريا من الإجراءات ليجعلهم يحترمون التزاماتهم إزاء المخزن، ولا يأمنون جانبه بصفة تامة، ومن الحالات الشاهدة على ذلك الأوامر بالمصادرة من قبيل الحالة التي تشهد عليها المراسلة السلطانية التي وجهها السلطان سيدي محمد إلى النائب محمد بركاش.

«خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله تعلى وبركاته وبعد فنامرك أن تحوز الأرْحَا التي جلبها الطالب أحمد الدكالي من بر النصاري لطنجة على أن يقتطع له ولولد أخيه ثمنها مما بذمتهم من الدين القديم لبيت المال وأن تستعملها في طحن الزرع بقدر ما يتوقف عليه أهل البلاد ولابد ورد بالك للثمن الذي اشتروها به ليلا يدعوا أنهم اشتروها بأكثر منه والسلام في 29 من قعدة الحرام عام 1279 / 17 يونيو 1863» (إتحاف، 3 563 ـ 564).

91 ـ محمد بوجندار، مرجع سابق، ورقة 61 وما بعدها.



عبدالسلام بن محمد السويسي الرباطي

ينحدر من أسرة كبيرة تناوب بعض أفرادها، إلى جانب آل الزبدي،
على عمالته الرباط وناحيتها، طيلة النصف الثاني من القرن الماضي تقريبا

وهذا لا يعني أن تلك الفئة من المتمولين لم تكن تجرب حظها في الجرأة على المخزن وفي محاولة فرض وجودها في صفوف المخزن. ولربما تطلعت إلى تحقيق طموحها باستعمال القوة بالاعتماد على الثروة التي حصلتها. تلك كانت حالة الحاج محمد الزبدي الذي كان معتزاً بتأييد أهل الرباط عندما استطاع أن يزيح قائد الرباط محمد السويسي عن مكانه ليحل محله بالقوة واضعاً المخزن أمام الأمر الواقع. ولم يكن أمام السلطان مولاي عبد الرحمان إلا أن أقر ولاية الزبدي على أهل الرباط شارحاً أن في موافقته مراعاة لاختيارهم المجمع عليه.

«خدامنا أهل الرباط وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فقد أخبرنا كاتبنا الطالب العربي بن المختار باختياركم للولاية عليكم خديمنا الحاج محمد الزبيدي وموافقتكم على تقديمه خاصة وعامة. فقد كملنا لكم فيه ووليناه عليكم وأسندنا إليه أموركم وبسطنا له يد التصرف عليكم فاسمعوا له وأطيعوا في جميع ما يامركم به من أمور خدمتنا الشريفة أسعدكم الله به وأسعده بكم وجعله غرسا طيبا آمين. فإنكم خدامنا ورعيتنا وزاوية جدنا سيدي الكبير قدسه الله ونحن نراعي لكم جواره وحقه ونعلم ضعفكم وعجزكم ونحب من يرفق بكم ويسير فيكم السيرة الحسنة. وقد عفونا عن هَفْوتكم، وصفحنا عن زلتكم وقبلنا توبتكم وإنابتكم فطيبوا نفسا وقروا عينا فلا تروا منا إلا ما يسركم إن شاء الله تعالى. فإنا نعامل بالعفو الطغاة أهل الجرائم العظام ونقابل بالصفح أهل الكبائر والآثام، فكيف بمن هو أعجز الناس عن الدفع عن نفسه وأولاهم بالرفق والإغضاء والشفقة... 23 رمضان المعظم عام 1861 / 25 شتنبر 1845». (إتحاف، 2 : 314-315)

ولا يخفى أن أسلوب هذه الرسالة ينِمُّ عن موقف ملتبس يتراوح بين حرص المخزن على أن يأخذ بزمام الأمور وعدم تزكية فرض الأمر الواقع بما يشبه تصرفات فوضوية وبين إظهار العطف والتجاوب مع الاختيارات التي تنطلق من مصالح الناس.

الفصل الثاني
الاستحقاق الشخصي ووظيفة المخزن

1) اناس من اصول مغمورة او بسيطة

رأينا أن الترقي الاجتماعي في مغرب القرن التاسع عشر يستند إلى عوامل النسب العائلي والثروة المجموعة وإلى التعليم في درجة أقل أهمية. ولا شك أن العنصر الأول من الثلاثة المذكورة هو الوحيد الذي قد يتناقض في بعض الأحيان مع مقياس الاستحقاق الشخصي إذا برز عند بعض الناس. بينما يعد تحصيل المال أو تحصيل العلم من نتائج ذلك الاستحقاق.

والواقع أن دواليب الخدمة المخزنية قد عرفت أشخاصا لم يكونوا في بداياتهم على شيء من المؤهلات المذكورة ولكنهم برزوا بالخدمة والولاء والتفاني، وكان المخزن يلحظ مثل هذه العناصر ويقدرها ولا سيما في ميدان الخدمة العسكرية حيث يجازي خدامه أحسن الجزاء.

وقد ظهرت مزايا بعض الأفراد في خدماتهم أثناء عمليات لفرض الأمن وطاعة المخزن، وقمع التمردات، وإذا اشتهروا كانت لهم حظوة ونالوا المكافآت وحصل لهم جاه اجتماعي مع الزمن. ومن هؤلاء الأفراد مشاهير كالقائد أمنو السوسي والقائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني والقائد السوسي محمدويدة وأبناء البغدادي بفاس وهم من قبيلة أولاد جامع وكذا عدد من الذين هم من عبيد البخاري.

ولربما كانت حتى بعض عائلات ذوي الأنساب ستظل مغمورة لولا ما أظهره أبناؤها من مزايا في مجال الحرب، ومنها عائلة الشرفاء الأمرانيين الذين برز منهم أفراد في هذا المجال منذ بداية القرن الذي يهمنا حيث كانوا متمهرين في قيادة العساكر المتوجهة لزجر القبائل في الأطلس المتوسط مع ما تقتضيه تلك المهمات من الحنكة في التعامل، علماً بأن تلك القبائل كانت تظهر بمظهر التمرد في غير ما مناسبة. ولربما توجب اعتبار عنصر الشرف في تقويم نجاح هؤلاء الأمرانيين في مهامهم المشار إليها (إتحاف، 2 41-42 و4 239، 287-292، و371-376).

أما المغمورون منهم، فمن نال حظا معتبرا من التعليم وأضاف إليه جودة الخط، فلربما توصل إلى عمل الكتابة في البنائق الوزارية إذا كان لهم وساطات ترشحهم لذلك، فيبدأون حياة يرتقون فيها بمرور الزمن. وكذلك بدأ كاتبا بسيطا محمد بن



الحاج العربي بريشة التطواني
التجارة والأمانة في المراسي والدبلوماسية

ادريس الفاسي الذي أصله من قبيلة زمور، وقد انتهى إلى منصب الوزارة في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان، وقد اشتغل في بدايته خطاطا لدى رجل الدولة المؤرخ أبي القاسم الزياني، وهو الذي رقاه بتقديمه إلى السلطان (إتحاف، 4 : 190). وصار له جاه وقدر في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان إلى أن توفي عام 1848. ومن البديهي أن ولده إدريس الذي خلفه لم يبدأ من صف المغمورين ولم يحتج إلى واسطة تقدمه وتعرف بكفاءته لدى السلطان الذي حل لديه المكان الرفيع وهو سيدي محمد بن عبد الرحمان (إتحاف، 2 33ـ 41).

بيد أن معظم الخدام الذين هم من أصول مغمورة إنما تجدهم في الحنطات السلطانية المباشرة. من هؤلاء زنوج كان أجدادهم في رحال الرقية فتحرروا، وأشهرهم كانوا منحدرين من أفراد السود عرفوا بعبيد جيش البخاري، وقد خدموا السلاطين وبرز بعضهم بالتفاني في تلك الخدمات وبقدرات شخصية خاصة وقع اختبارها، فصار لهم من المقامات ما جعلهم يلعبون أهم الأدوار الحربية والسياسية ولا سيما في قيادة العساكر (إتحاف، 1 367 مثلا).

ويستفاد من هذه الظاهرة وأننا في مجتمع بعيد عن نظام الطوائف العرقية أو الاجتماعية المغلقة، لأن الأصول العائلية نفسها تدل على أن التراكم في الخبرة والتجربة هي الأساس في البروز وليس النسب كقيمة مطلقة [92].

فالسلاطين الذين صنعوا المخزن كانت حاجتهم في ممارسة الحكم إلى أشخاص ذوي كفاءة فعلية، وعلى أساس هذا المقياس قربوا ناسا وأبعدوا آخرين. ولا حاجة إلى التأكيد على أن الولاء للمخزن يعتبر بعد حصول الاستحقاق الشخصي.

ومن هذا المنظور يفهم تاريخ عائلات برزت في صفوف المخزن ولم يكن لها أنساب ترفعها قبل، مثل عائلة ابا احماد وعائلة العلام وعائلة الجيلالي بن حمو وعائلة الفشار وعائلة ابن يعيش الخ. كان من هؤلاء حجاب وقواد مشور وفراشون وأصحاب خدمة السلطان الشخصية. وكان منهم من توالت خدمته لأجيال عديدة مثل عائلة ابن يعيش (إتحاف، 2 77ـ 78 و3 : 170).

إن الخدمة المخزنية بالنسبة لجميع الطوائف المذكورة كانت تشكل فرصة سانحة للإثراء، ولكن المخزن يتصرف مع خدامه المثرين وكأنهم مستغرقو الذمة، فإذا مات أحدهم، أرسل السلطان من يحصي تركته قصد ضمها كلا أو بعضا لأملاك

92 - H. de La Martinière : op. cit., p. 153 et suivantes.

المخزن، والمثال البارز على ذلك "تتريك" الوزير أحمد بنموسى بعد وفاته (إتحاف، 1 395 وما بعدها).

فالمخزن يغدق على كبار خدامه ويصطنعهم ولا ينكر الاستحقاق على أحد، وفئة كبار الخدام بدورها تصطنع زبناء من ذوي الحيثيات كالعلماء والشرفاء ومتأثلي الأمجاد من أبناء البيوتات، فهؤلاء لا يحرمهم ممثلو المخزن من الرعاية والمهاداة وتقديم الخدمات التي تجعلهم منحاشين إليهم وضامنين لتأييدهم، وذلك ما يقتضيه حسن القيام بدور الوساطة بين السلطان وبين الفاعليات الاجتماعية المختلفة بين رعاياه.

فالفروق الاجتماعية ليست طبقية واضحة تمام الوضوح بالصورة الأوربية التي تمخضت عن تطور تاريخ ما بعد الثورة الصناعية، وطبيعي أن يكون الأمر كذلك بسبب ضعف البنى الاقتصادية التي كان من المفروض أن تدعم التميز الطبقي بشكله الكلاسيكي. بيد أن التميزات كانت موجودة في صور أخرى ومن بينها تميز العنصر الحضري عن العنصر البدوي.

2) *دور العنصر الحضري*

كان العنصر الحضري في مغرب القرن التاسع عشر نشيطا في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية. تكون هذا العنصر من بيوتات قديمة لاسيما في فاس ومكناس ومراكش وأسفي ومن عائلات ذات أصل أندلسي ولا سيما في الرباط وسلا وتطوان. كانت هذه البيوتات تعتمد التجارة أو الوظائف العلمية، وتتمتع تبعا لذلك بالسمعة والنفوذ الاجتماعي لدى عامة الناس.

ومهما تكن نسبة العنصر الأندلسي الأصل محدودة فإنه ظهر في ميدان وظائف المخزن بشكل لا يتناسب مع وجوده العددي، بل يتناسب مع الخبرة التي تراكمت لديه في ما يمكن أن نسميه تعميما بالثقافة الحضرية أو حسن التدبير، وذلك ما يفسرعلى سبيل المثال أن النيابة السلطانية في طنجة طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد ظلت حكرا على عناصر من هذه الفئة هم آل الخطيب وآل بركاش وآل الطريس. ولهؤلاء، من جملة الحضريين، نصيب وافر من المناصب في أمناء الجمارك والمكلفين ببيت المال ونفقات السلطان ومحصلي المداخيل من أملاك المخزن وغيرهم.

ومن المؤشرات على كون الصلة بين الوظائف المخزنية وبين الوجود الكثيف لهذا العنصر بها هو تراكم الكفاءة، أننا نجد عددا من هذه العائلات قد نجحت في التجارة الخارجية حتى إنها أسست مراكز لتجارتها في مراكز الأعمال الأوربية الشهيرة آنذاك كمانشيستر ولندن ومارسيليا وجبل طارق، وكذا في بلاد افريقية كمصر والسنيغال. ولم تكن لها أن تنجح في ذلك لولا دربة وخبرة، وماكان للمخزن أن يتجاهل أبناء هذه العائلات التي تجاوبت مع الوقائع المحيطة بالمغرب في أهم عناصرها وهو التجارة. وينطبق هذا الوصف على ال بريشة وآل مدينة وآل الرزيني وآل الخطيب من تطوان، وعلى آل بنيس وآل بنجلون وآل التـــازي وآل لحلو وآل بنشقرون من فاس، وعلى آل بركاش وال الزبدي وآل فرج من الرباط.

إن ما يتبين من الوثائق قد يسمح بأن نستنتج أن بعض العائلات التي حققت ارتقاء اجتماعيا في القرن التاسع عشر، إنما استندت في ذلك إلى ثقافتها الحضرية ومهارة أبنائها في الإدارة بالإضافة إلى النسب القديم أو الإثراء من التجارة. ولعل هذه الفئة تضم آل بليمني بوعشرين وآل غريط من مكناس وآل الصفار من تطوان وآل بنسودة من فاس.

أما بعض العائلات الأخرى فأصول تقدمها ترجع إلى اتصالها بأسر الجهاد البحري في القرن السابع عشر، وقد صار من أحفاد هذه الأسر وزراء وكبار موظفين في القرن التاسع عشر ولا سيما من العدوتين الرباط وسلا. فقد صارت لهم وجاهة في مدنهم بسبب موارد ذلك النشاط البحري، فكان من الطبيعي أن تلحظهم حضرة المخزن، ومن هذه الفئة آل بركاش وآل عواد وآل غَنّـام وآل بريطل.

فقد عوضت الإدارة فرصة الظهور التي ضعفت بالنسبة لهذه العائلات عندما تدهور النشاط البحري بسبب الظروف الجديدة منذ عهد مولاي سليمان حيث لم تفد في تجديده محاولات السلطان مولاي عبد الرحمان. وقد كان أسر سفينتين نمساويتين على يد كل من الرايس عبد الرحمان بركاش جد النائب السلطاني بطنجة امحمد بركاش وعبد الرحمان بريطل عام 1829 هي آخر المناوشات بين رياس سلا والرباط وبين سفن أوربا العاملة على مقربة من سواحل المغرب. وكان قد ترتب عن العمليات المشار إليها قيام أسطول النمسا بقصف العرائش، الأمر الذي أفضى إلى تفاوض بين الطرفين. وقد كانت الضربة القاضية على ذلك النشاط هي الوجود

الفرنسي بالجزائر وضغوط التجار الأوربيين على حكامهم قصد خنق نشاط المغرب البحري (إتحاف، 5 : 132 ـ 133).

وفي هذا السياق عرفت عائلات سلا القديمة كيف تتكيف مع الظروف الجديدة، وكانت عائلة عواد مثالا يستحق الاعتبار في هذا الاتجاه.

فقد وردت على عهد سيدي محمد بن عبد الله إشارة إلى أحد أفراد عائلة عواد وهو الحاج الهاشمي الذي كان قائد أهل سلا في الجهاد البحري، وقد عينه السلطان عام 1765 رئيساً على جميع العاملين في البحر من مدخل بورقراق، أي على أهل الرباط وسلا (إتحاف، 3 : 264 ـ 265).

وبعد بضعة عقود من الزمن تولى حفيد القائد المذكور وهو الحاج أحمد بن محمد بن الهاشمي عواد وظيفة ناظر أحباس سلا على عهد المولى عبد الرحمان، وقد لا يكون هذا التحول اعتباطيا، بل يستحق أن يتخذ مؤشرا للتحول الذي حققته هذه العائلة من نشاط إلى نشاط بين عهدين وسياقين مختلفين، ومن نظارة الأحباس ترقى الشخص المذكور إلى منصب عامل سلا على عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان (إتحاف، 5 227 وما بعدها).

أما عائلة ابن سودة فكانت من تلك البيوتات الحضرية التي اشتهرت بخطة القضاء، فهي من أصل غرناطي هاجر أجدادها إلى المغرب الأقصى أيام السلطان المريني أبي عنان (1351 ـ 1358) واستقروا بفاس (إتحاف، 1 : 358 ـ 359).

ولا بأس من الإشارة بهذا الصدد إلى أن الوحدتين المكونتين للعاصمة الإدريسية وهما فاس الجديد وفاس المدينة تتميزان في الشخصية الحضرية. ففاس الجديد أقل تحضرا بحكم بنيتها وحكم أصول سكانها والطابع القبلي الغالب على إدارتها، أما المدينة فهي مهد الفاعليات المدنية التي عرفت بها فاس عموما. وعلى صعيد المخزن، كان من فاس الجديد رجال الحرب قبل كل شيء من قواد أشداء، أما المدينة القديمة فكان منها خدام في الإدارة ذوي توجهات متنوعة الطلبة الكتبة والقضاة وتجار تولوا مهام تقنية، كما كان منها رجال خدموا في مهمات السياسة[93].

أما عائلة بريشة التطوانية فكانت هي أيضا من عائلات أغنياء التجار، وكان منها عدد من الأمناء الذين تقلبوا في وظائف المخزن، ومن هؤلاء الحاج العربي

93 - R. Le Tourneau : op. cit., p. 159.

بريشة والأمين محمد بن عبد الرحمان بريشة اللذين شاركا في عدة سفارات مغربية مخزنية إلى بلدان أوربا بصفتهما خبيرين من خبراء أمور المال. ولكن يعسوب هذه الزمرة كان بدون منازع هو الحاج عبد الكريم بريشة الذي كان على رأس عدة بعثات سفارية إلى أوربا ولا سيما إلى مدريد في مواضيع لها علاقة بالمال أيضا. وقد شارك مشاركة فعالة في الوفد المغربي الذي حضر مؤتمر مدريد برفقة النائب السلطاني بطنجة أمحمد بركاش (إتحاف، 2 337 و357 و330 ؛ 1 378).

وكان يعمل بالإدارة المحلية وفي الجندية أعداد وافرة من أبناء قبائل الگيش التي كونت دوماً دعامة فاعلة لجيوش السلطان. ويستنتج مما سبق أن الجهاز المخزني كان يتركب، في القرن الماضي، من عناصر مختلفة الأصول والمشارب، مكتسيا، في بعض الأحيان، طابعا قبليا واضحا، علما بأن السلطان كان يحرص كل الحرص على اسخدام أشخاص من آفاق متنوعة بهدف تسهيل عملية المراقبة والمطاوعة. ومن شأن تواجد أفراد من أصول اجتماعية متواضعة أن يوحي لنا بالمظهر الديموقراطي للنظام المغربي والحقيقة أن الحكم لم يكن حكراً على "طبقة" اجتماعية دون غيرها.

ولا شك أن العناصر الموضوعية التي كان يتوقف عليها انبثاق وعي لهذه العائلات المخزنية بأنها تشكل "طبقة" واحدة لها مصالح مشتركة، لم تتوفر، بل الذي طغي عليها هو التنافس العائلي في كثير من الأحيان، وإن كان ذلك التنافس يظهر أحيانا على شكل صراع بين أرستقراطية حضرية وأخرى قبلية أو بين أرستقراطية وبين جماعة التجار المثرين أو ضد قواد العساكر.

ويتبين من الجدول الملحق بهذا الفصل والمخصص للوزراء من عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى عهد مولاي عبد العزيز أن هنالك استمرارية بالرغم مما يتبادر إلى الذهن من أن مدة الخدمة لا تتوقف إلاّ على إرادة السلطان. فهناك تمثيلية واضحة للعناصر الثلاثة (التجار الحضريون من أمثال آل التازي وآل بركاش والأفراد الذين من أصل الوصفان في العسكر من أمثال ابن العلام، وممثلو الگيش من أمثال المنبهي).

فالاستمرارية في الوزارة هي في معدلها تمتد على جيلين، علما بأن بعض العائلات تعدت في المناصب الوزارية ثلاثة أجيال.

المنصب الوزاري	عهد محمد بن عبدالرحمن (1859 ـ 1873)	عهد مولا الحسن (1873 ـ 1899)	عهد مولاي عبد العزيز (1894 ـ 1908)
الصدر الأعظم	الطيب بليماني بوعشرين	العربي ثم المعطي الجامعي	أبا أحماد المختار بن عبد الله (ابن عم أبا أحماد) محمد المفضل غريط
وزير الشكايات	الصفار	الصفار علي المسفيوي	علي المسفيوي المهدي غريط (أخو المفضل غريط)
وزير الحرب	عبد الله بن أحمد (عم با أحماد)	عبدالله بن أحمد ثم محمد بن العربي الجامعي ثم أخوه محمد الصغير	سعيد بن موسى (أخو أبا أحماد) المهدي المنبهي محمد الجباص
وزير المالية	محمد التازي	محمد التازي عبد السلام التازي	عبد السلام التازي
وزير البحر (الشؤون الخارجية)		محمد المفضل غريط	محمد المفضل غرّيط عبد الكريم بن سليمان
الحاجب	موسى بن أحماد	موسى بن أحماد	إدريس بن موسى (أخو أبا أحماد) أحمد الركينة
قائد المشور	الجيلاني بن حم	محمد بن يعيش إدريس بن العلام	إدريس بن العلام إدريس بن يعيش
النائب السلطاني بطنجة	مَحمد الخطيب	مَحمد بركاش محمد بن العربي الطريس	محمد بن العربي الطريس



يشهر في هذه الصورة أربعة ممثلين رئيسيين للجهاز المخزني
في القرن الماضي، وهم من اليسار إلى اليمين.
محمد المقري، محمد الطريس، محمد بنيس وأبو بكر زنيبر.
الصورة التقطت لهم أثناء انعقاد مؤتمر الخزيرات.

3) تنوع أصول رجال المخزن

إن العائلات المخزنية في القرن التاسع عشر في كل من فاس والرباط وسلا وتطوان لم تكن في معظمها من البيوتات الحضرية العريقة، فالفئة التي رأينا أنها انبثقت من التجار وشقت طريقها في مناصب الخدمة المخزنية المركزية والمحلية، قل أن تجد لها أجدادا مذكورين لشهرتهم في الأنشطة مدة قرن قبل ذلك.

وهنالك ظاهرة أخرى لا نجزم بما إذا كانت واقعا تاريخيا جديداً أم مجرد ظاهرة يساعد على إبرازها التوفر النسبي للوثائق ونقصد بها التنوع الاجتماعي منذ عهد المولى عبد الرحمان لتركيب حكومة المخزن، سواء من الناحية الاجتماعية الجغرافية أو من جهة التكوين والخبرة. فقد بينا أن هذا التركيب يدخل فيه الحضريون من المدن الآخذة في "التبرجز" إلى جانب المتأدبين من الخريجين والطلاب إلى جانب علماء متفقهين إلى جانب تجار مثرين وحيسوبين إلى جانب عناصر من أصول عسكرية ولا سيما أبناء عائلات من الكيش ومنحدرين من عبيد البخاري.

ولربما تبين أن السلاطين لا يترددون في رفع أقدار خدام من أصول مغمورة أو متواضعة، وقد يفهم هذا السلوك على أساس الحذر من ذوي الجذور الاجتماعية كما يمكن أن يفهم على أن السلاطين يقدمون أهلية الأشخاص على غيرها من معايير الترشيح والتقديم. وكثيراً ما يوظف المنتمون إلى هذه الفئة في خدمات القصر والحراسة السلطانية، وأعلاها مقاما منصب الحجابة. وبهذا الصدد نذكر علائلات موسى بن أحمد وابن العلام وابن يعيش.

أما العناصر المتأصلة في قبائل عربية بدوية فكان وجودها غالبا في الجيش ومناصب الخدمة في العمالات، حيث كانت لها الأدوار الحاسمة في هذا الميدان.

إن جملة خدام المخزن، وهو كما رأينا من أصول متنوعة، كانت تربطهم بالسلطان، وهو رمز المخزن، روابط الولاء الشخصي والولاء المؤسساتي والولاء الديني. والسلطان يجتهد في مراعاة الطابع العضوي في تكوين هذه البنية من حيث يحرص على تمثيلية تضمن ولاء الفئات القبلية والاجتماعية التي ينتمي إليها أولئك الخدام. وهذا طابع يفتح إلى حد ما باب التساوي في حظوظ التمثيلية الاجتماعية للمخزن، وهي تمثيلية يقويها وجود نسبة مهمة من العناصر التي لا تنتمي بالضرورة لجماعة ضغط معين.

الفصل الثالث

آليات الحركية الاجتماعية

1) الأحلاف العائلية

كانت الأنساب والأحلاف العائلية من العوامل المساعدة على الوصول إلى منصب في المخزن المركزي أو المحلي. يتناسب ذلك مع الطابع المختزل لجهاز المخزن ولتوارث الخبرات حتى صار من العوائد التي لا تصدم أحدا أن يعين قريبه ليخلفه في منصبه، وبذلك تكونت العائلات المخزنية المتميزة، لا ينزاح عنها المجد إلا إذا استنفدت طاقتها في العطاء أو أصيبت بنكبة سياسية.

ومن الأمثلة على كبار خدام المخزن الذين استعانوا بأقاربهم نذكر النائب السلطاني بطنجة امحمد بركاش الذي خدم في عهدي سيدي محمد ومولاي الحسن، فقد أشرك ابنه الحاج محمد في مهامه وشارك هذا الأخير في عدة سفارات مغربية إلى أوربا ولا سيما إلى إسبانيا لحضور مؤتمر مدريد وكذا لتسوية المشاكل مع إسبانيا بشأن جهات سوس في يوليوز عام 1883، كما ترأس بعثة طلابية إلى ألمانيا (إتحاف، 2 : 408 ـ 408 و331 ـ 333 و357).

ولا يختلف الحال عما ذكر على مستوى العمالات حيث لا يتردد العمال والباشوات والأمناء والقضاة في الاستعانة بأقاربهم. وبذلك تتكون البيوتات المخزنية التي تهيمن على الحكم لأجيال متتابعة [94].

وفي معرض ما بيناه نذكر عائلة السويسي الرباطية وكان منها من قام بالخدمة في الأمانة ثم في العمالة، وعائلة عواد السلاويين وكانت مختصة بالنظارة والقضاء (إتحاف، 5 230 و446 ؛ 2 : 330 ؛ 5 227 و229). وأصرح في التمثيل لما قررناه عائلة البوكيلي بمراكش، كان منها مولاي عبد الله محتسبا بمراكش على عهد السلطان مولاي الحسن، وكان والده مولاي إبراهيم قد شغل ذلك المنصب منذ عهد السلطان مولاي عبد الرحمان. وفي عام 1888، طلب مولاي عبد الله المذكور من السلطان أن يخلفه ولده في منصبه حتى لا تخرج تلك الخطة من دارهم، فأجابه السلطان بالرسالة التي ندرج نصها في ما يلي

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله بن إبراهيم وفقك الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد وصل كتابك بطلب الإذن لك في استنابة ولدك أصلحه الله عنك فيما

94 - E. Aubin : op. cit., p. 237.

أنت مكلف به من جانبنا العالي بالله تأسّياً بسيدنا الوالد قدسه الله في تكليفه إياك على صغر سنك يومئذ والانعام عليه ببغلة مسرجة وكسوة تامة اظهارا لمآثر الاعتناء وارقاء له على معارج الارتقاء وصار بالبال. فقد أذنا لك استنابته وها ظهيرنا الشريف به يوافيك أصلحه الله ووفقه وجعله أحسن خلف في اتباع أثر السلف وأنعمنا عليه بالبَغْلَة المسرجة والكسوة إعمالا لعامل الطلب وانصرف ظافرا بالمراد والسلام. في 13 جمادى الأولى عام 1305 / 27 يناير 1888» [95].

وبعد تاريخ هذا الطلب بأربعة أعوام تقدم المحتسب المذكور بطلب آخر إلى السلطان يترجي فيه الترخيص بإسناد خدمة الإشراف على الأملاك التي يملكها الأمير مولاي عبد العزيز في مراكش وضواحيها إلى ابنه مولاي إبراهيم البوكيلي[96].

وتعد خلافة الابن لأبيه في المناصب من العوائد التي كانت جارية حتى بالنسبة لخدام في مراتب أقل قدراً، فمن الوثائق الشاهدة على ذلك ما يبين أن المكلف بالتركات التي لا وارث لها بمراكش (أبو المواريث) خلفه ابنه في خطته عام 1892[97].

وفي مستوى أعلى نجد عائلة ابا احماد، وهو أحمد بن موسى، نموذجية في ما نحن بصدده. فقد حققت صعودا مبنيا على الاستمرار في خدمة المخزن لمدة قرن وعبر ثلاثة أجيال.

فقد بدأت هذه الأسرة في تمكين سلطتها وتنمية نفوذها منذ عهد سيدي محمد، إذ استطاع سي عبد الله أن يقدم ولده امحمد لمساعدته في مهامه. ولما شارك في مفاوضات أحداث حدود سبتة عام 1878 حينما سافر إلى أوربا (إتحاف، 2 326). ومثل هذه الترشيحات تمكن الشبان من الاستئناس بمهام الإدارة والتمرن تحت مراقبة أوليائهم وهم على قيد الحياة حتى يستطيعوا خلافتهم عند الاقتضاء.

ويكاد ذلك التسلسل يكون طبيعيا لأن الخبرة المطلوبة في الخدمة المخزنية تتم بالممارسة وبترشيح لها الأقرباء، ولا تتعلم بالنظر في الكتب وحدها.

وتعطي عائلة ابن سودة مثالا آخر باختصاصها في توارث القضاء. فهي عريقة في ذلك. وأقرب ممثليها إلى عصرنا المدروس هو المهدي ابن سودة وأخوه أحمد ابن سودة اللذان توليا تباعا قضاء مكناسة وقضاء دار المخزن في عهد مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد ومولاي الحسن ومدة من عهد مولاي عبد العزيز.

95- ظهائر حسنية موجهة إلى محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي، خ. ع. D 3410، وثيقة رقم 5.
96- المرجع السابق، رقم 121.
97- المرجع السابق، رقم 149.

لم يكن المهدي ابن سودة في عهد مولاي عبد الرحمان سوى نائب لقاضي فاس، ثم بعد ذلك صار قاضيا لمكناسة وفي دار المخزن. وظل على ذلك إلى أن توفي عام 1877. وما كان يؤهله لذلك المنصب على امتداد ثلاثة عهود سلطانية سوى مزاياه الخاصة ومؤهلاته الاستثنائية (إتحاف، 5 226).

وتبعاً لما جرت به العادة فقد عمل القاضي المذكور على إشراك أخيه أحمد في اهتماماته، وقد طلب له أن يدمج في الخدمة بمكناس فاستجيب له، وكان قد كتب في هذا الموضوع رسالة إلى وزير الشكايات، وهو محمد الصفار، يطلب أن يسمح له باتخاذ أخيه معينا في عمله، وبذلك فتح له الطريق لينال الحظوة والشهرة اللتين تمتعا بهما بين قضاة المغرب في القرن الماضي. وقد أجابه الوزير الصفاربنص الرسالة التالية

«محبنا الأرضى العلامة الاحظى السيد المهدي بن سودة سلام عليكم ورحمة الله تعلى وبركاته عن خير مولانا نصره الله وبعد فقد أنهينا لمولانا أيده الله ما ذكرت لنا في شأن ما أردت من استنابة أخيك الفقيه السيد أحمد فيما يكون من الدعاوي الصغار، فأذن لك في ذلك. أثمر الله غرسه. والسلام في رابع رجب الفرد عام خمسة وسبعين ومائتين وألف محمد الصفار وفقه الله / 7 يبراير 1859» (الاتحاف، 1 456).

فهذا أحمد بن سودة قد اشتغل مدة في ظل أخيه بمكناس وتمكن من التمرن على ممارسة القضاء. وفي أواخر عهد سيدي محمد عين قاضيا بأزمور ولم يبق به مدة طويلة. ولقد رأينا آنفا الظروف التي غادر فيها هذه المدينة حيث انتقل إلى فاس، وفي أوائل عهد السلطان مولاي الحسن عين قاضيا في طنجة والجهات المجاورة لها. وبعد حوالي عام واحد، وقد بانت مهارته، خلف أخاه المتوفى، وشغل منصب قاضي القصر وقاضي مدينة مكناس. وكان في ذات الوقت مكلفا بمراقبة ناظر زرهون كما كان خطيبا في ضريح المولى إدريس بفاس (إتحاف، 1 417 و459 والدرر الفاخرة...، 49).

ومن خلال هذا الذي استعرضناه يتبين أن العلاقات العائلية والأنساب والألقاب العائلية تتدخل بشكل لا يستهان به في الترقية الاجتماعية للأفراد في العهد المخزني السابق عن العهد الاستعماري. إلا أن عوامل أخرى تتدخل في هذه الترقية كذلك، ومنها التحالفات السياسية والعلاقات الاقتصادية التي ترفع أقدار أهل المناصب أو من هم مرشحون لها.

2) *الأحلاف السياسية والاقتصادية*

من المعلوم أن سلاطين المغرب ولا سيما المولى عبد الرحمان وسيدي محمد ومولاي الحسن درجوا على اختيار الخلف الذي سيتولى الملك وارثا ثم إن السلطان يعمل في حياته على تمرين المرشح لولاية العهد على التمرس بالشئون وكان ذلك بتعيينه عادة خليفة للسلطان في إحدى العواصم الكبرى فاس أو مكناس أو مراكش.

وفي مقر الخليفة تحيط به حاشية من الخدام والمساعدين يكونون له بمثابة الديوان. وهم في العادة من أهل السيف والقلم من ذوي الكفاءة الذين يهيئون الأمير لما ينتظره من المهام، وتتوطد بينهم وبينه روابط شخصية تكتسي طابع العلائق السياسية.

ومن الأمثلة على ما ذكرناه كون السلطان مولاي عبد الرحمان قد عين علي المسفيوي مؤدبا لأولاده الأمراء. وقد اهتم على الأخص بأمر تربية الأمير مولاي الحسن. ولعل ذلك مما هيأ المسفيوي المذكور ليتقلد على عهد السلطان مولاي الحسن منصب وزير الشكايات بعد وفاة محمد الصفار عام 1878 (إتحاف، 5 : 482ـ 483).

وتعد روابط المصاهرة بين الأمراء وبعض الأسر من القبائل من أسباب العلائق ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. ومن الأمثلة على ذلك أسرة ولد ابا محمد الشركي التي دخلت إحدى بناتها القصر زوجة للسلطان مولاي عبد الله وولد له منها سيدي محمد بن عبد الله، ولم يفتأ نفوذها يزداد منذئذ في دوائر المخزن. فمن قبيلة شراكة وهي من قبائل الكيش المستوطنة غربي فاس كان في القرن التاسع عشر عدد من قواد المحلات السلطانية [98].

وإلى جانب العلاقات المبنية على المصاهرة هناك علاقات مبنية على التجارة يرتبط بها أفراد ذوو أقدار في دوائر المخزن بتجار من أهل المدن. فقد كان الوزير محمد الصفار متصلا بتاجر فاسي يسكن مدينة الجديدة وكان المختار الجامعي وزير مولاي عبد الرحمان على صلة وثيقة بشركات تجارية متعددة، ولربما كان مستفيدا لحسابه الخاص من نظام الاحتكار الذي أقامه هذا السلطان. ولربما توجت المصالح التجارية المشتركة بمعاملات سياسية وبروابط عائلية من قبيل المصاهرة[99].

وكانت هناك علاقات تجارية بين أفراد ينتمون إلى المخزن نفسه. والغالب أن يكون ذلك بين أفراد في حاشية المخزن المركزي وبين أناس في الأقاليم. ولو أوردنا

98 - E. Aubin : op. cit., p. 237 et suivantes.
99 - J-L. Miège : op. cit., T. 3, p. 29 et suivantes.

مثالا على ذلك لذكرنا علاقة محتسب مراكش بوزير مولاي الحسن وهو محمد بن العربي الجامعي. فقد كان بينهما تعامل مبني على تبادل المصالح، وهذه وثيقة تتناول جوانب من تلك العلاقات

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

«خديمنا الأرضى، المحتسب مولاي عبد الله بن إبراهيم وفقك الله وسلام عليك ورحمةالله وبعد، فقد وصل كتابك معلما بتوجيه ولدك الخليفة الأرضى مولاي إبراهيم أصلحه الله لحضرتنا الشريفة بقصد النيابة عنكم وأداء ما يجب لجانبنا المنيف عليكم ومخبرا أنك وجهت صحبته جميع ما بقي تحت يدك لخالنا الفقيه السيد محمد بن العربي الجامعي من الدراهم، مع ثمن الزرع المبيع على يدك من مرسه وغير ذلك من جميع المخالطة السالفة بينكما إلى تاريخه وطلبت من جانبنا المعتز بالله الجواب عن ذلك لتعذر علامته بخط يده ولتبرأ ذمتك من جانبه وجانب المخزن أعزه الله وصار بالبال وقد وصل الولد وأدى عنك واجب ما توجه بصدده أصلحك الله وأعانك، ودفع جميع ما صحبته من الدراهم وحازها خالنا المذكور بعد أن وجهنا أخاه الكاتب الطالب المعطي، حتى سمع منه أنه توصل بجميع ما تركه تحت يدك، وما وصل بعد ضرره عليك من ثمن الزرع وغير ذلك، ولم يبق بينكما من المحاسبة شيء سوى ذلك وحينئذ أبرأنا ذمتك من جميع المخالطة كلها والتعلقات بأسرها، براءة تامة شاملة عامة لم تستثن عنها فصلا من الفصول، حيث لا شك عند جنابنا الشريف في صدقك وأمانتك وحزمك وضبطك وخدمتك الخالية من الدسائس والغش في جميع ما كلفت به أعانك الله والسلام. في 8 شعبان عام 1309 / 8 مارس 1892»[100].

وإلى نفس المعنى، يذهب صاحب كتاب «زهرة الآس في بيوتات فاس»، في سياق حديثه عن الأسرة التازية الفاسية المشهورة، حيث يقول «... وكان والد السيد الحاج عمر بن السيد الحاج عبد الكريم المذكور وإخوته مُنحاحشين إلى الحاجب السيد موسى ثم إلى ولده الحاجب السيد أحمد ونالوا بذالك الاستخدامات في المناصب المخزنية وفي المراسي ونحوها وأدركوا الغنا بالمناكب وأبناؤهم من بعدهم أكثر وأكثر. فاستخدم السلطان مولاي عبد العزيز خديمه الحاج عمر المذكور بمرسى ثغر مليلية في عام 1315...»[101].

---

100 ـ ظهائر حسنية، رقم الوثيقة 161.

101 ـ محمد بن هاشم الكتاني مرجع سابق، ص. 410 وما بعدها.

عائلة التازي ["أهل" العقبة الزرقاء بفاس
ويُعرفون بأولاد الشيخ التازي]

- عبد القادر
  - أحمد [من كبار التجار بفاس. كان حيا في جمدى الأولى 1192 / 1776]
    - الحاج مُحمد [تاجر]
      - الكبير
        - مُحمد الخير [أمين]
          - المهدي [أمين أعشار الزيت بفاس]
            - عثمان
              - عبد الله
              - إدريس [الكل بقيد الحياة في 1340 هـ]
            - عبد الواحد
            - عبد القادر
          - الحاج محمد
            - عبد القادر
            - سيدي مُحمد
          - الطالب الحسن [بقيد الحياة 1340هـ]
            - مُحمد [بقيد الحياة]
        - الطالب أحمد [وهما معاض كبار أمناء المراسي على عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن]
          - الحاج الكبير [أمين بمكناس]
            - مُحمد
              - الطاهر [بقيد الحياة....
            - مُحمد
            - المكي [الكل بقيد الحياة في 1340 هـ]
          - محمد [بقيد الحياة]
          - عبد العزيز [بقيد الحياة في 1340 هـ]
      - الحاج محمد [وزير المالية 1307 هـ]
      - عبد السلام [وزير المالية تـ. 1325 هـ]
      - مُحمد
      - العربي [الخمسة أشقاء أمهم من آل السقاط]
        - عبد الخالق [تـ. عن غير عقب]
    - الحاج علي [تاجر]
    - عبد القادر [إخوة أشقاء أمهم من آل مزوز الفاسيين]

الحاج مُحمد [الابن الثاني لمحمد بن أحمد التازي]

|

محمد

|

الحاج العباس [بقيد الحياة.....]

|

مُحمد [بقيد الحياة.....]

|

محمد [بقيد الحياة.....]

المصادر :

الكتاني [محمد بن هاشم] : زهرة الآس...، مخ. خ. ع. ك 1281، ص. 394 ـ ص. 425.

ابن زيدان [مولاي عبد الرحمن] : إتحاف...، 1 377 وما بعدها.

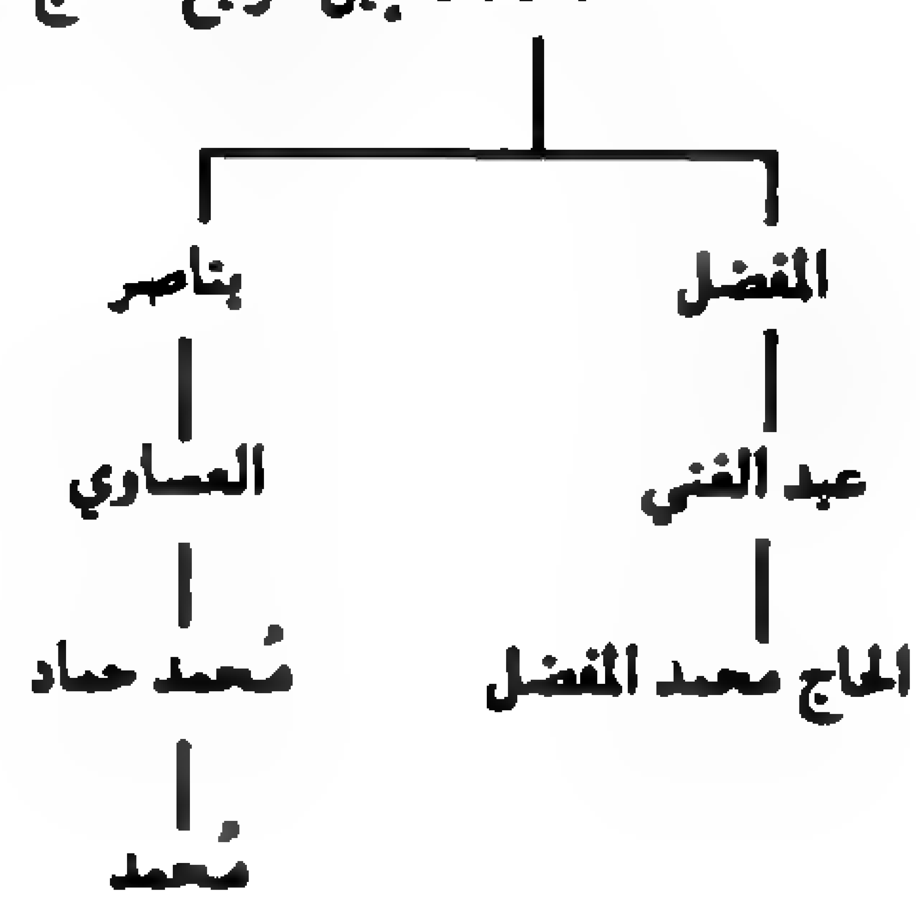
كرڤيون [إدموند] : أعيان...، 1939، ص. 757 وما بعدها.

عبد الهادي التازي : «رسائل مخزنية...»، مطبعة أكدال، الرباط، 1979.

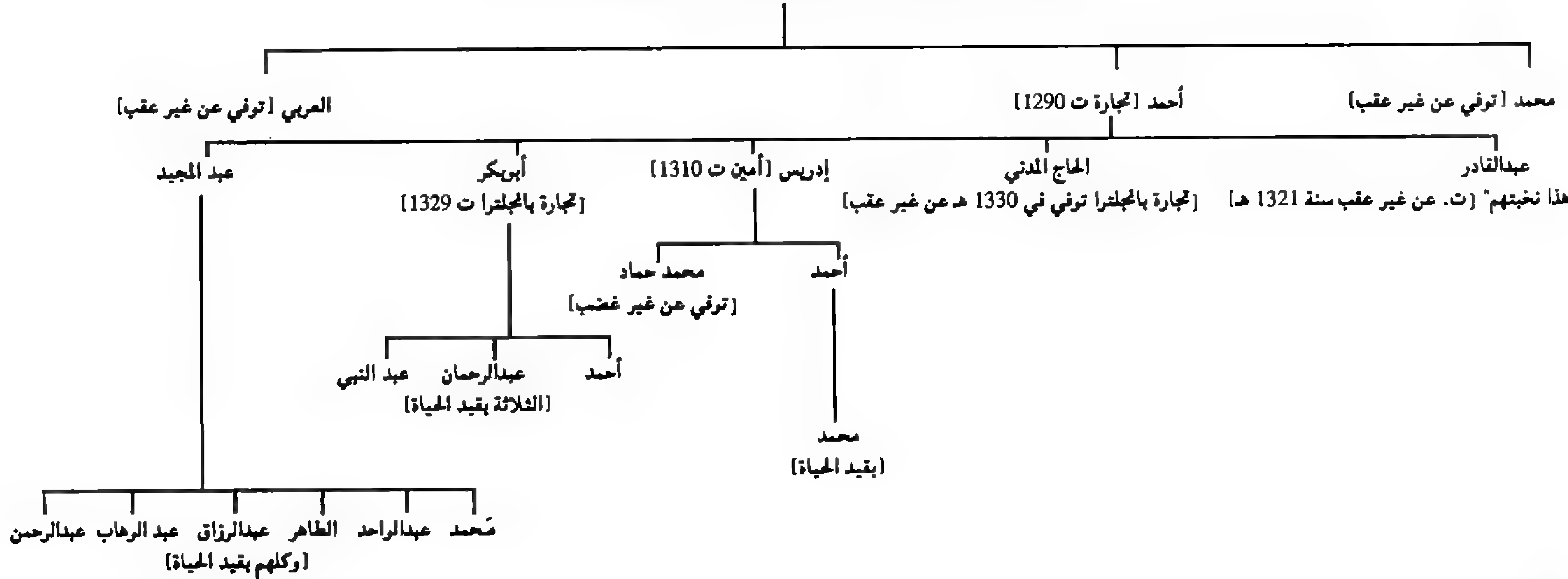
بقيد الحياة = 1340 هـ.

- عبد السلام [الابن الثالث للحاج مُحمد بن أحمد التازي كانت له "ثروة ووجاهة"]
  - الحاج عبد الكريم ["هذا هو نخبتهم"، أمين، ت. 1294 هـ]
    - محمد الشيخ [وزير المالية في 1318 / 1900. ت 1333 / 1915.
      - الحاج عبد الكريم
        - أحمد [بقيد الحياة]
      - الحاج عبد الرحمن
      - محمد الأشهب
        - المدني [بقيد الحياة]
          - إدريس
            - الحسن
        - مُحمد [بقيد الحياة]
      - عبد العزيز
      - إدريس
      - عبد القادر
      - حفيد
    - محمد الطيب [توفي في 1342] أمين
      - محمد
      - العبّاس
    - محمد الطاهر ت. في 1318 [أمين ـ عامل طنجة]
      - عبد الهادي بقيد الحياة
        - الطاهر بقيد الحياة
      - عبد الكريم بقيد الحياة
      - الطاهر بقيد الحياة
    - محمد 1289 ـ 1367 / 1872ـ1947، نائب مكان الطريس لشطارة عقله وحداثته ونباهته).
    - الحاج عمر
      - [أمين بليلية في 1315 هـ 1316 هـ]
      - [أمين الصائر بمراكش ثم فاس 1318 ـ 1320هـ]
      - [وزير وحاجب ما بين 1320 و1325 هـ]
      - [باشا الدار البيضاء ما بين 1333 و1336]
      - [وزير الأملاك المخزنية بعد 1336 تـ 1354 هـ]
    - عبد اللطيف [أمين، باشا الدار البيضاء ما بين 1920 م و1921 م]
    - عبد الرحمن
  - التهامي [أمين ت. 1296 هـ]
    - محمد [بقيد الحياة]
      - الحسن [بقيد الحياة]
    - عبد الواحد [بقيد الحياة]
      - محمد [بقيد الحياة]
      - أحمد [بقيد الحياة]
  - الحاج المدني [أمين]
    - محمد [التجارة]
      - محمد [بقيد الحياة]
      - التهامي [بقيد الحياة]
      - العربي [بقيد الحياة]
    - الحاج عبد السلام [التجارة، بقيد الحياة]
      - محمد [بقيد الحياة]
      - أحمد [بقيد الحياة]
  - عبد الوهاب [تـ 1327 هـ]
    - مُحمد
      - مُحمد
    - عبد الله
    - المختار
      - مُحمد [بقيد الحياة]
    - بوبكر

المصادر : الكتاني [محمد بن هاشم] : زهرة الآس...، مخ. خ. ع. ك 1281، ص. 394 ـ ص. 425.
بقيد الحياة = 1340 هـ


مَحمد [الإبن الرابع للحاج محمد بن أحمد التازي]
المفضل
بناصر
عبد الغني
العساوي
الحاج محمد المفضل
مُحمد حماد
مُحمد

الحاج علي [الابن الثاني للحاج أحمد بن عبدالقادر التازي]



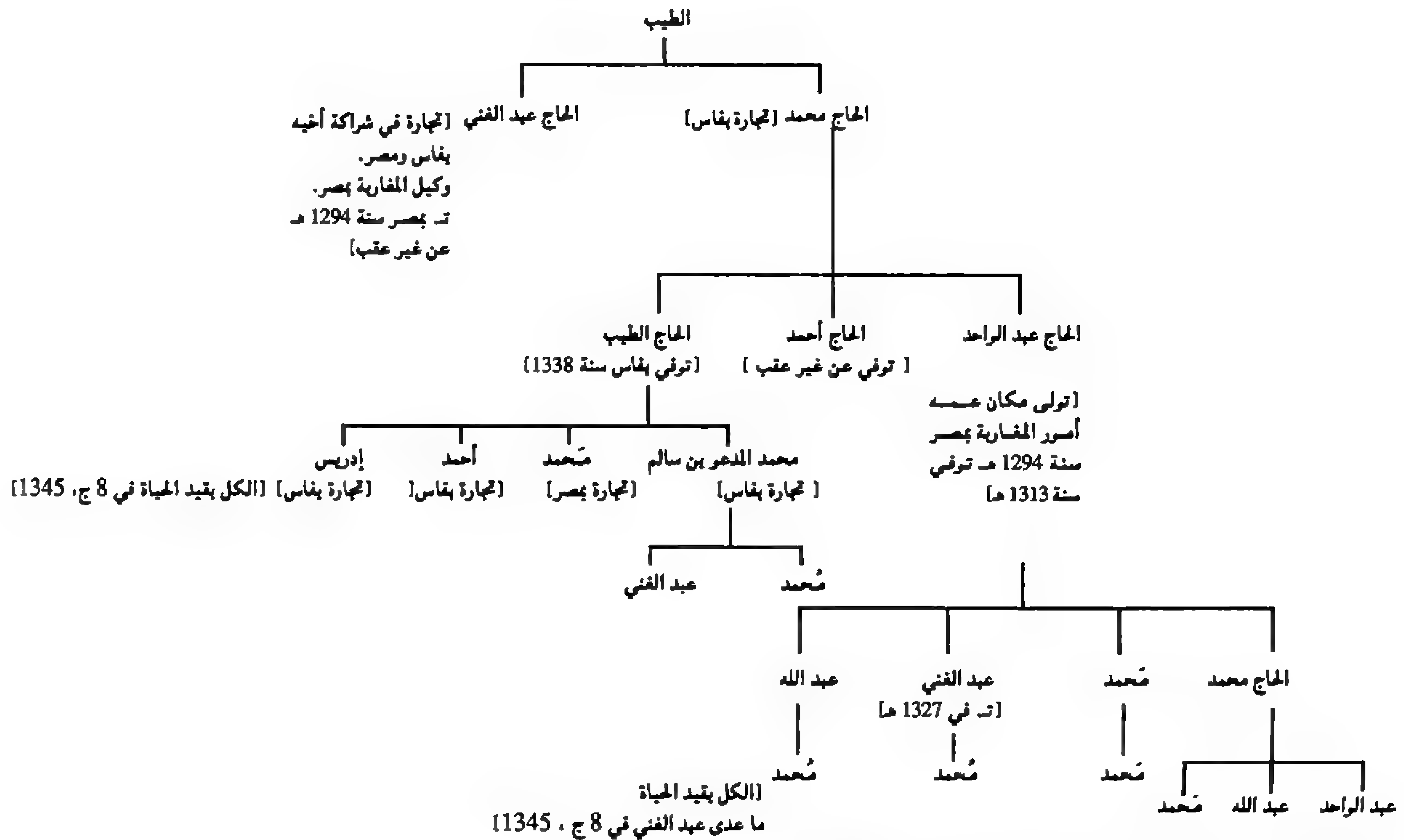
المصادر :

الكتاني [محمد بن هاشم] = زهرة الآس ...، خ. ع. ك 1281 ص. 394 ـ 425.

كوفيون أعيان .....، 1939، ص 757 وما بعدها.

بقيد الحياة = 1340 هـ.

عائلة التازي [فرقة أولاد المزعلك]



مصادر : الكتاني [محمد بن هاشم] = زهرة الآس...، خ. ع. ك 1281، ص. 430 ـ 435.

القسم الثالث
الموارد الاقتصادية
الفصل الأول
أملاك رجال المخزن

1) *أملاك في البادية*

استعمل بعض رجال المخزن سلطاتهم في سبيل تحقيق رقي في المجتمع، وكان اغتناؤهم، على الخصوص، بالاستحواذ على أوسع مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية. فبعض هذه الأراضي وقع امتلاكه بوسائل مختلفة، وبعضها فُوت لهم بصفة شخصية مدى الحياة في صورة شبيهة بصورة الإقطاع [102]. وقد تفشت هذه الصيغة الأخيرة في العقد الأول من هذا القرن لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

بيد أن النفوذ الذي مكن بعض المتولين من احتجان المساحات الشاسعة من الأراضي لم يكن يحميهم بصفة مطلقة دائمة من تقلبات الزمان ومن العواقب الوخيمة التي هم معرضون لها في وضعياتهم في بعض الأحيان ، فهذه قصة عائلة أشعاش التطوانية على سبيل المثال، كان كبيرها عاملا على هذه المدينة إلى منتصف القرن التاسع عشر حيث عزله السلطان مولاي عبدالرحمان. وترتب عن ذلك زوال ما كانت تتمتع به عائلته من الحظوة، ثم ما لبث أفرادها أن جردوا من جميع ممتلكاتهم.

والواقع أن عبدالقادر أشعاش قد عامل الناس في إيالته بقسوة مبالغ فيها وحرص على الظهور بمظهر الرجل الغني المنفرد بالنفوذ في منطقته بأسرها. ولذلك لم يتردد المخزن كدأبه في مثل هذه الحالات، في مصادرة أملاك هذا الموظف المنكوب الذي كان خطره يعظم باستمرار، ولم يراع التقيد في سلوكه بالحد المرسوم لأمثاله.

وقد أحصي في ما صودر من أملاك عائلة أشعاش واحد وثلاثون فدانا وأربعة

---

102 ـ حول مسألة الإقطاع في البلاد الإسلامية بصفة عامة والنظام العقاري للمغرب في القرن الماضي، بصفة خاصة، يُرجع إلى الدراسات والمراجع الآتية ابن إبراهيم *الإمتاع بأحكام الإقطاع*، مخ. خ. ع ك 910

J. Berque : Etude d'HistoireRurale Maghrébine, Edit. Internat., 1938

Cl. Cahen : Contribution à l'Histoire de l'Iqtà , An. Ec. Soc. eir., Janvier - Mars 1953.

Michaux - Bellaire et E. Aubin : Le Régime immobilier au Maroc, R. M. M., vol. XVIII, 1912.

L. Millot : Les Terres Collectives, (Blad - Jamà'a). Edit. E. Leroux, Paris, 1922.

G. Salmon : Quelques Particularités de la Propriété dans le Gharb. Arch. Mar. , vol. II., 1904.

عشر من الأجنة ومائتان وأربعون من الأبقار وأربعمائة من رؤوس الغنم واثنان وستون من رؤوس المعز وخمسة عشر من الخيل [103].

بيد أن الأملاك التي يستغلها الولاة والموظفون كان مصدرها في كثير من الحالات هو المخزن نفسه، وذلك على شكل إقطاعات لمن يطلبونها من الخدام الذين يستحقونها. ونذكر مثالا أولا من هؤلاء أسرة اشتهرت بعلمها كان منها خلال القرن التاسع عشر النظار والكتاب الذين عملوا في المناصب المخزنية، وهي أسرة الكربودي بفاس.

فقد أنعم السلطان مولاي عبد العزيز في عام 1894 على أحد أبناء هذه الأسرة بغلة ملك مساحته مقدرة بثلاثين هكتارا في منطقة الغرب، وذلك بظهير مؤرخ في 24 نونبر 1894 [104].

وبعد هذا التاريخ بأربع عشرة سنة، أي في بداية اعتلاء مولاي عبد الحفيظ عرش المغرب،صدر ظهير جديد عن هذا السلطان أقر ولد المستغل لتلك الأرض على الاستمرار في ما كان بيد أبيه الهالك. وتاريخ هذا الظهير الذي يمتع محمد بن أحمد الكربودي بتلك الأرض مؤرخ برابع وعشري يوليوز 1908.

ويتبين من الوثائق أن بعض رجال المخزن قد بذلوا جهودا وقاموا بمساعي في أواخر القرن التاسع عشر للحصول على مزارع في منطقة الغرب. وهكذا نجد من بين هؤلاء المستفيدين شخصين مرموقين هما امحمد بركاش نائب السلطان في طنجة وإدريس بن العلام قائد المشور. فقد تمكنا فيما بين 1880 و1900 من التوصل إلى امتلاك أرض قبيلة من قبائل الغرب هي الليتم [105].

وقد كانت أراضي منطقة الغرب هذه محط أطماع خاصة من طرف الأوربيين وشركائهم المغاربة في المعاملات. فمنذ مؤتمر مدريد وعصابات المغامرين والمتحايلين

---

103 ـ محمد داود، مرجع سابق، ج. 3، ص. 310 ـ ص. 334.
بعد كتابة هذه السطور وأثناء ترددها على الخزانة الحسنية، لجمع مادة البحث الذي نحن بصدد إنجازه، حول "الجيش المغربي في القرن XIX"، عثرنا على عدد من الكنانيش المخزنية، في موضوع محصلات الرسوم الجمركية والنفقات الشهرية "التنافيذ" بمدينة تطوان، وردت الإشارة فيها إلى ما كان يُدفع لعقدة أشعاش وذويه شهريا من مال ومواد غذائية، على عهد السلاطين المولى الحسن والمولى عبد العزيز.

104 ـ هذه الأرض المنعم بها على الكاتب في الديوان المخزني "الطالب" أحمد بن محمد الكربودي، هي من جملة الأملاك المصادرة من قبل السلطان المولى الحسن، في سنة 1880، لعائلة ابن عودة، إحدى كبريات العائلات المخزنية بناحية الغرب.
للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يُرجع إلى :
J. Le Coz : "Le Gharb Fellahs et Colons". Thèse de Doctorat, Rabat, 1964, T. 1 p. 293 et suivantes.

105 ـ المرجع السابق، ص. 293 وما بعدها.

تجوب هذه المنطقة جاهدة في عقد صفقات وأوفاق للشركة والتملك سواء للأراضي أو لقطعان الماشية. وقد استفحل شر هؤلاء حتى إن السلطان قد أصدر أوامره إلى كل من عامل القصر الكبير (11 دجنبر 1906) وقاضي طنجة (25 أكتوبر 1907) مشيرا لهذا المشكل ومحذرا كليهما من التهاون في السماح للمستغلين في عزيب أخيه مولاي عبد الرحمان بالدخول في شركة مع الأوربيين أو مع رجال المخزن إلى الاستحواذ على الأرض أو امتلاكها في منافسة مع الأوربيين أو مع أعيان خلطائهم (106).

بيد أن الأوربيين ومحمييهم على الخصوص لم يترددوا في عدة مناسبات في الاستيلاء على أراضي رجال المخزن أنفسهم. ومن ذلك ما وقع في شهر مايو من عام 1906، حيث أقدم محمي للأنجليز على نهب عزيب من عزبان عامل القصر الكبير. ويتحدث عن هذا الموضوع الظهير الذي وجهه السلطان مولاي عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس

«قد اشتكى على شريف أعتابنا الحاج محمد المصطفى الرميقي بأن محمد بن الحاج عامر الجلالي السفياني ضرب وءاخرون من إخوانه على عزيب له بسفيان وأخذوا منه أربعين رأساً من البقر ومائة وخمسين من الغنم وقتلوا له فرساً ثمة تعديا. ولما أصدرنا أمرنا الشريف في ذالك للخديم ابن الفضلي السفياني أجاب بأن المشكو به مُخالط لبيبي النجليزي ووالده مُخالط لداقيد أزلاي ولم يُمكنه الإنصاف منه بعد ما كلمه فيه ولم يسمع له. وعليه، فنأمرك بمباشرة الكلام في القضية مع باشدور النجليز بالمقتضى وإصدار الكتب للخديم السفياني بما يتمشى عليه فيها وإعلامنا بذالك والسلام. في 28 ربيع الأول 1324 / 22 مايو 1906» (107).

ولا يقتصر ميدان امتلاك الأراضي والتنافس عليها من طرف رجال المخزن على منطقة الغرب وحدها، بل إن نشاطهم في هذا الموضوع شمل جميع المناطق في السهول والجبال، وتتوفر لدينا كمية من الوثائق تهم بصفة خاصة منطقتي الشاوية وعبدة. فكلما أتيحت الفرصة لواحد من هؤلاء الأعيان توسيع أملاكه، إما على حساب الخواص من محكوميه أو على حساب الممتلكات المخزنية نفسها، وذلك تعللا بمختلف الأسباب ومنها استصدار الظهائر التي تخولهم تلك المنافع والاستغلالات كما ينص على ذلك مثال وارد في الظهير التالي

---

106 - J. Le Coz : op. cit., p. 361.

107 ـ مجموعة رسائل عزيزية، خ. ع. د 1695، رقم 79 / 6.



صورة جماعية لأعضاء الجمعية الخيرية بالرباط، أخذت لهم سنة 1930.
الجالس في الوسط هو عبدالرحمان بن محمد بركاش، عامل الرباط آنذاك.
وعن يساره، يرى الحاج أحمد الزبدي، سليل الزبدية المشهورة
بالعدوتين، ووالد الخليفة الأول لعامل الرباط وسلا، الحاج محمد الزبدي،
في السبعينات من القرن الحالي.

«خديمنا الأرضى القائد عيسى بن عمر العبدي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد وصل كتابك طالبا الإنعام على ولدك الطالب محمد بتنفيذ الانتفاع ببلاد المخزن المجاورة لمحل حراثته بقرب سيدي بوزغار في بلاد أولاد عمران من دكالة للتوسعة فيها وصار بالبال. فقد أنعمنا عليه بذلك وها ظهيرنا الشريف به يصلك طيّه والسلام في 26 جمدى الثانية عام 1325 / 6 غشت1907» [108].

وقد كانت أملاك المخزن تتعرض للنهب والاحتجان بقدر ما تبتعد عن مراكز النفوذ والمراقبة. ومن الإشارات الدالة على وجود الافتيات والاستيلاء في مختلف المستويات ما ورد في ظهير صادر عن السلطان مولاي عبد العزيز موجه إلى أخيه خليفته بمراكش بتاريخ 14 مايو 1906، يلفت انتباهه إلى أملاك كان المخزن قد أسند استغلالها إلى العلاف الكبير (وزير الحرب) امحمد الجباص. وقد بلغ إلى علم المخزن أن شيخ قبيلة تگانة بناحية مراكش آخذ في توسيع أملاكه بالاقتطاع من الملك المقطع للوزير [109].

وإذا كنا نتوفر على عدد من المعلومات التي تتعلق بأملاك رجال المخزن في البوادي، فإننا لا نتوفر إلا على إشارات قليلة إلى طرق استغلال هذه الأراضي وإلى أنواع الزراعات التي كانت تجرى فيها وإلى ما قد يكون مرتبطاً بها من تسويق للإنتاج.

بيد أن هنالك ظاهرة تدخل في هذا الباب قد ثبتت بما لا يتطرق إليه الشك، وهي ظاهرة استعمال نظام التويزة، وهي التسخير الجماعي لأبناء القبائل من أجل استثمار الممتلكات الزراعية. فقد كانت طريقة شائعة في القرن الماضي تمكن بها القابضون على أزمة السلطة من اقتصاد الشيء الكثير على حساب المشغلين في «عزائبهم» [110]. ولربما كان في اللجوء إلى هذه الأيدي العاملة التي تكاد تكون مجانية، بعض ما يفسر سيئة كبرى تتمثل في جمود تطور التقنيات الزراعية المستعملة [111].

---

108 - وثائق عيسى بن عمر العبدي..

109 - مجموعة رسائل عزيزية ، خ. ع. د 1695، رقم 79 / 112.

110 - J. Berque : Etude d'HistoireRurale Maghrébine. Edit. Internat., 1938, pp. 21-33.
R. Montagne : op. cit. , p 345.

111 - J. Berque : Terroirs et Seigneurs dans le Haut - Atlas Occidental. An. Ec. Soc. Civ. , 1951, 4ème trim., p. 478.

وفي حالة امتلاك موظف من خدام المخزن لأراض في منطقة مسقية، فإنه كان يجتهد، بمختلف الوسائل لكي يحصل على حصة من مياه الري من السواقي المجاورة لتلك الأراضي، ونجد ما يعزز هذه الفكرة في ظهير بعث به السلطان مولاي الحسن إلى محتسب مدينة مراكش بتاريخ 27 يونيه 1893

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله بن إبراهيم البوكيلي وفقك الله والسلام عليك ورحمة الله وبعد،وصل كتابك بأن لك ملك نوبات من الماء بعين تصاغت في شركة الخديم بودلاحة رحمه الله بنوبة ونصف وثمن ونصفه،ولما توفي حيزت لجانبنا العالي بالله من جملة أملاكه طالبا الانعام عليك بالاشفاع بها وصار بالبال والسلام في 12 حجة عام 1310 هـ» (112).

2) *ممتلكات في المدن*

كان لرجال المخزن أملاك عديدة متنوعة في المدن، ومما يدفع إلى ذلك أن الوسط الحضري هو المكان الأنسب لإظهار علامات الأبهة والترف التي كانت لازمة لحياة كبار وجهاء الدولة. فعندما يتوصل هؤلاء الوجهاء إلى الإثراء بحكم مناصبهم، يبادرون إلى تشييد أفخم الدور والقصور التي تلحق بها الرياض والأجنة في معظم الأحيان. وفي هذا الصدد نجد في الوثائق أمثلة من إشارات متكاثرة منذ منتصف القرن الماضي يُستفاد منها أن عددا من خدام المخزن قد اشتغلوا ببناء قصور في الجنوب الغربي لمدينة فاس، ومن بين هؤلاء أعيان من أسر المقري والتازي وابن سليمان وبنيس (113).

وتجدر الإشارة إلى أن بناء عدد من أحياء سكنى الأعيان في مختلف كبريات المدن المغربية يعود إلى هذا العهد. ففي مدينة مراكش كان حي رياض الزيتون الواقع بجوار حي القصبة وحي الملاح مقرا لسكنى الوزراء وعدد من كبار رجال المخزن. ففيه نجد دارسي سعيد وهو أخو الصدر الأعظم ابا احماد، وكان وزير الحرب في

112 ـ ظهائر حسنية، خ. ع. D3410، رقم 125.

فيما يتعلق بمسألة إلى نظام استغلال وتوزيع مياه السقي على المستحقين، يرجع إلى

J. Berque : Structures Sociales du Haut-Atlas. Edit. PUF., Paris, 1955, pp. 143-159.

P. Pascon : Cinq Documents d'Histoire sociale au milieu du XIXè siècle au sujet de la gestion hydraulique de l'Oued ourika-Haouz de Marrakech. Rabat, déc 1972, 45p.

(لقد كان الفقيد والباحث المقتدر بول باسكون قد تفضل، في وقته، بتمكيني من نسخة مرقونة من هذا البحث).

113 - R. Le Tourneau : op. cit., p. 178.

عهد السلطان مولاي عبد العزيز، وقد تحولت هذه الدار في أيامنا هذه إلى متحف لمنتوجات الصناعات اليدوية. وفيه نجد أيضا دار ابن داود وهو باشا سابق على مدينة مراكش في عهدي السلطان سيدي محمد والسلطان مولاي الحسن. وفي هذا الحي نجد دار القائد الكندافي وهو من كبار قواد الأطلس الكبير، كما نجد الرياض المنسوبة للوزير بوعشرين وكذا قصر الباهية الشهير (إتحاف، 1 391 ـ 392). ونذكر بهذا الصدد أن بعض موظفي المخزن قد شرعوا منذ العقد الخامس من القرن التاسع عشر في بناء دورهم بالاقتباس من النمط الأوربي ولاسيما في طنجة(114).

وقد عين في إطار هذه البناءات التي كلف بها رجال المخزن عدد من العملة والفنيين وتقدم لنا وثائق غميسة عددا من المعلومات المتعلقة بنفقات البناء والتكاليف الباهظة التي تطلبها. وعلى سبيل المثال نذكر أن بناء الصحن العظيم المغطى بالمرمر في وسط قصر ابا احماد بمراكش قد سهر عليه الأمناء المكلفون بجبايات المدينة وأموال المخزن وهم عبد الله بن داود (أخو باشا مراكش العباس بن داود في المدة 1894 ـ 1901) والعربي بنونة وأحمد الركينة. وقد استغرق الإنفاق على هذا البناء ثلاثة عشر شهراً (1896 ـ 1897). وبلغ ما أُنفق فيه 1.378.573 ريال. وكان الإنجاز لا يعدو مع هذا أن يكون توسيعا لذلك القصر الوزيري، فماذا كان مقدار كلفة البناء في أصله !(115).

وإلى جانب الدور والقصور كان رجال المخزن يملكون أموالا منقولة وأثاثا فاخراً. فقد سبقت الإشارة إلى ما وقعت مصادرته من ممتلكات أشعاش، وكان من جملتها عدد كبير من أنواع الملابس والثياب والزرابي وغيرذ لك من مواد الصناعة اليدوية الفنية المغربية، ومن الحلي النفيسة والمرايا... كما كانت ضمنها بضائع مجلوبة من أوربا ولا سيما انكلترا من بينها الأجواخ الفاخرة والزرابي والأواني الزجاجية والأواني الفضية والساعات الحائطية الثمينة (116).

ولم تكن ممتلكات رجال المخزن محصورة في ما ذكرناه من دور ومتاجر وأراض زراعية وأثاث ثمين، وإنما كانت تشمل أيضا عددا من المنافع المختلفة في المدن التي كانوا يباشرون بها مهامهم.

114 - J-L. Miège : op. cit., T 2, p. 284.
115 - G. Deverdun : Marrakech des origines à 1912. Edit. Techn. Nord - Afric., 1959, T. 1, pp. 542-544.
116 ـ محمد داود : المرجع السابق، ج 3، ص 310 ـ ص 340.



عبدالقادر بن محمد أشعاش التطواني
التجارة والأمانة في المراسي والعمالة.
سفير المغرب إلى فرنسا سنة 1261 / 1845، أي بعد وقعة إسلي.

3) *العبيد وأنواع الاستخدام*

كانت الأسر الميسورة في مغرب القرن التاسع عشر تحتضن خدما من العبيد، ولم يكن ذلك مقصورا على عائلات كبار موظفي المخزن. وكان عدد هؤلاء الخدم في كل عائلة يختلف تبعا لسعتها وثروتها، وكان للخدم من العبيد مكان راسخ في التقاليد الاجتماعية لذلك العهد(117).

ولربما وجب إعمال التمييز بين العبيد والخدم العاملين في بيوتات الوزراء والكتاب والأمناء من رجال المخزن بفاس أو مكناس أو تطوان مثلا وبين أولئك العبيد المسخرين في خدمة كبار القواد في البوادي أو في خدمة بعض المرابطين من أصحاب الزوايا. ويقوم التمييز الذي تحتمه بعض الدلائل على الفرق في المعاملة والمآل الذي ينتظر هؤلاء أو أولئك.

فمن القواد الكبار من وسع مناطق نفوذه مع امتداد القرن الماضي، كما فعل الكلاويون والمتوكيون والكندافيون، وبذلك التوسع في النفوذ زادت ممتلكاتهم وزادت تبعا لذلك حاجيتهم إلى أيد عاملة قارة لتأطير أعمال استغلال تلك الممتلكات التي تعبأ القبائل للاشتغال فيها في نطاق "التويزة القائدية"، وهذا ما دفعهم إلى شراء مآت العبيد في أسواق تارودانت ومراكش وغيرهما من أماكن النخاسة، وكان أولئك الرؤساء يوطنون العبيد في القرى المجاورة للأراضي التي يراد استغلالها في الزراعة(118).

ومن أولئك العبيد الذين تم شراؤهم فئة تستجيب لمواصفات خاصة يُحال أفرادها إلى خدمة البيوت كمسخرين في الأشغال اليومية المختلفة ومن بينها خدمة زوجات الرؤساء ولا سيما ذوات الحظوة عندهم. وقد وردت الإشارات إلى أن بعض هؤلاء الرؤساء كان في دورهم، إلى جانب زوجاتهم الأربع الشرعيات، عدد آخر من النساء في أوضاع مختلفة. ومن ذلك أن مسعود المتوكي مثلا، وهو عم عبد الملك المتوكي، كان عنده في بيته من النساء ما بين خمس وعشرين وثلاثين في إبان الحركة الثانية التي قام بها السلطان مولاي الحسن إلى سوس(119).

---

117 - J-L. Miège : op. cit., pp. 91 - 93.
R. Le Tourneau : op. cit., pp. 200 - 203.

118 - R. Montagne : op. cit., pp. 345 et 360.

119 - Dr. L. Arnaud : op. cit., p. 68.

وهذا يعني أن أشغال دار القائد تتطلب عددا من المسخرين من رجال ونساء، مع العلم بأن دار قائد بوابوض لم تكن في هذا الإبان قد بلغت أوج قوتها السياسية والاقتصادية التي عرفت بها فيما بعد.

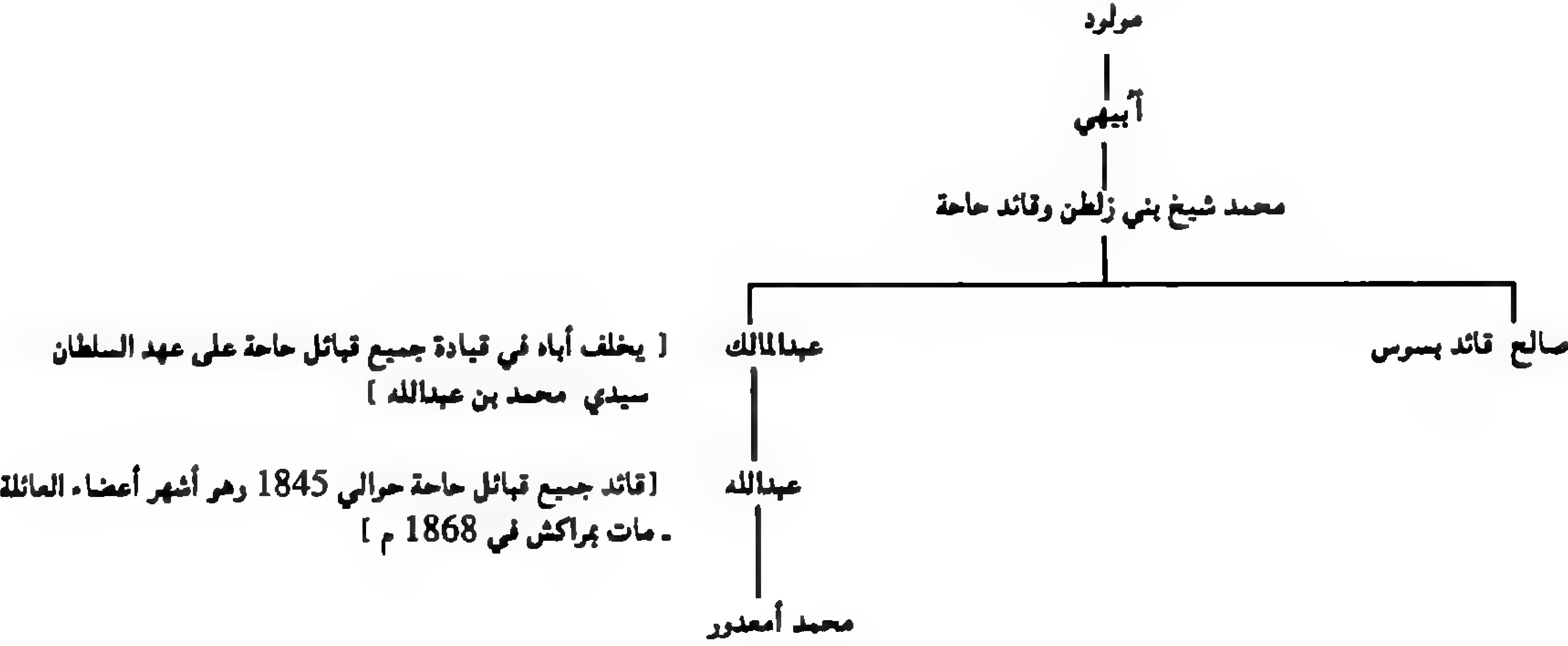
وقد كان جار المتوكين ومتقدمهم في الرئاسة القائد عبد الله أُوبيهي الحيحي يسخر مآت من العبيد في فلاحة أراضيه. وعلى منواله في توسيع التملكات واستثمارها بأيد عاملة من العبيد نسج من جاءوا بعده من قواد الأطلس والدير الذين استعملوا نفوذهم المخزني في تلك الممارسات على أوسع نطاق ممكن[120].

أما في بيوتات كبار رجال المخزن فكان يعيش عدد من العبيد من الجنسين، وكانوا مستعملين في أنواع مختلفة من التسخيرات. ولكن ظروفهم كانت على وجه الإجمال أقل محنة وعسرا من ظروف أشباههم العاملين في خدمة كبار "الفيوداليين" على طول البلاد وعرضها. وحتى عدد هؤلاء لم يكن على ما يبدو، بالعدد الكبير. فعلى سبيل المثال نذكر أن عامل تطوان الحاج عبد القادر أشعاش، الذي سبق أن ذكرنا ما تعرض له من زوال مفاجئ للحظوة التي كانت له عند السلطان مولاي عبد الرحمان، لم يكن يتوفر سوى على خمس عشرة من الإماء وثلاثة عشر من العبيد الذكور.

ولكن هذا التفاوت النسبي لا ينفي أن حياة الترف التي اعتادها كبار خدام المخزن كانت مدهشة. فمن وجوه هذه النعمة أن عدد من كان من الأفراد في كل بيت من بيوتهم كان يقدر بعشرات النساء والمسخرين والأطفال.

120 - R. Montagne : op. cit., p. 381.

عائلة أبيهي



مصادر :

محمد المختار السوسي : إيليغ، 1966، ص 272 وما بعدها.

محمد بن سعيد الصديقي : إيقاض السريرة...، د. ت.، ص. 154 ـ 16، ص. 90 ـ 91 وص 99.

Montagne (R) : Berbères...، 1930، ص. 379 ـ 383.

الفصل الثاني
أصل ثروات رجال المخزن

1) استغلال السلطة السياسية والإدارية

ليس من الصعب على من نقب في الوثائق الخاصة، والمحلية بالدرجة الأولى، أن يتبين على وجه العموم، أصول ممتلكات رجال المخزن سواء في البوادي أو المدن. وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على واقع قد يغفل عنه كثير من المهتمين بالموضوع حيث يميلون إلى الاستنتاج، على التو، بأن كل ما تملكه هؤلاء كان غصبا وباستعمال السلطة والنفوذ. بيد أن تتبع تاريخ العائلات المخزنية في القرن التاسع عشر يفضي إلى الاقتناع بأن أغلبيتها الساحقة ذات جذور ممتدة في الزمن، وبالتالي فإن ثرواتها متوارثة جزئيا وأنها وقعت تنميتها في الظروف المتاحة في القرن الأخير.

ولا تنفي هذه الملاحظة العامة وقوع الغصب من طرف القواد والشيوخ ولا سيما بالنسبة لامتلاك الأراضي في البوادي، وقد يكون وقع صراحة في نطاق ضيق لأن القوات الاجتماعية تدافع عن نفسها. وكان من الناحية الشكلية تزكيه ببيوع صورية موثقة يلعب فيها تواطؤ كتاب الإشهاد "العدول" وبعض القضاة دوراً هاما، وتؤدي إليها ظروف معقدة كاستغراق الذمة والتأخر في رد الديون المقدمة في ظروف المحاصيل الرديئة أو المجاعات، ولربما كان الغصب الصريح نادرا، بينما كان البيع تحت الضغط أكثر اطرادا.

وبصفة عامة فإن مناصب مخزنية كأمانة المرسى أو أمانة العشور أو القيادة في البادية قد مكنت متوليها من تكوين الثروات الخاصة أو الزيادة فيها بسرعة غير عادية.

وقد سبق أن رأينا أن أمينا اجتمعت له عدة مهام مثل محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي قد صار مرموقا في بلده، وأن انشغاله بأموره الشخصية ومصالحه الخاصة لم يكن أقل من انشغاله بأمور الخدمة المخزنية. ولا يخلو مثل هذا الاهتمام في بعض الأحيان من نزوع إلى استعمال الوجاهة والنفوذ، وعلى سبيل المثال نجد الأمين المذكور، وذلك عام 1892، يتهافت على شراء قسمة من جنانين قبل أن تتم التسوية النهائية لتركة المالك الهالك، ويرفض حق الشفعة لأحد الوارثين. ولم يتراجع الأمين عن عزمه إلا بعد أن تدخل السلطان مولاي الحسن حيث كتب إليه يثنيه عن فعله ويهيب به إلى التزام جانب الحق والصواب [121].

121 ـ ظهائر حسنية...، رقم الوثيقة 93، بتاريخ 30 شتنبر 1892.

ومما يتصل بهذه الظروف التي يقوى فيها التملك والاستبداد، أن كبار الخدام المخزنيين قد يتحايلون على الرقابة المخزنية نفسها من أجل تحقيق مصالحهم، فمن ذلك مثال يتعلق بالأمين البوكيلي المذكور، فقد كان له مساعد يحضر معه جميع العمليات المتعلقة بمهامه كنائب في تجارة السلطان، وهذا المساعد يسمى المختار الصبان، ولكن الأمين استبعده شيئا فشيئا واستبد وحده بأعمال البيع والشراء التي من ذلك القبيل، وكانت تتم في الواقع لحساب السلطان، وهذا ما تطلب من السلطان مرة أخرى التدخل لإنصاف الصبان الذي اشتكى من تلك المعاملة، فصدر الأمر للأمين بأن يحرص على إشراك صاحبه فيما انتدبا له معا وألا يتصرف في شيء بدون علمه أو في غيابه. بل إن الأمر صدر إلى الأمين بأن يمكن مساعده من نسخ عقود بيع جميع الغلال التي وقع تفويتها في المدة السابقة ومنذ تعيينه. ومثل هذه الإشارة تقوي الظن بوجود حذر إزاء سلوك هؤلاء الموظفين [122].

وقد كانت هذه الوضعية طبيعية في ذلك السياق حيث إن المنصب الذي يحتله الخديم المخزني يؤهله لمسئولية إدارية محلية، كما ييسر له الفرصة ليكون رجل أعمال نشيط لحسابه الخاص. وهذا الموقع المزدوج يؤدي إلى أنواع من الالتباس التي يفضح بعضها المراقبة المخزنية المحلية نفسها. فالظهير الذي نورده أسفله وهو موجه إلى الأمين المذكور، يبين تصرفا ينم على إرادة تنمية المصالح الخاصة بجميع الوسائل الممكنة، ومن خلال هذه النازلة تتكون لدينا فكرة أخرى عن ظروف تكوين العاملين في المخزن للمتلكاتهم وثرواتهم الخاصة.

فقد كتب السلطان إلى الأمين رسالة جاء فيها

«خديمنا الأرضى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد أخبر الخديم بن داوود بتماديك مع شركائك على الامتناع عن طحن الزيتون الذي لكم بمعصرة باب الخميس ومعصرة حومة القصور رغبة في خسارة المكتري الذي زاد الثلث حيث لم يساعدكم هو على تولية كرائهما لكم بخمسين ريالا ربحا. وعليه، فنامرك بطحن الزيتون المذكور وإلا فتحسب خسارته عليك وعلى شركائك، إن كان التقاعد منكم عليه لأجل ذلك والسلام في 10 صفر عام 1309» [123].

122 ـ المرجع السابق، رقم الوثيقة 19، بتاريخ 15 شتنبر 1891.
123 ـ ظهائر حسنية، خ. ع. د 3410، وثيقة رقم 93.

وبعد هذا التاريخ بعام واحد، أي في دجنبر 1892، قام المحتسب المذكور بتوجيه الاستدعاء إلى عمال معاصر الزيت بمراكش ليحضروا إلى محكمته، ولما حضروا أملى عليهم شروطا جديدة تتصل بعملهم وأعلمهم بأن رواتبهم ستخفض بقدر كبير بالنسبة لما كانت عليه في عهد المحتسب السابق. وعلى عكس هذه الشروط المفروضة على العمال، قام المحتسب بسن عرف جديد يحابي كثيرا أرباب المعاصر. ولا يستغرب عمله هذا إذا علمنا أنه كان مهتما بصفة شخصية بهذا النشاط الذي كان مصدراً من مصادر ثروته.

وفي الوثيقة التي استخرجنا منها هذه المعلومات، وردت أسماء "البدَّادَة" أي الواقفون على العمال، وعددهم ستة عشر، كما ورد فيها اسم الحي الذي كانت توجد به معاصر الزيت التي كانوا يشتغلون بها. وتتضمن من جهة أخرى العناصر المتعلقة بالمسنون، الجديد أو العُرف المتبع، في عملهم فيما يخص الأجور التي حددها المخزن سواء للبدادة أو لأصحاب المعاصر

أجر البدادة فلوس 50. زيت 03 أرطال. فيتور 02 صاع.

وعليهم تنظيف الأماكن وإدخال حبوب الزيت إليها.

أصحاب المعاصر فلوس 25. زيت 06 أرطال. فول (لأكل الثور) ربع رطل. التبن فردية.

والعمل في كل دخلة خمسة أيام[124].

وقد تضمنت هذه الوثيقة أسماء عدد من وحدات الوزن والكيل من قطع النقود المغربية. ولمزيد من المعلومات نحيل على بعض الدراسات التي ظهرت في هذا الموضوع[125].

وفي هذا الصدد نشير إلى أن الرطل وحدة للوزن تختلف قيمته بحسب المواد الموزونة ومن منطقة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال كان الرطل في فاس في هذا العهد

---

124 ـ حسب وثيقة غير منشورة في حوزة المؤلف، بتاريخ 30 شتنبر 1892، حُررت بمحكمة المحتسب وبحضر أرباب صناعة الزيوت بمراكش.

125 ـ يرجع فيما يتعلق بهذا الجانب إلى :

- R. Le Tourneau : op. cit., pp. 276 - 283.

- جرمان عياش : جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860. ضمن مجموعة سبق ذكره، الدار البيضاء، 1986، ص. 79 ـ ص. 120.

يساوي 759 غراما. أما الأوقية فكانت تطلق على عملة تساوي أربع موزونات، والموزونة الواحدة في القرن التاسع عشر كانت تساوي 24 فلسا. وكانت الفلوس والموزونات عملة برونز لم تفتأ قيمتها تتدهور طيلة القرن الماضي.

ومهما يكن الأمر، فإن عمال المعاصر قد نقصت أجورهم نقصا فادحا، فقد كان كل واحد منهم يقبض في أجره عن خمسة أيام 17 أوقية نقدا و5 أرطال من الزيت. ولم يعد بعد هذا التقنين يتلقى أكثر من 50 فلسا و3 أرطال من الزيت.

إن الأمثلة المشابهة لما أوردناه متعددة، وهي تبين أن المتولين لمناصب الخدمة المخزنية في المستوى المركزي أو المحلي يسعون بكل الوسائل إلى الاستفادة الشخصية من مواقعهم في المسئولية، سواء في التعامل فيما بين المتولين في درجات هرم المسئولين أو في التعامل مع عامة الناس.

وقد تحدث ميشو بيلير عن مثال عامل مدينة القصر الكبير الذي كان في أعوام التسعين من القرن الماضي، يستخلص من سكان المدينة مقدارا من المال يزيد عشرين مرة عن القدر المطلوب من هدية السلطان بمناسبة كل عيد من الأعياد الإسلامية الثلاثة الكبرى[126].

2) *منصب أمين الجمارك*

يعتبر منصب أمين "الديوانة" من أكثر المناصب جلبا للمال. ومن الأسر "البورجوازية" التي شغل أبناؤها مناصب الأمانة وما يشبهها من المناصب القائمة على الخبرة في دواليب المخزن المغربي في القرن التاسع عشر، أسرة التازي التي كانت لها مرتبة ممتازة في هذا الشأن. فأهل هذه الأسرة، كما يدل على ذلك اسمها من مدينة تازة، ولكنها نزلت فاسا منذ عدة قرون. وقد تفرع التازيون الذين بفاس فروعا تختلف قوة الوشائج التي بينها، وقد كانوا في أواخر القرن الماضي ثمانية عشر فرعا تنتمي إلى أوساط اجتماعية واقتصادية متنوعة، وكان منهم العلماء كما كان منهم الصناع والتجار على أقدار مختلفة من الثروة والغنى.

---

126 - Michaux-Bellaire : Les Impôts Marocains, Arch. Mar., 1904, Vol. I, p. 62 et suivantes.

وكذلك :

نعيمة هراج التوزاني : "الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290 هـ - 1311 هـ / 1873 م - 1894 م). مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب. منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979.

أما التازيون الذين يعنينا أمرهم بما أنجبوا للمخزن من أمناء المراسي مع توالي الأجيال فهم النازلون في أعوام التسعين من القرن التاسع عشر بحومة العقبة الزرقاء من عدوة القرويين بفاس. كانت أسرة على جانب ملحوظ من اليسر ونفوذ الكلمة، غالبية أبنائها من التجار ومن موظفي المخزن العاملين بصفة خاصة في شئون الخبرة والمال ودواوين الإدارة.

وفي عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان وعهد مولاي الحسن وعهد مولاي عبد العزيز تولى عدد من هؤلاء التازيين مناصب الأمانة في مختلف المراسي المغربية، وكان منهم أمناء في آن واحد بطنجة وبالعرائش وبالدار البيضاء وبالجديدة وبالصويرة وبأسفي. وقد عددنا من بينهم ثمانية من الاخوة وأبناء العمومة ممن كانوا يزاولون أمانة المراسي حوالي 1890، دون غيرهم ممن كانوا في غير ذلك من المناصب. وهم محمد الخير وأحمد وهما أخوان لأم، وعبد الكريم والتهامي والمدني وعبد الوهاب، وهم إخوة لأم ثم إدريس وأبو بكر وهما أخوان لأم[127].

ويؤكد مؤلف "*زهرة الآس*" مرارا أن منصب أمين المرسى طالما عاد على متوليه بالخير والغنى، فهو يقول :

«... وأما ثالث الأبناء الأربعة الحاج المدني بن عبد السلام المذكور، فكان رجلا ذا ثروة لاستخدامه في مناصب النفع، أمينا بثغر الدار البيضاء ونحوها وكان سكناه بفاس... وخلف ابنيه التاجرين البارين السيد محمد ضما والحاج عبد السلام سمى جده وتوفي أولاهما حريقا في البحر لأنه توجه لحج بيت الله الحرام مصحوبا بولده البار سيدي مُحمد وحيث ركب البحر في بابور من مانط ولعله كان حاملا لبارود أو ما هو أعظم منه ككور الدمنيت [هكذا] فأوقدت النار في البابور فكان من قدر الله ممن عمه الحريق السيد محمد المذكور رحمة الله عليه وسلم ولده المذكور. فاتح قعدة 1326». [128].

ثم يذكر شخصا آخر من هذه الأسرة نفسها فيضيف :

«وأما رابع الأبناء الأربعة السيد عبد الوهاب التازي المذكور فاستخدم أمين بالمراسي فكانت له ثروة عظيمة فاشترى العرصة الكبرى ذات الدار المعروفة للوزير

127 ـ محمد بن هاشم الكتاني : زهرة الآس في بيوتات فاس، مخ. خ. ع. ك 1281، ص. 394 ـ ص. 425.
128 ـ المرجع السابق، ص. 420.

المرحوم الحاج المعطي بن العربي الجامعي الآتي ذكره في حرف الجيم التي بدرب الحرة من طالعة فاس وبقي على حالته إلى أن توفي في حجة حرام عام 1327»[129].

وقد توفي الشخص المعني هنا حوالي 1909، ولا يفوت القارئ أن يتنبه في هذا القول إلى ترتيب الوقائع المذكورة وتدرجها فهو يقول

«وخلف أبناء سبعة بموحدة (يتعلق الأمر بالحاج عبد الكريم التازي الذي توفي سنة 1294 وبحوزته هو وأخيه عبد الوهاب وعائلتهما ظهير توقير واحترام بتاريخ 15 رمضان 1292) التجار البررة السيد محمد الشيخ والسيد محمد الطيب الشقيقين والمنفرد السيد الطاهر والسيد مَحمد فتحا والحاج عمر الشقيقين وعبد اللطيف وعبد الرحمن المنفردين. فعبد الرحمن هاذا درج بدون عقب ومن عداه أقبلت عليهم الدنيا بقدر انحياشهم وتوغلهم في المخزن السعيد فانقادت عليهم بدرب رمام وجرت دياب منهم وأرخت عنان تديها لهم فشرب كل على قدر منصبه ما عمه وعج متعلقاته القريبة والبعيدة فأولهم السيد محمد الشيخ بلغ في الثروة الغاية وفي المنصب المخزني النهاية....»[130].

إن مما لا شك فيه أن منصب أمين المرسى لم يكن بالنسبة لبعض من تولوه سوى مرحلة من جملة الدرجات في الترقية الإدارية والحكومية لرجال المخزن، ومن الأمثلة على ذلك أن محمد بن عبد الهادي زنيبر السلاوي الذي أثرى حوالي 1890 من التجارة مع دور مانشيستر ومن التولية في أمانة مرسى العرائش، قد اشترى منصب أمين المستفاد بمراكش، وتمكن في ثلاث سنوات من أن يصير محتسبا في هذه المدينة، واستطاع خلال ثمان سنوات أن يجمع هذه الوظائف كلها وصار صديقا للصدر ابا أحماد ثم حاز ود الوزير المهدي المنبهي، وتوصل في هذه الظروف إلى جمع ثروة عظيمة[131].

وقد أعطت أسرة أخرى من مدينة سلا، وهي أسرة حصار، عددا من موظفي المخزن شغلوا مناصب أمناء المراسي في القرن التاسع عشر. وكان سي محمد حصار أشهرهم، وقد كان جده سي قاسم بن الحسن حصار من كبار تجار سلا، وكان أبوه الحاج عبد الله حصار قد شغل منصب أمين مرسى العرائش وأمين مرسى

129 ـ المرجع السابق، ص. 421.

130 ـ المرجع السابق، ص. 402.

131 - J. Cousté : op. cit., pp. 35 - 36.

أسفي على الخصوص. وقد أصهر سي محمد حصار بإحدى أخواته إلى وزير المالية عبد السلام التازي الرباطي، وبعد هذه المصاهرة الغالية أتيح له تولي أمانة المراسي في كل من الجديدة وأسفي والعرائش والدار البيضاء. وقد تمكن خلال تولياته في هذه المناصب من جمع ثروة قدرت بمليون ونصف مليون من البسيطات [132].

وهكذا صارت أسرة آل حصار من كبريات العائلات المخزنية في سلا. وقد أصهر منهم سي محمد المذكور بإحدى أخواته إلى السيد الطيب الصبيحي الذي كان هو أيضا أمينا في عدة مراس هي أسفي والعرائش والدار البيضاء والصويرة والجديدة والرباط، وهو الذي تولى في أواخر القرن باشوية مدينة سلا[133].

3) *سيرورة الإثراء وظروف الأزمة*

عرف المغرب طيلة القرن التاسع عشر أزمات فلاحية شديدة متوالية، وقد اكتست الأزمة مظاهر متعددة مثل ما وقع في عام 1825 وفي عام 1850 وفيما بين 1865 و1869 عندما اتخذت الأزمة مظاهر متعددة، فقد وقع قحط شديد نجمت عنه محاصيل رديئة فانعدمت الأقوات فوقعت المجاعة وتزامن معها في عدد من الحالات ظهور أوبئة معدية [134].

وقد اطرد في مثل هذه الظروف العصيبة قيام المتمولين وبعض رجال المخزن بنشاط يتمثل في تقديم القروض للتجار وفي عقد الصفقات والشركات الفلاحية مع المضطرين. ومن الطبيعي أن يقع بالنسبة لصغار الفلاحين عجز عن أداء الدين المترتب عليهم، وبذلك تؤدي عمليات القرض والشركة بشكل متدرج بطيء لا محيد عنه إلى سلب ملكيات الآخرين. ومن المحقق أن تفويتات كبرى في الممتلكات قد وقعت في الأزمة التي عرفها المغرب ما بين 1878 و1885.

ونستطيع أن نخرج بفكرة واضحة عن هذه الظاهرة من نص ظهير مؤرخ بما يوافق 18 غشت 1883 حيث يتحدث عن وقوع خصاص في الحبوب بمراكش، فاغتنم

132 ـ نفس المرجع، ص. 46.

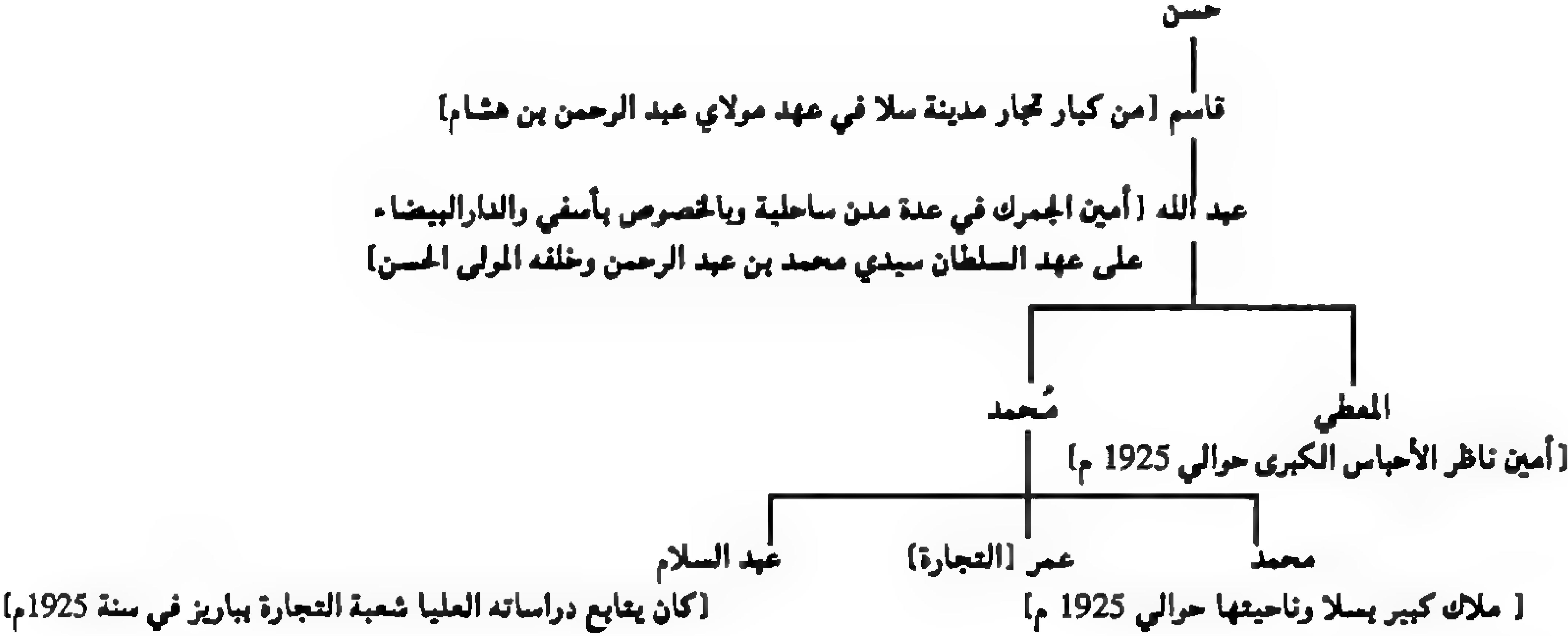
133 ـ نفس المرجع، ص. 46 ـ ص. 48.

للمزيد من المعلومات حول هذا الجانب وغيره مما يمس الفئات الاجتماعية بمدينة سلا، في القرن الماضي، يرجع إلى :

Kenneth - L. Brown The Social History of A Moroccan Town Sale 1830 - 1930, Ph. D., Univ. de Californie, Los Angeles, 1969, pp. 249 - 330.

134 - J-L. Miège : op. cit., T. 2, pp. 39, 240, 540 et suivantes.

عائلة حصار



المصادر :

ابن زيدان، إتحاف...، 1929، ج 4، ص. 111 وما بعدها.

Cousté (W)، ...Grandes Familles، 1931، ص. 66 وما بعدها.

تجار الحبوب بالجملة تلك الفرصة للقيام بمضاربات، ولم يتدخل المحتسب للحيلولة دون هذا الاحتجان لأنه كان على ما يبدو مستفيدا منه، وقد جاء في الظهير المذكور

«خديمنا المحتسب الأرضى مولاي عبد الله بن إبراهيم البوكيلي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد بلغنا الاكباب من تجار الاحتكار على تجمل الحب والاكثار من شرائه، ومن الضيق وعدم الاهتمام بالمسلمين مع أن الاهتمام بذالك والكشف عنه، بعض من أبعاض خطتك اخللت به. وعليه، فنامرك أن تمنع من يشتري منه الجملة كائنا من كان، الا ما أمرت به لجانب المخزن بقصد الجيش السعيد المُعد للدرء ونفع المسلمين لاقتياتهم. وأما بقصد التجر [هكذا] فيه واحتكاره المنهى عنهما فلا والسلام في 16 ذي القعدة الحرام عام 1300» [135].

وقد كانت سنة 1878 من أعوام القحط والنقص الفادح في الأقوات، وفيها هلك رجال من كبار خدام المخزن منهم الحاجب موسى بن احمد ومنهم قائد مشور المولى عبد الرحمان بن هشام وابنه سيد محمد والوالي على فاس ثم طنجة، الجيلاني بن حم. وفيها استطاع رجل من أعيان الغرب من دوار التفاوتية أن يحقق مضاربة كبرى، إذ أسلف لأهل بلده زرعا وأخذ في ضمانة رده وثائق ممتلكاتهم، ولما عجزوا عن تسديد ماعليهم استولى على تلك الأراضي وسلبها أصحابها بين عشية وضحاها.

وفي نفس العام تمكن تاجر من القصر الكبير من تملك حوالي أربعمائة هكتار شمالي سوق أربعاء الغرب أدى ثمنها بأكياس من الحبوب كان أسلفها لصغار فلاحي تلك الجهة[136].

4) *تداول الثروات.*

كان المنصب الحكومي يوفر لصاحبه النفوذ والسلطة كما كان يتيح له اقتناء أموال منقولة وعقارات يحصلها في غالب الأحيان مما للدولة أو مما للجماعة. ولكن تحصيلها يعرضه في ذات الوقت لنكبات محققة. فكثيراً ما تدخل السلطان بنفوذه القوي وعزمه النافذ ليرد الأمور إلى نصابها فيصير رجلا من حاشيته أو من رجال

---

135 ـ ظهائر حسنية.... وثيقة رقم 29.

136 - J. Le Coz : op. cit., p. 299 et suivantes.

انظر كذلك :

محمد الأمين البزاز : تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر : أطروحة الدولة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1929، ص 119، 163، 193 و237.

حكومته بين عشية وضحاها من مُتْرعات مُستَبِد إلى واحد من سائر الناس بعد تجريده من كل ما احتجنه من الأملاك.

ويستقرأ من حالات متعددة أن الأشخاص ذوي الأصل المتواضع أو الذين كانوا من العبيد والخدم، إذا أثروا وكبر نفوذهم كانوا أكثر تعرضا للنكبات من الأشخاص المخزنيين المتأصلين من الارستقراطية أو من البورجوازية الحضرية. وإذا وقع التغاضي عن أفراد الصنف الأول في حياتهم فإن "تتريكهم" بعد وفاتهم يجعل أموالهم تعود إلى المخزن، وينجم عن ذلك سقوط أسرهم في عداد عامة الناس، وقد تصيب أبناءهم خصاصة وفقر مذقع. ومن الأمثلة على هذه الحالة ما جرى لأسرة الوزير أحمد بنموسى، حتى إن والتر هاريس علق على نكبتها قائلا "طرد المخزن أسرة أبا أحماد وصارت إلى الفقر والجوع. وأخذ منها عبيدها ليضموا لخدمة السلطان أو ليباعوا، وضمت أملاكها لأملاك المخزن. إن هذا داخل في العرف المعمول به. فكل أملاك كبار خدام المخزن تصير أملاكهم إليه إذا هلكوا"(137).

وهنالك عوامل أخرى تؤدي إلى زوال الثروة والجاه عن رجال المخزن، منها كثرة البنين والبنات في عائلة واحدة. ومن الذين خلفوا ذرية كثيرة أحد وزراء السلطان مولاي عبد الرحمان، وهو محمد بن إدريس الذي ترك بعد وفاته في شهر دجنبر 1847 ثمانية عشر من الأولاد الذكور دون الإناث(138).

ومن العوامل المدمرة للعائلات المخزنية كذلك المنافسات بين الأطراف التي تتقاسم النفوذ في صفوف المخزن. ولطالما ناصب بعضهم بعضا العداء الشديد، وإذا تمكن شخص في منصبه وأحس من نفسه القدرة على البطش في وقت من الأوقات لم يتردد في تنحية من يعتبرهم من أعدائه من السلطة، ولم يتوان في الإجهار على مقدراتهم المادية والمعنوية. ومن الأمثلة على ذلك تلك النهاية المفجعة التي عرفتها أسرة الجامعي بالأعمال الانتقامية للوزير ابا احماد على إثر وفاة السلطان مولاي الحسن وتولية ابنه مولاي عبد العزيز. وسنعود لذكر هذه الواقعة بشيء من التفصيل في القسم الأخير من هذا البحث.

137 - Walter - B. Harris : Le Maroc Disparu, Libr. Plon, Pari, 1929, pp. 38 - 39.

138 ـ محمد بن هاشم الكتاني : المرجع السابق، ص. 218.

القسم الرابع
مونوغرافيات

تقديم

إن الوقوف بالدراسة عند حالات بعينها في مثل موضوعنا له فوائد متعددة، فهو في صلب المنهج التاريخي الذي يبصرنا بآليات الحركية الاجتماعية ويمكن على الخصوص من فحص مدى مصداقية التعميمات التي وردت في هذا البحث العام. فإذا ما تبين أن تلك التعميمات أو بعضها على الأقل يتطابق مع الحالات العينية المدروسة جاز القول بنوع من المطابقة، وإذا ظهر عكس ذلك وقع الاكتفاء بإطلاق فرضيات لا غير.

فمن الناحية النموذجية يتوجب أن تقوم دراسة الحالات على عينة تأخذ بعين الاعتبار متغيرات متعددة، والمتغيرات المقصودة هنا هي الفترة التاريخية والأصل الاجتماعي للعائلات وطبيعة السلطة التي تأتت لكل منها ونوع الوظائف التي قامت بأعبائها.

إن انعدام دراسات سابقة مفصلة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بموضوعنا وصعوبة الوصول إلى مزيد من الوثائق الضرورية يعد من العوائق التي لا تسمح باستعمال هذا المنهج إلا في نطاق جزئي محدود.

فمن المؤكد أن الأمثلة التي سنقدمها قد لا تكون كافية في إقناع الباحثين المحققين الراغبين في استقصاء الوصف المبني على كثرة الوثائق، ومع ذلك فلا غضاضة من الاقتصار على إعطاء أمثلة تستكملها، أبحاث لا حقة سعيا لتطبيق تام للمنهج المشار إليه.

وقد راعنيا في دراسة هذه الحالات المعايير التالية

1) ***الفترة التاريخية***

لم تستمر في خدمة المخزن على امتداد القرن التاسع عشر سوى عائلة واحدة هي عائلة ابا احماد. أما العائلات الثلاث الأخرى التي اخترناها فلم تظهر في حلبة السياسة المغربية إلا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، ونقصد بها عائلة بليمني بوعشرين وعائلة بريشة وعائلة عيسى بن عمر العبدي.

2) الأصل الاجتماعي

تشمل دراسة الحالات النموذجية التي اخترناها عائلات عريقة في المدن كحالة عائلة بوعشرين وعائلة بريشة وعائلات من أصل قروي كعائلة عيسى بن عمر وعائلات لها ميزة التأصل في جيش البخاري كعائلة ابا احماد.

3) طبيعة السلطة

وتتنوع الحالات المختارة من جهة أخرى بحسب طبيعة السلطة الممارسة من بعضها مثل العمال ومن بعضها الآخر مثل ذوي المناصب العليا في الحضرة المخزنية، وفيها العلماء وذوو الأدوار السياسية أو العسكرية، ومن رجال المخزن من اجتمعت له مهام متعددة متنوعة مما ذكرنا.

أولا : عبد الكريم بريشة (1246 ـ 1315 / 1830 ـ 1897) : التجارة والدبلوماسية.

ينتمي عبد الكريم بريشة إلى إحدى كبريات الأسر العلمية. فقد كان من أجداده قضاة بفاس وتطوان. ولكنه عزف عن تلك الطريق واختار وهو في سن الثالثة والعشرين أن يتعاطى التجارة [139].

ولدراسة حالته أهمية من عدة أوجه فهو مثال ابن الحاضرة الذي أثرى من التجارة، وقد أضاف إلى ذلك نجاحه في كسب مكانة في صفوف كبار رجال المخزن، كما أن مثاله يؤكد ما لعلائق المصاهرة من أهمية في الترقي الاجتماعي ويعطي مثالا آخر من أمثلة الأشخاص الذين عاشوا عصراً تعرض فيه المغرب للآثار الأولى للتدخل الأوربي بكافة أشكاله.

ويمكن للدارس أن يميز في حياة بريشة العملية مرحلتين متميزتين، ففي مرحلة أولى ممتدة إلى غاية 1870 اقتصر على مزاولة التجارة لحسابه الخاص. ففي 1853 غادر المغرب قاصدا مصر للتجارة في السويس، ثم تاجر في جدة، ولكنه استدعي مرتين من قبل المخزن ليتولى منصب الأمين في مرسى الدار البيضاء سنة 1857 ثم في تطوان سنة 1867.

وقد كا نت له أعمال تجارية في المغرب حيث أقام محلات للبيع في كل من تطوان وفاس والجديدة ومراكش. وكان من معاونيه صهره اللبادي، وهو بدوره ينتمي

139 ـ أحمد معتيتو : السفير المغربي عبد الكريم بريشة، مجلة دعوة الحق، عدد 4، ابريل 1971، ص. 161 ـ ص. 172.



سفارة مغربية بمدريد (يناير 1895)
الشخص الجالس في الوسط هو الأمين والدبلوماسي
الشهير الحاج عبدالكريم بريشة التطواني.
وقد جلس إلى يمينه، وزير الخارجية فيما بعد، السيد عبدالكريم بن
سليمان الفاسي مستشار السفارة وكاتبها.

إلى أسرة من كبار التجار التطوانيين، ومحمد الصفار، وهو تطواني كذلك وقد كان فيما بعد من أعضاء الوفد المغربي في مؤتمر الجزيرة الخضراء.

أما في خارج المغرب فكان بريشة يملك محلات تجارية في ما نشيستر وفي جدة ومصر. وكانت معاملاته التجارية تحمله في كثير من الأحيان على القيام بأسفار تطول مدتها أو تقصر في الخارج. ولو تمكنا من الاطلاع على وثائق عائلة بريشة لتوفرت لنا معلومات أكثر دقة تتعلق بأهمية هذه التجارة وبأنواع البضائع التي كانت تجري فيها المعاملات.

والمحقق هو أن عبد الكريم بريشة قد استفاد أرباحاً طائلة في مدة مزاولته للنشاط التجاري، فقد ظهر إثراؤه وصار معروفا من لدن الحكام المخزنيين، كما اكتسب خبرة من احتكاكه بتجار البلدان الأجنبية، وتمكن خلال رحلاته إلى الخارج وزيارته لبلدان أوربا من القدرة على أن يتكلم بدون مشقة الإسبانية والأنجليزية والفرنسية. وبهذه المؤهلات كان إسهامه في المهمات الدبلوماسية إسهاما قيما بالنسبة للمخزن. وهذا ما يفسر اعتماد خدماته على عهد السلطان مولاي الحسن والسلطان مولاي عبد العزيز حتى صار من أهم القائمين بمعالجة العلائق الدبلوماسية مع أوربا عامة ومع إسبانيا على وجه الخصوص (إتحاف، 1 378 ؛ 2 330 ؛ 5 419)، ففي ما بين 1875 و1895 وكلت إليه رئاسة بعثات عديدة إلى بلدان أوربية ولا سيما إسبانيا. ومعلوم أن مواضيع النزاعات بين المغرب وإسبانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد تنوعت وتفاقمت، وأعوصها تلك التي ترتبت عن حرب تطوان (1859 ـ 1860)، فكان من حسن الطالع أن يوجد رجال من أمثال بريشة استطاع المخزن أن ينفذ بتكليفهم سياسته في مواجهة المناورات الاستعمارية الإسبانية وفي الحد من أطماع إسبانيا الترابية والدبلوماسية والمالية في المغرب.

وقد توجه بريشة إلى مدريد عام 1878 لمحاولة تسوية مشكل الجيب الذي احتله الإسبان في منطقة إفني، ولكن الإسبان عرقلوا جهوده في المطالبة بالجلاء عن تلك الجهة مدعين أن بعض بنود الاتفاقية المبرمة بين البلدين غداة حرب تطوان تخول لهم حق تملك جزء من الساحل المغربي جنوبي أكادير لإقامة محطات للصيد، وبهذا الادعاء رفضوا كل حوار في الموضوع.

ومن الجدير بالذكر بهذا الصدد أن معظم القوات الاستعمارية في القرن الماضي قد أولت اهتماما خاصا لمنطقة سوس لأسباب اقتصادية وسياسية

واستراتيجية في آن واحد. وقد تجسد هذا الاهتمام بصفة خاصة في إرسال مغامرين اجتهدوا في ربط اتصال بسكان قبائل ساحل سوس محاولين ربط علاقة زبانة وصداقة مع أعيانهم.

لم تكن مهمة الدبلوماسيين المغاربة في تلك الظروف ميسورة. ذلك ما تبينه بجلاء سفارة بريشة إلى مدريد في يناير 1895. فقد ذهب مأمورا بأن يحاول مراجعة المعاهدة المغربية الإسبانية الموقعة بمراكش عام 1894، وسببها مطالبة الإسبان بتعويضات عن الأضرار التي ادعوا أن أهل قبيلة كلعية قد ألحقوها بسكان مليلية المحتلة. وما أن وصل هذا الدبلوماسي المغربي إلى مدريد حتى أخذ في الاستعداد لمقابلة الملكة الوصية أم ألفونس الثالث عشر الذي كان دون سن الرشد. وفي أثناء الطريق أوقفه شخص مجهول وصفعه. ويتفق الإخباريون الإسبان والمغاربة ومن بينهم ابن زيدان على أن هذا المعتدي هو جينرال متقاعد يشكو من خلل عقلي. لكن هذا التصرف الذي ينبئ عن غطرسة ووقاحة لم يثن المبعوث عن السعي لتحقيق هدف سفارته. وفي هذا الصدد يذكر ابن زيدان نفسه أن هذه السفارة قدكللت بنجاح لم يسبق له نظير في العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا.

والواقع أن من يعتبر الاهتمام الكبير الذي كان يوليه الرأي العام الإسباني وكذا أوساط القيادة الإسبانية لقضايا المغرب وبخاصة منها ما يتعلق بمستعمرتي سبتة ومليلية، يقف على كثير من مشاعر العداء اتجاه مطالب المغرب وجهوده في ذلك العهد.

لم يترك عبد الكريم بريشة عقبا يخلفه في وظائفه. غير أنه أصهر بإحدى بناته للعربي بن المهدي بنونة، وعائلة هذا الأخير من كبريات أسر العلم والتجارة بتطوان.

ثانيا : بليمني بوعشرين (ت. 1286 / 1869 ـ 1870) الكاتب الوزير .

يمثل الطيب بليمني نموذج رجل المخزن. ارتقى في المناصب المخزنية بفضل ما تأتى له من العلم وما تحلى به من صفات النزاهة. فقد تمكن هو وأضرابه من أبناء الأسر المخزنية من آل ابن إدريس والسوديين والكردوديين، من تنمية نفوذهم في كنف خدمة السلاطين لما كان المخزن قوي الجانب نافذ الأحكام. ولم تكن مؤهلات هؤلاء الأشخاص مقتصرة على ما حصلوه من العلوم والمعارف، بل تدخلت في ترقيتهم عوامل أخرى كأقدمية الأسرة في الخدمة المخزنية وكالروابط العائلية والشخصية

والملابسات التاريخية. وبهذا الصدد يعد مثال الطيب بليمني معبرا بليغا فيما نحن بصدد دراسته من آليات تكوين النخبة المخزنية. فقد كان الطيب في أول الأمر، وقبل أن يتأتى له الجاه والثروة، معلما لسيدي محمد ومستشارا مساعدا له لما كان خليفة لوالده السلطان مولاي عبدالرحمان بن هشام (إتحاف، 3 97-98).

بيد أن والد الطيب، وهو أحمد بليمني، كان قد مارس هو أيضا مهمة تعليم الأمراء من العائلة الملكية[140].

أما ولده الطيب فقد كان في حاشية الخليفة سيدي محمد، وذاق مرارة الإبعاد والقلى حينا غب معركة إسلي التي نكب فيها الجيش المغربي، ولكنه ما لبث أن استعاد مكانة الحظوة لدى الأمير سيدي محمد بعد أن توفي والده السلطان عبد الرحمان وتولى هو الملك، فعين بليمني وزيرا أعظم، وصار من أقوى رجال المخزن نفوذا في هذا العهد.

وقد مات الطيب بليمني عام 1869 وخلفه في منصبه أحد أبنائه وهو إدريس.وكان الطيب قد بلغ المراتب العليا في المخزن وتحقق له من المجد والثروة قدر عظيم، واتسعت أسرته فكان منها من يسكن فاس ومن يسكن مكناس ومن يسكن مراكش. ولما أحس بدنو أجله التمس من السلطان ظهير تسدل بمقتضاه على أفراد أسرته أردية التوقير والاحترام.

ومن الجدير بالملاحظة أن التماس هذا النوع من الظهائر مما جرت به العادة في ذلك الوقت. وقد أنعم بها السلاطين على من نالوا رضاهم من الخدام تمييزا لهم عن مطلق العوام وتحريرا لهم مما يمكن أن ينالهم من تعسفات العمال أو يفرض عليهم من مشاق التكاليف والاستخدام.

وهذا نص الرسالة التي قدم فيها الطيب بليمني التماسه إلى السلطان سيدي محمد

«خدمت أعتاب سيدنا أول وقت الشباب وأفنيت عمري في الخدمة إلى أن صرت معدودا من الشياب، وقد ظهر على هذا العبد من فضل الله تعالى ثم من فضل المقام الأنفع، والجناب الأرفع، من الخير الدنيوي والأخروي، ما هو أظهر من شمس الظهيرة، حتى ملك بوجودكم ما لم يملكه أبوه ولا جده، وتزوج وتسرى وولد أولادا في أيامكم السعيدة. فقرءوا وأنجبوا وبلغوا في النباهة مبلغا استحقوا به الجلوس على

140 - Ed. et Marthe Gouvion : Kitāb A'yān al-Maghrib al Aqṣā, Paris, 1939, pp. 780 - 782.



السيد محمد بليمني بوعشرين

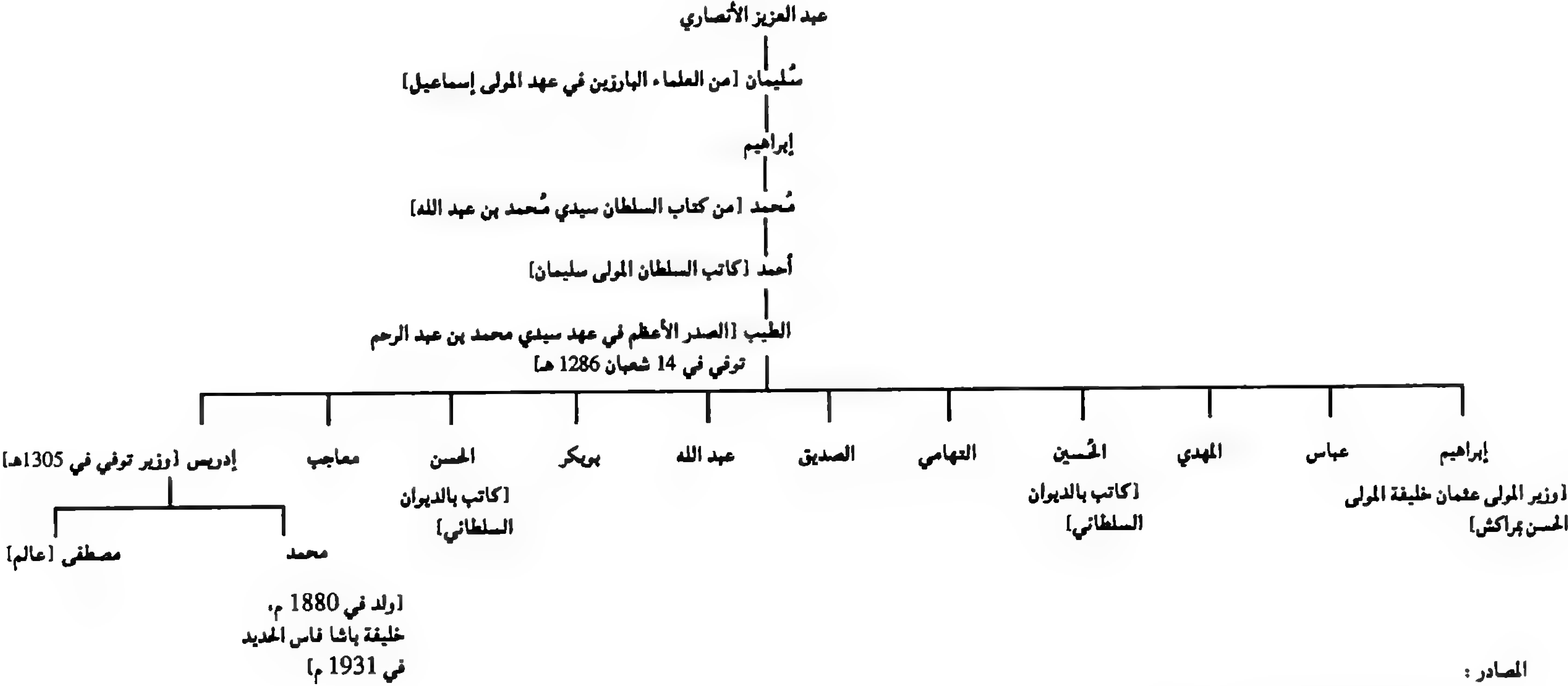
حفيد الوزير الصدر، السيد الطيب بليماني، بوعشرين،
على عهد السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمن.

الصورة التقطت له داخل رياضه، حوالي سنة 1930.

منصة التدريس، من فضل الله ولا فضل الافضل الله ثم فضلكم وقد عرف جنابكم العزيز بمرعات من خدم سنة أو شهراً، فكيف بمن خدم دهرا، فإن لي الآن في الخدمة أربعا وأربعين سنة، ما قصرت فيها في الخدمة بل قمت ولا زلت قائما بما أقدرني الله عليه مما أرجو أن ينيلني الله به أرفع الدرجات، والصفح عن الزلات. وأن يسدل سيدي على أولادي رداء التوقير والاحترام، فإنه لا عز لهم إلا بالله ثم بسيادتكم ومطلوبي أن يظهر عليهم أثر العناية، بكتب ظهير، يكون متضمنا لتوقيرهم، رعيا لما سلف من خدمة والدهم ووالده ومن قبلهم من أسلافه الذين كانوا شيعة لأول سلاطين هذه الدولة العلوية السلطان مولاي محمد قدس الله روحه. فإني أريته أيده الله علامته بخط يده الشريفة الذي كتب لهم ونوه بهم، وما أظن سيدنا أيده الله إلا عقل عليها. يكون الظهير الشريف عزا لأولادي من بعدي، ويُنبه سيدنا فيه على إقرار من أسكنته منهم بمراكش على السكنى خشية العين باجتماعهم بمكناسة، لأن فيهم من لا يعرف أصلا ولكونهم نشئوا بمراكش وما رأوا الغرب رأسا. وعلى من داوم على السكنى منهم بفاس لاني أهلت بعضهم للسكنى بفاس وأسكنته بها ليبقى متعاطيا للعلم بها وتعليما بخلاف السكنى بمكناسة فإنما فيها نسيان ما تعلموه. وحاصله أردت ظهيرا يعم الساكنين من أولادي بمكناسة وفاس ومراكش بوجود سيدنا أيده الله» (الإتحاف، 3 98ـ99).

لا يخفى ما يمكن أن يستخرج من الفوائد من قراءة هذا النص. ومنها الإقرارالبين والوعي الكامل بوجود أسر مخزنية أنجبت على توالي الأجيال خداما للسلاطين العلويين. ومنها هذا الاقتناع الحاصل بأن الخديم الذي كرس حياته للمهام المخزنية يرى نفسه مستحقا هو وأسرته لظهير توقير واحترام، ذلك لأن أي شخص، وإن بلغ ما بلغه بليمني من الجاه والثروة، لم يكن بمنأى عن عوادي الزمن وتقلبات الأيام وما يمكن أن يتعرض له من تصرفات الحكام سواء منهم المركزيون أو من هم بالجهات النائية. ويتجلى من خلال الوثيقة أعلاه أيضا أن رجال المخزن ممن يعظم قدرهم يصيرون على رأس عائلة كبيرة واسعة يتحملون أعباءها. ولا ينفك هذا المظهر الأبوي عن تبعاته سواء كانت سلبية أو إيجابية. فكثرة الأولاد في أسرة كهذه يمكن أن يكون له وجه سلبي ووجه إيجابي. ومما يفضي إلى الجانب السلبي أن أولئك الأطفال تتعذر تربيتهم على قدم المساواة ليصلوا إلى المستوى الذي وصل إليه الوالد.

عائلة بليمني بوعشرين



المصادر :

بن اليماني (الحسن)، التنبيه...، 1324 هـ، ص. 30.

كرثيون، أعيان...، 1939، ص. 780 ـ 782.

ابن زيدان، إتحاف...، 3 : 97 ـ 100.

ولقد كانت كثرة الذرية الناشئة في بيت واحد من دواعي انحطاط العائلة بعد فقدان رئيسها. وهذا ما توقعه الطيب بليمني عندما طلب من السلطان أن يشمل برعايته أولاده وأن يضمن لهم رفعة المكانة ويحميهم من مواقع الإذلال. ومن رسالة بليمني يفهم بوضوح أن الوظيفة المخزنية قد تكون مصدر إثراء ولكن احتراف السياسة وإفناء زهرة العمر في الإدارة ليس بالنسبة لرجل المخزن عربون منعة دائمة محققة.

إن الطيب بليمني قد احتل الصدارة في عهد السلطان سيدي محمد، من عام 1859 إلى عام 1869. وقد روعي له ما أسلف من خدمة، ولذلك أصدر السلطان مولاي الحسن ظهيرا، ورد نصه عند ابن زيدان، تضمن إنعاما على أولاد الوزير المذكور حيث جاء فيه

«يعلم من كتابنا هذا الطالعة في سماء الهداية أقماره، المتوالية بتوالي المدا أنواره، أننا بحول الله وقوته، وعناية توفيقه ومننه، أقررنا حملته المنحاشين لشريف أعتابنا، الصادقة محبتهم في علي جنابنا، وهم أولاد كاتب شريف أوامر مولانا المقدس بالله الطالب الطيب بن اليماني بوعشرين رحمه الله حيثما كانوا ساكنين مجتمعين أو متفرقين على ما ألفوه من جانبنا العالي بالله وجانب أسلافنا الكرام، قَدَّسَهُمُ الله من التوقير والاحترام، والرعي الجميل المستدام. بحيث لا يسامون بمكروه. ولا تنتهك لهم حرمة بوجه من الوجوه. ولا يعطل ما أصدره سيدنا الوالد في فردهم وجمعهم من البرور والاستيصاء بهم وإخراجهم من غمار العامة حتى لا يسامون بوظيف ولا يكلفون أدنى تكليف وزكواتهم وأعشارهم يدفعونها للضعفاء من أقاربهم. فإن المقصود فيمن نكسبه عزنا إظهار الملاحظة ومزيد الاعتناء ومن عكس فيهم قصدنا الحميد، فقد تعرض لعقوبة الله وعقوبتنا بالنكال الشديد. فنامر عمالنا وولاة أمرنا أن يعلموا بحكم فحواه، ويجروهم على سواء سنن هداه. فلا سبيل لمن يخرق عليهم عادة. ويحدث في أمرهم نقصا أو زيادة. تقريراً تام الرسم، نافذ الحكم، المرضي العزم. يعلمه الواقف عليه ولا يحيد عن كريم مذهبه صدر به أمرنا المعتز بالله في خامس عشر رجب عام عشرة وثلاثمائة وألفا / 2 يبراير 1893». (الإتحاف، ج 3 99-100)

ومما يسترعي الانتباه في هذا الظهير نقطتان، أولاهما أن أولاد بليمني كانوا يستطيعون الإقامة حيث يشاءون، ويتضمن النص على هذه المسألة ما لعاهل البلاد

من حق في تحديد أماكن إقامة أعيان رجال المخزن، وثانيتهما أن الظهير يخول للأولاد امتيازا ماديا مهما حيث أباح لهم الاحتفاظ بأعشار زكاة أموالهم وإنتاجهم ومكنهم من إعطائها لمن هم بحاجة إليها من أقاربهم. وإذا علمنا أن الأعشار هي آخر أنواع الجبايات التي يمكن الإعفاء منها تبين لنا ما يتمتع به المنعم عليهم من امتياز ضريبي كانت له أهميته في ذلك العهد.

بيد أن أيا من أولاد الطيب بليمني لم يكن له منصب ذو بال في صفوف المخزن حين صدور الظهير المذكور أعلاه، وهذا لا ينفي أن بعضهم كانت له خدمة في الإدارة المحلية، أما آخر المرموقين من أبناء هذه العائلة وهو إدريس بن الطيب بليمني الذي كان وزيرا في عهد سيدي محمد وفي مدة قصيرة من أيام مولاي الحسن فقد اضطر إلى التنحي عن هذا المنصب بسبب ما كان يناله من مضايقات الحاجب سي موسى بن أحمد. وقد أعياه أمر تلك الدسائس فهاجر بأهله وسكن بالمدينة المنورة. وبها مات يوم 18 مارس 1888 (إتحاف، 2 26ـ 28).

إن ذهاب نفوذ أسرة بليمني لم يكن بالضرورة مترتبا عن كون عدم الاستقرار من خصائص السيرة بالنسبة لجميع الخدام، وإنما كان من عواقب التغيرات المرتبطة بالصراع على الحظوة لدى السلطان. فكلما استطاع منافس التخلص من غريمه وتيقن من أن لا مطمع له في التقرب من جديد، اجتهد في الإساءة إليه. إن منصب الوزارة لم يكن يسند إلى صاحبه مدى الحياة، بل كانت الظروف تقتضي التغيير من حين لآخر. وهكذا نجد في هذه الحالة أن الحاجب موسى استطاع أن يحظى بثقة السلطان مولاي الحسن وأن يتخذ تلك الثقة مطية لإبعاد إدريس بَلْيَمَنِي من مكانته.

ثالثا : سي عيسى بن عمر العبدي (1258ـ 1343 / 1841ـ 42 / 1924) رقي رجال من أصل قروي.

يمثل عيسى بن عمر العبدي نمطا من رجال المخزن مخالفا لنمطي الرجال الذين رأيناهم فيما قبل ؛ فهو ينتمي إلى عائلة قروية تمسكت بمنصب القيادة في منطقة قبائل عبدة مدة من الزمن غير قصيرة. ويمكن هذا المثال من جهة أخرى من تدبر سيرة رجل من أعيان الحكام المحليين حقق رقيه في سياق الحركية القبلية،

ولكنه استفاد أيضا من مساندة المخزن لنفوذه. كانت بداية سي عيسى في خدمة المخزن بداية متواضعة. فقد كان أخوه محمد بن عمر قائدا لقبيلة البحاترة وهي من القبائل المكونة لاتحادية قبائل عبدة الكبرى. فقد اعتلت صحته وكتب إلى السلطان مولاي الحسن طالبا موافقته على أن يتولى أخوه عيسى خلافته في القيادة. وقبل السلطان ذلك الاقتراح(141). وبعد مرور ستة أشهر عين السلطان الخليفة قائدا مكان أخيه، وكان في المخاطبات السلطانية التي ترجع إلى هذه البدايات يلقب بالبحاتري، وهذا يعني أن بدايته كانت متواضعة حيث كان قائد قبيلة من جملة غيره من القواد العاديين(142).

اجتهد عيسى بن عمر في تدعيم مكانته محليا كما عمل على إظهار مزاياه لرجال المخزن المركزي. وقد كون من أجل هذه الغاية علاقات مع من يتوقع مساندته في دوائر المخزن. ومن الإشارات إلى هذا المسعى رسالة من الوزير الأعظم محمد بن العربي الجامعي بتاريخ 22 نونبر 1884 يفهم فيها أن القائد عيسى بن عمر طلب منه التدخل في قضية تهم أحد أبناء أعمامه وهو عبد السلام بن محمدبن عمر. وقد كان الحكام المحليون يكسبون هذه المساندات المركزية بما يلزم من الوسائل.

لم يتوقف عيسى بن عمر عن توسيع نفوذه خارج حدد قبيلة البحاترة، بل طمع في مد حكمه إلى مجموع اتحادية عبدة، ولم ينته عهد مولاي الحسن حتى حقق طموحه(143).

والواقع أن أطماع القائد عيسى بن عمر وأمثاله كانت مقيدة بهيبة المخزن في العهد الحسني، ولذلك كانت السنتان الأوليان في عهد الملك الشاب مولاي عبدالعزيز فرصة سانحة أبرز فيها كبار القواد ما كان مكبوتا من نواياهم في التوسع على حساب جيرانهم، ذلك أن بداية العهد الجديد تميزت بفورات قبلية عامة كان من أعنفها ثورة الرحامنة بزعامة قائد مخزني سابق يدعى مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني. وقد تطلب إخماد هذه الفتنة ومثيلاتها أن يستعين المخزن بالقواد الأوفياء الذين استفادوا من المشاركة في الحركات الموجهة لتهدئة القبائل كما استفادوا من انشغال المخزن لتحقيق مشاريعهم الخاصة في التوسع (إتحاف، ج 1 387- 391).

---

141 ـ وثائق عيسى بن عمر العبدي، بتاريخ 2 أبريل 1879.
142 ـ نفس الشيء أعلاه، بتاريخ 5 أكتوبر 1879.

143 - Dr. L. Arnaud : op. cit., p. 97 et suivantes.



عيسى بن عمر العبدي

من كبار قواد حوز مراكش، في الربع الأخير من القرن الماضي.
ارتقى إلى منصب وزارة الخارجية في عهد المولى عبدالحفيظ بن الحسن.

وقد غدا عيسى بن عمر من أصدقاء الصدر الأعظم ابا احماد بعد أن شارك في عمليات القضاء على السيبة بمقاتلي القبائل التي كان يحكمها. ولما تم التغلب على ثورة الرحامنة جازاه المخزن بتعيينه قائدا على مجموع قبائل عبدة ودكالة والشياظمة(144).

وبعد موت الوزير ابا احماد تفرقت كلمة المخزن بين أطراف متنافسة، وكان عيسى بن عمر من المقربين لأحد زعماء التنافس وهو وزير الحرب المهدي المنبهي ومن جراء هذه العلاقة عرف عيسى بن عمر مدة قصيرة من الإبعاد والجفاء. فقد صدر الأمر بالقبض عليه عام 1901 من لدن منافس المنبهي وهو الصدر الأعظم محمد غريط(145).

ولما عاد المنبهي من رحلته إلى انكلترا وألمانيا استطاع إحباط دسائس المتآمرين عليه، وتمكن من الحظوة لدى السلطان مولاي عبدالعزيز وتشفع لديه في صديقه المسجون عيسى بن عمر، فأطلق سراحه (146).

وقد بلغ القائد العبدي أوج نفوذه في العقد الأول من القرن العشرين. وكان ظهوره في تلك الفترة المشحونة بالاضطرابات والتمرد. وفيها ظهر في شرق المغرب الثائر المعروف بالروكي بوحمارة. وقد جهز المخزن جحافل لمواجهته كما جرد حركات للشريف الريسولي الذي استبد بالشمال. وكان المخزن في تلك الظروف أحوج ما يكون إلى المال والرجال لمواجهة المواقف الحرجة وإعادة هيبته في أوساط القبائل.

لاشك أن القائد عيسى بن عمر قد استغل المصاعب التي كان يتخبط فيها المخزن ليستفيد استفادة ذكية من المساعدات التي كان يقدمها في مواجهة المتمردين على المخزن. غير أن الظرف الجديد الذي زاد من حظوظ القواد الكبار في الظهور قد ترتب عن قيام الخليفة السلطاني بمراكش المولى عبد الحفيظ بالدعوة لنفسه سلطانا قائما على أخيه المولى عبدالعزيز الذي كان بفاس. ولا يخفى التأييد الذي قدمه كبار قواد الجنوب للمشروع الحفيظي الذي اقترن بأسماء كل من الأكلاوي والمتوكي والعيادي والعبدي. وقد تميز المخزن الحفيظي الجديد بغلبة العنصر البدوي على التشكيلة الوزارية، إذ أسندت الصدارة العظمى للمدني الأكلاوي وأسندت لعيسى بن

144 - Dr. L. Arnaud : op. cit., p. 121.

145 - المرجع السابق، ص 141 وما بعدها.

146 - المرجع السابق، ص 141 - ص 147.

عائلة الكلاوي

عبد الصادق بم محمد [كلفه السلطان المولى إسماعيل بالإشراف على ضريح جده الشيخ أبي صالح دفين أسفي]

محمد الراضي [نفس المهام]

أحمد [شيخ قبيلة ومرابط في عهد المولى عبدالرحمن بن هاشم]

محمد إيبات [يُعين قائدا على كافة قبيلة أكلاوة.
تنامي قوته ونفوذه في ظل المخزن.
شارك في الحركة الكبرى سنة 1875 ضد الكنتافي.
توفي في غشت 1886]

أبناء محمد إيبات:

- حمادي [يساهم في بسط نفوذ العائلة في اتجاه الجنوب. استقر بتاوريرت وورزازات]
- علال
- مَحمد
- حسي [باشا قصبة مراكش]
- المدني [مؤسس عظمة آل الكلاوي وزير المولى عبد الحفيظ الذي انتصر إلى دعوته]
- التهامي [ولد سنة 1878 يستفيد من إنجازات أخيه المدني وأصبح بعد سنة 1912، أكبر قائد في الجنوب المغربي]

مصادر:
مرنتاني، البربر...، ص. 330 وما بعدها.

عمر العبدي وزارة البحر (الخارجية)، وقد ظهر صعود هذه العناصر الإقليمية في مراتب الحكومة بمثابة انتقام للقبائل من حكم الحواضر.

ولم يقف طموح قائد عبدة عند هذا الحد، بل تجاوزه في توطيد أركان نفوذه الشخصي حيث نعلم من ظهيرين حفيظيين أن أحد أولاده، وهو أحمد بن عيسى بن عمر، قد عين عاملا على مدينة أسفي بتاريخ 15 غشت 1910 بينما عين آخر من أولاده قائدا على قبائل عبدة بتاريخ 12 يناير من نفس العام[147].

رابعا ابّا احماد (1257 ـ 1313 / 1841 / 42 ـ 1900) الحاجب ورجل المخزن القوي

إن شخصية ابّا احماد تعتبر بحق نموذجية في هذا الجيل من كبار خدام الدولة المخزنية الذين كرّسوا أيامهم لخدمة السلاطين واستفادوا من ظروف استثنائية ليحققوا هيمنة على الحياة السياسية والاجتماعية بالمغرب في أواخر القرن الماضي.

وُصف ابا احماد بالحرص على العبادة، كما وصف بالدهاء، ونعت سلوكه أحياناً بـ"الميكيافيلية"، واعترف له الجميع بالخبرة الواسعة في تدبير شئون الحكم وبالتكتم في القرارات والمهارة في استغلال التنافس بين القبائل والتنظيمات الدينية. وكان شغوفاً بممارسة الحكم، حريصا على ضمان تأييد الأعيان في المدن وخاصة العلماء في كل من فاس ومراكش ومكناس.

كان قاسيا لا يعرف الشفقة بأحد إذا هُددت مصالح الدولة وكان بالرغم من نوازعه الشخصية رجل دولة مرموقا، اجتهد طيلة حياته في صون استقلال بلاده الذي بات مهدداً بعد وفاة السلطان مولاي الحسن.

لقد نشأ ابا احماد في بيئة مخزنية طالما عرفت المشاحنة بين الأسر والأحزاب، ومن ذلك ما عرفه العهد الحسني من تنافر عائلتين من العائلات المخزنية المقربة وهما عائلة الجامعيين الذين كانت لهم الحظوة بمصاهرة السلطان مولاي الحسن وعائلة

---

147 ـ ورد ذكر ذلك في ظهيرين للسلطان المولى عبد الحفيظ ابن الحسن، موجهين إلى عيسى بن عمر العبدي ونسختان منهما في حوزة المؤلف.

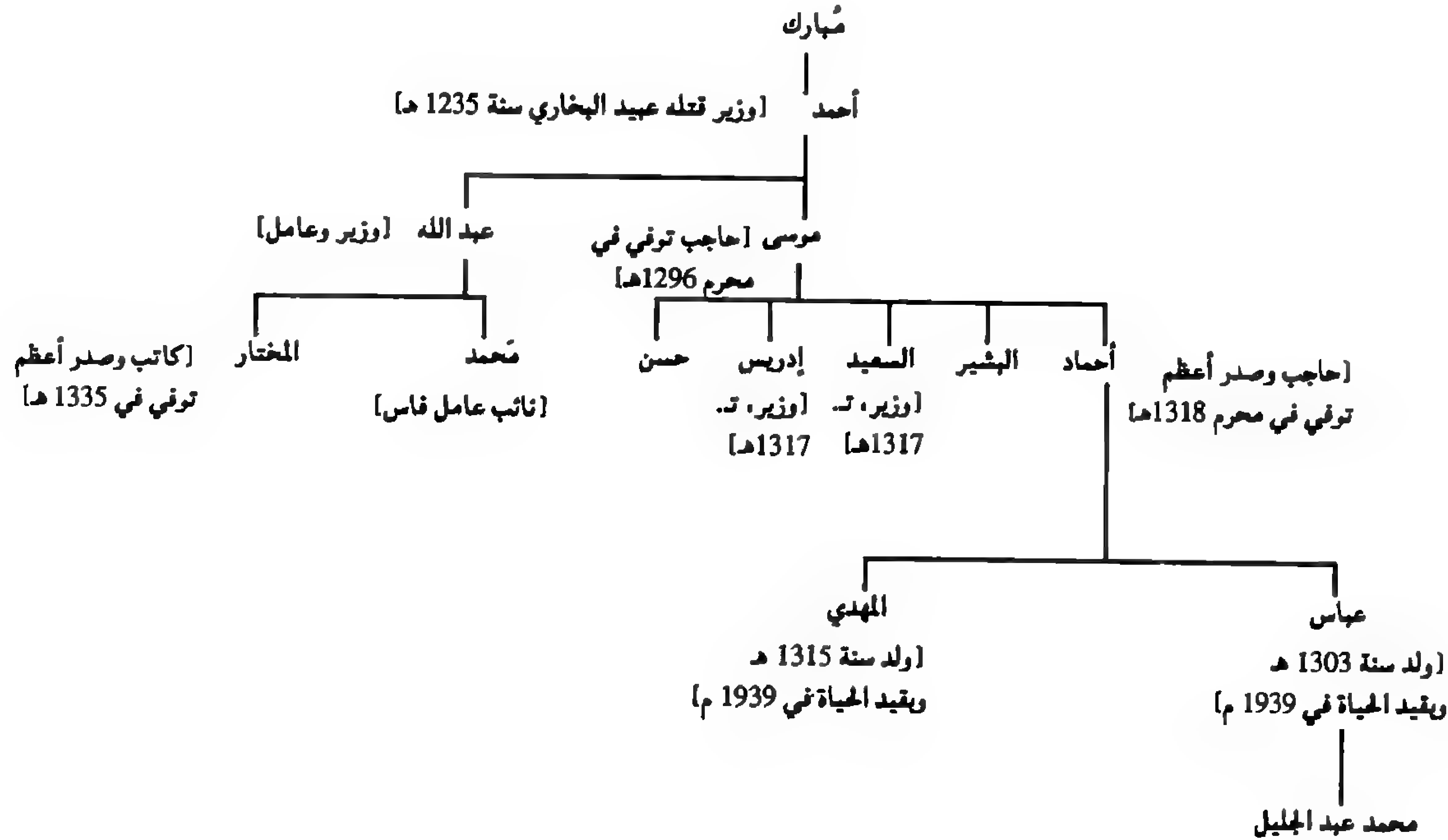
وللمزيد من المعلومات حول هذه الشخصية المخزنية، يرجع إلى :

المصطفى فنيتر : قواد الجنوب الكبار، نموذج، القائد عيسى بن عمر العبدي (1879 ـ 1914). د. د. ع، كلية الآداب بالرباط، 1988 ـ 1987.



السلطان المولى الحسن
داخل قصر المحنشة بمكناس، وهو يتفقد مرافقه.
ويرى إلى يمين السلطان الحاجب أبا أحماد،
ووقف في الوراء إلى اليمين الشريف مولاي عبدالسلام الإمراني،
أحد المقربين إلى العاهل المغربي.

عائلة ابا احماد



مصادر :

بن زيدان : إتحاف...، 1929، ج 1 :337 ـ 338 و372 وما بعدها.

بن زيدان : إتحاف...، 1929، ج 2.

بن زيدان : إتحاف...، 1929، ج 4 : 306 ـ 308 و370 ـ 381.

كوفيون أعيان...، 1939، ص 239 وما بعدها وص 662.

المختار السوسي : إيليغ...، 1966، ص 298 وما بعدها.

موسى بن أحمد التي كانت لها دالة على المخزن بأقدمية الخدمة في الجيش والحكومة.

فعندما توفي موسى بن احمد عام 1878 خلفه ولده أحمد بن موسى، هذا المعروف بابًا احماد، في الحجابة لدى السلطان. وفي هذا العهد تولى محمد بن العربي الجامعي الصدارة العظمى وتولى أخوه محمد الصغير الجامعي وزارة الحرب (إتحاف، 2 178ـ 179 و186).

ولما اعتلت صحة محمد الجامعي نحي عن منصبه وخلفه فيه أخوه المعطي. وقد ثارت ثائرة ابا احماد لهذا التعيين لأنه كان يقدر أن هذا المتولي الجديد لم يكن أهلا للمنصب الذي أُسند إليه، وكان يرى أنه أحق منه به، وقد غاضه أن يحرم منه، ولهذا استحكم واشتد صراع خفي بين الفريقين المتنافسين (إتحاف، 1 373ـ 374).

ولم يقع ما يشعر بأن السلطان مولاي الحسن كان ميالا لأي من الفريقين أو متدخلا لإنهاء هذا التسابق الذي كان في واقع الأمر يضمن التوازن بين أسرتين ممتازتين من أسر رجال المخزن، وهذا لا ينفي العطف السلطاني على أقاربه بالمصاهرة من الجامعيين، وهو أمر طبيعي لا يستبعد أن يكون عاملا في تأجيج الحزازات بينهم وبين عائلة ابا احماد. وقد كان هذا الآخر متيقنا أن آل الجامعي مفضلون ما حيي السلطان مولاي الحسن، ولا مناص بالتالي، من التنزل لهم ومسايرة رغباتهم، ولكنه كان يترقب فيهم الفرصة ويهيء الخطة التي يمكن تنفيذها في الظرف المناسب لها.

ثم إن ابا احماد قد عمل بلا توان من أجل توطيد أركان سلطته في أوساط المخزن ومن أجل تكوين شبكة من زبنائه لا سيما من العمال والتجار في كبريات الحواضر ممن يحتمل أن يستند إلى تأييدهم إذا جاء الإبان. ومن أبرز أصدقائه الباشا بنداود والقائد ويدة وكلاهما كان بمراكش، وحمو بن الجيلالي عامل مكناس وأصله كآل ابًا احماد من جيش البخاري، وكان من المنحاشين إليه إدريس بن العلام.

كان موت السلطان مولاي الحسن في طريق رجوعه من حركة تافيلالت هو التوقيت الذي بدأ فيه فك الأزمة بين آل موسى وآل الجامعي، فقد حضر ابا احماد إلى جانب السلطان حين وفاته بتادلا فأخذ بزمام المبادرة في اتخاذ الاجراءات الأمنية اللازمة حتى تتمكن الحركة السلطانية من بلوغ مناطق آمنة قبل أن يعلم أحد

بموت السلطان. وسهر من جهة أخرى على تدبير مبايعة المولى عبد العزيز سلطانا على البلاد وهو دون البلوغ، وقد تمت هذه المبايعة بالرغم من معارضة المعطي الجامعي وأخيه محمد الصغير ومؤيديهم وخاصة العربي الزبدي الذي كانت تربطه بالجامعيين علاقة مصاهرة.

عزم أبّا احماد على تنفيذ خطته ضد الجامعيين، فوجه المحلة السلطانية إلى مدينة مكناس، فاضطر الجامعيان إلى الخروج من معقل أسرتهما بفاس، وقدما على السلطان بمكناس، وهنالك أمر ابّا احماد باعتقالهما وتوجيههما إلى سجن تطوان، واعتقل العربي الزبدي ووُجه إلى سجن أسفي، وكان متهماً بالتآمر ضد حكم السلطان مولاي عبد العزيز ومناصرة أخيه مولاي محمد الذي كان خليفة له في مراكش. وقد صودرت أملاك هؤلاء المعتقلين وبيعت في الأسواق (إتحاف، 1 373).

توفي الصدر الأعظم المعطي الجامعي في سجنه بعد ثلاثة وثلاثين شهراً من الاعتقال الرهيب. أما أخوه محمد الصغير فقد سرح في نهاية العهد العزيزي. أما العربي الزبدي، وكان محميا لألمانيا، فقد أُطلق سراحه بعد مرور أيام قليلة على وفاة ابّا احماد عام 1900[148]. ومن سخرية الأقدار أن يكون الزبدي هو الذي أشرف على بيع ما تبقى من أملاك ابا احماد بفاس (إتحاف، 1 374- 378). وكانت إزاحة آل الجامعي بشكل مفاجئ عنيف من الساحة السياسية قد مكنت ابا احماد من الاستبداد بأمور البلاد لمدة ستة أعوام. فقد صار بالفعل سيد البلاد حاكماً باسم الشاب المحجوب السلطان مولاي عبد العزيز دون التفريط في إظهار علامات الولاء والتقدير الواجبة لأمير المؤمنين.

ويستفاد من نموذج آل ابا احماد أن أسرة مخزنية قد استطاعت البقاء في الحكم طيلة قرن كامل وأنها استطاعت أن تفرض نفسها على غيرها من العائلات الكبرى وأن تستبد بسلطات المخزن ما وسعها ذلك. بيد أن ابّا احماد وهو الذي بلغت معه الأسرة أوج نفوذها قد استفاد من ظروف مواتية لتوسيع نفوذه منها منجزات السلطان مولاي الحسن في تخليص بيت المال من المطالب الأجنبية والضغوط الاقتصادية حيث تمكن من أداء التعويضات المترتبة عن حرب تطوان وجهوده في إبعاد المطامع الاستعمارية بحفظ التوازن في علاقات المغرب بالدول الكبرى من أجل صيانة استقلال البلاد وحفظ ترابها.

---

148 - Dr. L. Arnaud : op. cit., p. 89 et suivantes.

كان ابّا احماد الذي تعلم ممارسة الحكم في العهد الحسني ينم في تصرفاته عن ذهنية "محافظة" ولكنه كان شديد الغيرة على استقلال بلده. ولذلك يعتبر عهد حجابته من حيث حفظ الهيبة المخزنية، استمراراً للعهد الحسني سواء في صعيد السياسة الداخلية أو في أسلوب التعامل مع الدول الأجنبية.

ومن مظاهر المحافظة في سلوك الحاجب ابّا احماد حذره في اختيار مساعديه حيث اقتصر على رجال من أقاربه ومن أوثق أصدقائه فقد حافظ علي المسفيوي على منصبه في وزارة الشكاية منذ العهد الحسني. واستمر صديقه الحميم عبد السلام التازي في وزارة المالية بينما ظل محمد المفضل غريط في وزارة الخارجية، إلى أن خلفه فيها عبد الكريم بنسليمان الذي كان بدوره صنيعة من صنائع الصدر الأعظم. أما أخواه إدريس بن موسى وسعيد بن موسى فقد أُسندت إليهما الحجابة ووزارة الحرب، بينما عين ابن عمه الفقيه المختار بن عبد الله كبير كتاب الصدارة العظمى.

ومن الدلائل على قوة شخصية ابّا احماد أن الذي تولى مكانه في الصدارة العظمى بعد موته، وهو المختار بن عبد الله، لم يقض فيها أكثر من عام واحد لأنه شيخ لم يحظ برضى السلطان الشاب الذي كان بدائرته أشخاص أقرب إلى جيله وأكثر تفهما لميوله. فقد أسند السلطان شئون تدبير الحكم لأشخاص جدد من أمثال المنبهي وقربهم. ولكن الوجوه القديمة لم تختف كلية حيث إن إدريس بن العلام الذي كان قائد المشور، وكان ضليعا في مؤامرة ابا احماد ضد الجامعيين قد ولي عمالة فاس إضافة إلى مهامه الأخرى.

استطاع أبّا احماد أن يحافظ على السكينة الداخلية وعلى مدافعة الأطماع الخارجية، كما كان الشأن في عهد السلطان مولاي الحسن، ولم تشغله اهتماماته السياسية عن تكوين ثروة شخصية كان يضرب المثل بضخامتها ومن مؤشراتها أن مبلغ ما أنفقه على مجرد توسيع بعض أروقة قصره الشهير الباهية في مراكش خلال ثلاثة عشر شهراً من عامي (1896 ـ 1897)، يقدر بحوالي مليون ونصف من الفرنكات الذهبية. وبالرغم من مظاهر التوسع في الإنفاق التي عرفت عن هذا الوزير الصدر فقد شهد له بالحرص الشديد على سلامة بيت المال[149].

149 ـ حسب وثيقة شخصية غير منشورة.

وبعد أن وافاه الأجل يوم 17 مايو عام 1900، صودرت أملاكه وبيعت لحساب السلطان، وفعل مثل ذلك بأموال كل من إدريس بن العلام والفشار. فقد كان هذان الخادمان الساميان من أصل عبيدين معتوقين، أدركا الحرية ولكنهما عوملا كما لو كانت أموالهما من حق سيدهما السابق. وقد جرت هذه المصادرات ومثيلاتها في ظروف الضائقة المالية التي انتهى إليها المخزن العزيزي، وذلك مما يفسر السرعة التي نفذت بها التصفية بجميع مراحلها، فقد صدرت بها الأوامر بمقتضى ظهير جاء فيه :

«خدامنا الأرضين أمناء الصائر السعيد بدار عديل المعفيين والجدد والمكلفين معهم ببيع الأملاك المتخلفة عن كاتبنا الطالب أحمد بن موسى وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فقد وصل كتابكم صحبة تقييد بيان أملاك المذكور التي بخارج المدينة وعلى من وقفت عليه السمسرة والثمن الذي وقفت به وصار بالبال. فنامركم ببيع جميعها لمن وقفت عليه على الضابط في ذلك بعد حيازة جميع الثمن ممن نزلت عليه من غير تاخير شيء منه، ومن عجز عن أداء شيء منها حالا أمضوها لغيره الذي يعجل جميعه واشهدوا البيع للمشترين لها نيابة عن جنابنا العالي بالله والسلام في 7 محرم الحرام فاتح عام 1320 / 16 أبريل 1902». (الإتحاف، 1 : 394)

إن اعتراف الإخباريين بقوة شخصية أحمد بن موسى ونجاعة تصرفاته من أجل الإطالة في عمر المغرب المستقل بضع سنين بالرغم من اشتداد الضغوط الاستعمارية، ينطوي على إقرار بقيمة هذه النخبة التي نشأت وتكونت في نسق من القيم وفي ميدان الممارسة. ذلك أن التمييز في العهد العزيزي بين فترة أولى أقل اضطرابا تنطبق على فترة حجابة ابّا احماد، وفترة ثانية ازداد فيها التخبط والاضطراب لا يستند إلى وجود شخص حاسم بالدرجة الأولى، بل هو تقسيم تفسره عوامل خارجية إلى حد بعيد، ولكن هذا الاعتبار لا ينفي دور الشخص القوي، وهذا هو الانطباع الذي بلغنا عن المعاصرين وعن الكتاب التقليديين الذين تناولوا وقائع تلك المدة.

استنتاج عام

هل كانت للعائلات المخزنية في القرن التاسع عشر خصائص ثابتة ؟

كانت بنية خدام المخزن لا تتصف بالانسجام في جميع الحالات، فأصولهم الجغرافية والاجتماعية كانت متنوعة، ونقصد بهذا التنوع ما تبين من خلال استعراض الحالات البارزة حيث استقيناها من الحواضر تارة ومن البوادي تارة أخرى.

ثم إن هذه البنية لم تكن قارة باختلاف الظروف بل كانت تتعرض للتغيير من عهد إلى آخر، وقليلة هي الأسر التي استطاعت أن تتوارث الحكم والسلطة طوال القرن التاسع عشر. كما لم تكن لمدينة بعينها الهيمنة في صفوف كبار الخدام المكونين للمخزن. ويوحي التأمل في الأصول الجغرافية لهؤلاء الخدام بأن المخزن كان ينهج سياسة توازن ذكي في اختياراته ولا سيما بين المدن والبوادي.

ولعل الميزتين السابقتين ساعدتا على واقع تمثل في كون العائلات المخزنية لم تشكل في يوم ما جبهة متراصة في مواقفها السياسية. بل كانت باستمرار منقسمة على نفسها طوائف وأحزابا بحسب انتماءاتها القرابية والجهوية. فهي لم تكن تظهر بمظهر "طبقة حاكمة" بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم.

ولا بد من أخذ الدور الحاسم للسلطان في كل تحليل لهوية "النخبة" المخزنية لأنه يعتبر إلى حدما هو صانعها، يختارها ويرقيها ويراقبها وينزع منها نفوذها وأموالها إذا اقتضت ذلك مصلحة البلاد دون أن يشكل ذلك أي صعوبة مصدرها الوزن الاجتماعي لتلك الفئة.

والواقع أن الفئة التي كانت تنتمي إليها النخبة التي تعرضنا لبعض نماذجها كانت في نمو في أواخر القرن، تدل عليه بداياتها واختصاصها في الوظائف العسكرية والإدارية والمالية والتجارية والثقافية. وإذا كان من الصعب التكهن بما كان يصير إليه تطور هذه النخبة وتطور علاقتها بالمخزن لو لم يأت الاستعمار، فإن المحقق هو أن تطورها كان واقعاً خلال قرن من الزمن.

فقد أدت الوقائع السياسية والاقتصادية الوثيقة الصلة بالاحتكاك مع دول أوربية إلى تغير جغرافي في مركز الثقل السياسي ولا سيما بتزايد نشاط المراسي.

وكان من نتائج هذا التغير توسع في مجال اختيار الخدام المخزنيين حيث صارت جهات أخرى أكثر تمثيلا في صفوف النخبة الحاكمة.

وقد بان بوضوح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغلب متزايد للعناصر الحضرية على عناصر القرويين في مستخدمي المخزن. تميز صعود الحضريين بالتوازي مع صعود التجار الذين صار لهم دور متزايد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. فقد كان هؤلاء التجار يشكلون نواة أولية "لبورجوازية" وطنية تأصلت من التجارة خلال نصف قرن من الزمن. والواقع أنها كانت فئة أكثر تأهلا من الفئات الأخرى لمواجهة المشاكل الطارئة نتيجة التعامل المتزايد مع أوربا. ومن حقنا، أن نستند إلى بعض المؤشرات لنتساءل عما إذا كان بين العناصر الممثلة لهذه "البورجوازية التاجرة" العاملة في صفوف المخزن وبين العناصر الممثلة للملاكين القرويين "الفيوداليين" صراع بدأ ضعيفاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم ما لبث أن اتضح في سياق وقائع العقد الأول من القرن العشرين[150].

ولا يفهم صعود الفئة المذكورة ودورها في مآل المؤسسة المخزنية دون التمعن في علاقات التجار عامة والمستخدمين المخزنيين منهم خاصة بالدور والوكالات التجارية الأجنبية وكذا روابط الحماية والزبونية التي تمت بين المحليين والأجانب. وقد كان لهذه الروابط أثر لا في تفكك المجتمع فحسب بل في سلوك بعض كبار رجال النخبة المخزنية كذلك.

على أن عناصر النخبة التي تناولناها بالعرض لم تكن لها مكانة متساوية في مراتب النفوذ، فقد كان النصيب الأوفر للعسكريين والتجار بينما كان الشرفاء والمرابطون والعلماء يلعبون أدواراً على صعيد المخزن المحلي في مهمات كالقضاء والعدالة والكتابة والنظارة وما يشبه ذلك، وهي مناصب ليست في درجة خطورة العمالة أو الحسبة أو الوزارة. ولربما كان لدى المخزن حذر طبيعي من هذه الأصناف من ذوي الرأسمال الرمزي، إلا أن العامل الذي قد يرجح تقلص أدوارهم هو ضعف خبرتهم في التدبير إذا قيسوا بالقواد العسكريين وبالتجار المخالطين.

---

150 ـ ربما هذا ما يُفسر وبالطبع مع اعتبار الظروف الخاصة التي ميزت مجيء المولى عبد الحفيظ إلى الحكم، ما حدث من بروز واضح للعناصر البدوية، في الجهاز المخزني، على حساب أهل الحواضر وبالخصوص فاس وتطوان والرباط ـ سلا، أي المراكز التقليدية التي كانت تستحوذ على أهم المناصب في الإدارة المغربية.

إن دراسة مستفيضة للنخبة المغربية قبل الحماية بعيدة المنال في الحالة الراهنة للأبحاث التاريخية ولأصولها التوثيقية، ولكن ما قد نكون قدمناه من عناصر حول النخبة المخزنية إسهام في هذه الدراسة حسبما حصرنا نظرنا فيه، وهي لا تقدم معطيات وافرة تمكن من الخروج بفكرة عما يمكن أن يسمى بـ"طبيعة المخزن"، ذلك لأن الأبحاث الميدانية والمونوغرافية التي أُنجزت في خمسة عشر عاما التي تلت تقديم هذا البحث في نصه الفرنسي للمناقشة قد أبرزت جوانب متعددة من علاقات المخزن بالنسيج الاجتماعي الحضري والقبلي ومكنت من التدليل على أن استعمال القوة والعنف ليس الميزة الحاسمة في طبيعة هذه المؤسسة المخزنية لأنها كانت مبنية قبل كل شيء على أعراف تمارس وفق ضوابط مرعية وسنن شرعية ذات تجربة متراكمة في التعامل مع القوات الاجتماعية التي تمثلها النخب وذلك لحفظ توازنات صنعت تاريخ المغرب.

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

مؤلفات ابن زيدان

مؤلفات تاريخية أو لها علاقة بالتاريخ.

ـ منشورة.

إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الرباط، 1929 ـ 1933، 5 أجزاء.

الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط، 1937، جزء واحد.

رحلة الحجاز ومصر والشام، مجلة السعادة، 1938. خ. س 81 123.

العز والصولة في معالم نُظُم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، جزءان.

العلائق السياسية للدولة العلوية، مجلة المغرب، عدد 16، يناير 1934، 25 ص.

مولاي إسماعيل والأميرة دوكونتي، مجلة السعادة، 1933، عدد 4، ص 381.

ـ غير منشورة.

جني الأزهار ونور الأبصار في روض الدواوين المعطار.

العقودُ الزبرجدية.

محاضرات الأكياس بملخص تاريخ مكناس.

فهرست شيوخي.

مُسامرات في مبادئ التاريخ.

المناهج السوية في مآثر ملوك الدولة العلوية. جزءان.

المنزع اللطيف في التلميح بمفاخر مولاي إسماعيل ابن الشريف، مخ. خ ع ج 595، مخ.خ.س 10821.

"المؤلفون على عهد الدولة العلوية".

"النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية". جزء واحد.

مؤلفات غير تاريخية

- منشورة.

تبيين الاختلال في مُستند إعلان العدلية بثبوت رؤية الهلال.

قُراضَةُ العقيان في تحقيق استمرار أفراد الكهنة لآخر الزمان. القاهرة، 1914، 24 ص.

كفاية المحتاج في مدح صاحب اللواء والتاج.

محاضرات في الأخلاق.

النور الإلاهي بمولد الرسول الخاتم الفاتح، تونس، 1912، 56 ص.

اليمن الوفر الوفي في امتداح الجناب اليوسفي.

- غير منشورة.

أوضح المجاز لمن استجاز وأجاز.

بغية المستهام.

تغيير الأسعار على من عاب الأشعار.

ديوان شعري.

مصادر إتحاف أعلام الناس... [152]

بابا، أحمد (ابن أحمد بن أحمد بن عمر الصنهاجي التكروري، ت 1036 هـ / 1627 م)
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج

أبو زرع، ابن (علي بن عبد الله)،
الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس

أبو زيد، ابن (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني، ت 386 هـ/ 996 م)،
الرسالة

الأبار، ابن (محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ت. 658 هـ / 1258 م)،
التكملة لكتاب الصلة

الأحمر، ابن (إسماعيل بن يوسف بن محمد الأنصاري الغرناطي، ت 808 هـ / 1405 م)،
روض النسرين في دولة بني مرين

الإدريسي (الشريف)، (محمد بن عبدالله الحسني السبتي، ت 564 هـ / 1160 م)،
نزهة المشتاق في اختراق الآفاق

الإفراني، (محمد بن محمد السوسي المراكشي ت 1140 هـ / 27 ـ 1728 م)،
"صفوة من انتشر، من أخبار صُلحاء القرن الحادي عشر"

البصري، (محمد العربي بن محمد المكناسي، ت 1148 هـ / 1735 م)،
منحة الجبار ونزهة الأبرار، وبهجة الأسرار
في ذكر الأقطاب والأولياء والأشراف والعلماء الأخيار

---

152 ـ أشار ابن زيدان إلى أهم المصادر والمراجع التي اعتمدها، في كتابه "إتحاف أعلام الناس...:"، في المقدمة التي أفرد بها الجزء الأول من مؤلفه، وبالخصوص في الصفحتين 260 و261 من هذا الكتاب.
ومعلوم أنه إلى جانب هذه المصادر، وظف المؤلف كذلك كميات هائلة من الوثائق المخزنية والعديد من الكناشات والسجلات والفهرسات والدواوين الشعرية وأهم المتون في الفقه والعقائد...، ناهيك عن الرواية الشفوية وخلاصة المناقشات التي تدور بينه وبين بعض مثقفي وقته، من مغاربة ومشارقة ومستعربين.

البكري، (أبو عبيد الله بن عبدالعزيز الأندلسي، ت 487 هـ / 1094 م)،
المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب

البيذق، (أبو بكر بن علي الصنهاجي، ت،
كتاب أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين

الجبرتي، (عبدالرحمن بن حسن بن إبراهيم القاهري، ت 1237 هـ / 1822 م)،
عجائب الآثار، في التراجم والأخبار

الجزنائي، (أبو الحسن علي، ت. 766 هـ/ 1365 م)،
جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس

الجواليقى، (أبو منصور، ت 1144م)،
شرح على أدب الكتاب

حاجي خليفة، (مصطفى بن عبدالله التركي، ت 1067 هـ / 1657 م)،
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

الحاج ابن، (أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي ثم الفاسي، ت 1316 هـ / 1899 م)،
الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن. خ. س، 12184 ؛ 1920؛ 11961.

الحافي، (أحمد بن محمد بن عاشر بن عبدالرحمن السلوي ت. 1163 هـ / 1750 م)،
تحفة الزائر ببعض مناقب سيدي الحاج أحمد بن عاشر

حجر ابن، (أحمد بن علي محمد الكناني العسقلاني، ت 852 هـ / 1449 م)،
الإصابة في تمييز الصحابة

حزم ابن، (علي بن أحمد بن سعيد القرطبي، ت 456 هـ / 1064 م)،
جمهرة أنساب العرب

الحضرمي، (محمد بن أبي بكر أبي بكر عبدالمهيمن بن محمد، ت 994 هـ / 1585 م)،
السلسل العذب والمنهل الأحلى، المرفوع للخلافة العزيزية التي لاتزال مناقبها على مر الدهور تُتلى، في سلك من تحلى سلكهم الأربعين في الجيل جيل فاس ومكناسة وسلا

الحموي، (ياقوت بن عبدالله البغدادي، ت 626 هـ / 1229 م)،
معجم البُلدان

الحوات، (سليمان بن محمد العلمي ت. 1233 هـ / 1817 م)،
البدور الضاوية، في التعريف بالسادات أهل الزاوية الدلائية، مخ. خ. ع، رقم 261 د.

حيان ابن، (أبو مروان حيان بن خلف بن حسين القرطبي، ت. 469 هـ / 1076م)،
المقتبس في أخبار بلد الأندلس

الخطيب ابن، (محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني الغرناطي، ت 776 هـ / 1374 م)،
- *الإحاطة في أخبار غرناطة*
- *ريحانة الكتاب، ونجعة المُنتاب*
- *معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار*
- *نُفاضة الجراب في علالة الاغتراب، بمن بقي من الأصحاب*

خلدورن ابن، (عبد الرحمان بن محمد ت. 808 هـ / 1406 م)،
- *كتاب العبر، وديوان المبتدإ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر*
- *المقدمة*

خلكان ابن، (شمس الدين بن محمد بن أبي بكر ت 681،
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

داود ابن، (العربي بن محمد العربي الشرقاوي ت 1316 هـ / 1898 م)،
الفتح الوهبي في مناقب أبي المواهب مولانا العربي

الدمناتي، (العربي بن محمد الفاسي ت 1253 هـ / 1837 م)،
سمط الجوهر في الأسانيد المتصلة بالفنون والأثر (فهرست الدمناتي)

الزبادي، (محمد بن علي بن محمد المنالي الحسني الفاسي ت 1209 هـ / 1794 م)،
سلوك الطريق الوارية بالشيخ والمريد والزاوية

الزبير ابن، (أحمد بن إبراهيم الثقفي العاصمي الجياني ت. 708 هـ/ 1309 م)،
صلة الصلة

زكري ابن، (محمد بن عبدالرحمن بن محمد الفاسي، ت. 1144 هـ/ 1731 م)،
شرح همزية ابن زكري

الزياني، (أبو القاسم أحمد بن علي، ت 1249 هـ/ 1833 م)،
رحلة (الترجمانة الكبرى التي جمعت أخبار المعمور برا وبحرا)

السراج، (يحيى بن أحمد بن مُحمد الحميري النفزي الأندلسي ثم الفاسي ت. 805 هـ/ 1402 م)،
فهرست من فاس

سودة، ابن (محمد التاودي بن محمد الطالب بن محمد المري الفاسي، ت 1209 هـ/ 1795 م)،
الفهرست الكبرى

السيوطي، (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، ت 911 هـ/ 1505 م)،
بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

الشهرستاني، (محمد، ت 1135م)،
الملل والنحل

الطبري، (أبو جعفر محمد بن جرير البغدادي، ت 310 هـ/ 923 م)،
تاريخ الرسل والملك

العبدري، (محمد بن محمد بن علي الحيحي، بقيد الحياة بعد 688 هـ/ 1289 م)،
رحلة العبدري

عثمان ابن، (محمد بن عبدالوهاب المسطاسي ثم المكناسي، ت 1214 هـ/ 1799م)،
إحراز المعلى والرقيب، في حج بيت الله الحرام
وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب

عسكر ابن، (محمد بن علي الشفشاوني ت 986 هـ/ 1578 م)،
دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر

العلوي،(محمد الزكي بن هاشم، ت 1270 هـ/ 1853 م)،
الشجرة الشماء، الثابت أصلها في الأرض وفرعها في السماء

العميري، (أبو القاسم بن سعيد بن أبي القاسم، الجابري التادلي المكناسي ت. 1178 هـ / 1764م)،
فهرست

عبدالمنعم ابن، (محمد بن عبدالله بن عبدالله الحميري التونسي، ت 726 هـ/ 1326 م)،
الروض المعطار في خبر الأقطار

العياشي، (أبو سالم عبدالله بن محمد ت. 1090 هـ/ 1679 م)،
ماء الموائد (رحلة)

عياض (القاضي)، (بن موسى بن عياض اليحصبي، ت 544 هـ/ 1149 م)،
الشفا بتعريف حقوق المصطفى

غازي ابن، (محمد بن أحمد بن محمد العثماني المكناسي، ت 919 هـ/ 1513 م)،
- *الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون*
- *التعلل برسم الإسناد، بعد انتقال أهل المنزل والناد (فهرست).*

الفاسي، (عبدالرحمان بن عبدالقادر ت. 1096 هـ/ 1685 م)،
إبتهاج القلوب، بخبر الشيخ أبي المحاسن وشيخه المجذوب

الفاسي، (مَحمد الصغير بن عبدالرحمن بن عبدالقادر الفهري، ت 1134 هـ/ 1722 م)،
المنح البادية في الأسانيد العالية والمرويات الزاهية، والطرق الهادية الكافية

الفاسي، (محمد العربي بن أبي المحاسن يوسف ت. 1052 هـ/ 1642 م)،
مرآة المحاسن، من أخبار الشيخ أبي المحاسن، المطبعة الحجرية بفاس، 1324 هـ/ 1906 م.

الفاسي، (محمد المهدي بن أحمد ت. 1109 هـ/ 1698 م)،
مُمتع الأسماع، في ذكر الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع،
المطبعة الحجرية، فاس، 1313 هـ/ 1896 م.

الفضيلي، (إدريس بن أحمد العلوي الحسني، ت 1316 هـ/ 1898 م،
الدرر البهية والجواهر النبوية

الفيروزبادي، (مجد الدين مَحمد بن يعقوب، ت 817 هـ)،
القاموس المحيط

القادري، (محمد بن الطيب الحسني ت. 1187 هـ/ 1773 م)،
نشر المثاني،لأهل القرن الحادي عشر والثاني

ابن القاضي، (أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي، ت 1025 هـ/ 1616 م)،
دُرة الحجال في أسماء الرجال

القلقشندي، (أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، ت 821 هـ/ 1418 م)،
صُبح الأعشى في كتابة الإنشا

القمري، (أبو القاسم بن منصور، ت 1562م)،
جواهر السماط، في مناقب سيدي عبدالله الخياط

الكتاني، (أبو المواهب جعفر الكتاني، ت 1323 هـ/ 1905 م)،
الرياض الربانية في الشعبة الكتانية

الكتاني، (محمد بن جعفر الحسني الفاسي، ت 1346 هـ/ 1926 م)،
سلوة الأنفاس، ومُحادثة الأكياس، بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، مطبعة حجرية، فاس، 1318 / 1900
النبذة اليسيرة النافعة التي هي لأستار جملة من أحوال الشعبة الكتانية رافعة

الكتاني، (محمد عبد الحي بن عبدالكبير الحسني الإدريسي الفاسي، ت 1382 هـ/ 1962 م)،
إعلام الحاضر والآت، بما في السلوة من الهنات
أداء الحق الفرض؛ في الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض

مارمول، (كربخال)،
تاريخ إفريقيا

المحبي، (محمد أمين بن فضل الله بن محب الله الدمشقي، ت.1111 هـ/ 1699 م)،
خلاصة الأثر، في أعيان القرن الحادي عشر

المُرادي، (محمد خليل بن علي بن محمد الحُسيني البخاري ثم الدمشقي ت. 1206 هـ/ 1791م)،
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر

المسعودي، (علي بن الحسن البغدادي، ت 345 هـ/ 956 م)،
مروج الذهب

المقري، (أحمد بن محمد التلمساني ت.1041 هـ/ 31 ـ 1632 م)،
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب

مُويت، (ج)، *فتوحات مولاي رشيد ومولاي إسماعيل*

النخلي، (أحمد بن محمد بن أحمد، ت 1130 هـ/ 1717 م)،
بُغية الطالبين لبيان الأشياخ المُحققين المُدققين (فهرست)

الوزان، (الحسن بن مُحمد الزيادي الغرناطي الفاسي "ليون الإفريقي"، ت 960.59 هـ/ 1552م)،
رحلة [وصف إفريقيا]

الونشريسي، (أحمد بن يحيى بن محمد التلمساني، ت 914 هـ/ 1508 م)،
المعيار المُعرب، والجامع المغرب، عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب

اليوسي، (أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد اليدراسني، ت 1102 هـ/ 1619 م)،
المحاضرات

مصادر ومراجع البحث

اللغة العربية :

وثائق آل أبا أحماد، نسخ منها في حوزة المؤلف.

وثائق آل عيسى بن عمر العبدي، نسخ منها في حوزة المؤلف.

مجموعة ظهائر صادرة عن السلطان المولى الحسن، إلى محتسب مدينة مُراكش مولاي عبدالله البوكيلي، ما بين 1296 و1311 هـ، خ. ع. د 3410

كناش الداخل والخارج لبنيقة مراكش (1311 ـ 1313 هـ). خ. ع. د 1690.

كُناش مكاتب السلطان العزيز (12 صفر 1324 هـ ـ 15 ربيع الثاني 1325 هـ).

إبراهيم ابن، (عباس بن محمد بن محمد السملالي المراكشي، ت 1378 / 1959)،
ـ الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من أعلام، تحقيق الأستاذ عبدالوهاب بن منصور، المطبعة الملكية بالرباط، 1974 ـ 1983، 10 أجزاء.
ـ الإمتاع بأحكام الإقطاع، خ. ع، ك 910 .

أكنسوس، (محمد بن أحمد بن يونس السوسي المراكشي، ت 1294 / 1877)
ـ حسام الانتصار في وزارة بني عشرين الأنصار
ـ خمائل الورد والنسرين في وزارة بني العشرين
ـ الجيش العرمرم الخُماسي في دولة مولانا علي السجلماسي، خ. س 26. خ. س 1255.

البلغيثي، (أحمد بن المامون بن الطيب العلوي الحسني، ت 1348 / 1930)، بيان الخسارة في بضاعة من يَحُط من مقام التجارة، خ. ع، ميكرو فيلم رقم 1233.

بليمني، (الحسن بن الطيب بوعشرين الخزرجي المراكشي، كان بقيد الحياة عام 1324 / 1906)، التنبيه المُعرب عما عليه ـ الآن ـ حال المغرب، مخ، نسخة خاصة.

بوجندار، (محمد بن مصطفى الرباطي، ت 1345 / 1926)
ـ الإغتباط بتراجم أعلام الرباط، خ. ع، د 1287
ـ تعطير البساط بذكر تراجم قضاة الرباط، منشور، دون ذكر المطبعة ولا تاريخ الطبع.

الحاج ابن، (أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي ثم الفاسي، ت 1316 / 1899)، الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، خ. س، 12184؛ 1920؛ 11961.

داني ابن، (مَحمد بن أحمد مُحمد الحسني، ت 1331 / 1913)، الدّرة السنية في ذكر الدولة الحسنية، خ. س 418.

داوود، (محمد، تاريخ تطوان، المطبعة المهدية، تطوان، المجلدات السبعة ما بين 1959 و1976 ـ المجلد الثامن، المطبعة الملكية، الرباط، 1979.

السباعي، (محمد بن إبراهيم بن محمد المراكشي، ت 1332 / 1914)
ـ البستان الجامع لكل نوع حسن، وفن مستحسن، في عَدّ بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، خ. ع د 1346؛ خ. س 12432.
ـ كشف النور عن حقيقة كفر أهل البسبور، خ. ع. د 1326.

السوسي، (محمد المختار بن علي بن أحمد ، ت 1383 / 1963).
ـ المعسول، الدار البيضاء، مطبعة النجاح ومطبعة الجامعة، والمحمدية، مطبعة فضالة، 1960 ـ 1963، 20 جزءا.
ـ خلال جزولة، تطوان، المطبعة المهدية، ب. ت، 4 أجزاء.
ـ إيليغ قديما وحديثا، تحقيق الأستاذ العلامة مُحمد بن عبدالله الروداني، المطبعة الملكية، الرباط، 1966.

الصبيحي، (أحمد بن محمد السلوي، ت 1363 / 1944)، باكورة الزبدة من تاريخ أسفي وعبدة، خ. ع د 1503، خ. س 2423، خ. ع ص 434

الضعيف، (محمد بن عبدالسلام بن أحمد الرباطي، كان بقيد الحياة عام 1233 / 1818)، تاريخ الضعيف، تحقيق الأستاذ أحمد العمّاري، دار المأثورات، الرباط، 1986.

غريط، (محمد بن محمد المفضل بن محمد الأندلسي ثم الفاسي، ت 1364 / 1945)، فواصل الجُمان في أبناء وكتاب الزمان، المطبعة الجديدة، فاس، 1947.

الكتاني، (جعفر بن إدريس بن الطائع الحسني الإدريسي الفاسي، ت 1323 / 1905)، الدواهي المدهية للفرق المحمية، خ. ع، ك 619.

الكتاني، (عبدالكبير بن هاشم الحسني الإدريسي، الفاسي، ت 1350 / 1932)، زهر الآس في بيوتات فاس، خ. ع، ك 1281.

مجهول تقييد في ترجمة الوزير الصفار، هو محمد بن عبدالله بن عبدالكريم ، خ. س 12419، 2 ص.

المشرفي، (محمد العربي بن عبدالقادر بن علي الحسني المعسكري الغريسي ثم الفاسي، ت 1313 / 1895)، الحُسام المشرفي، لقطع لسان الساب العجرفي، الناطق بخرافات الجعسوس، سيء الظن أكنسوس، خ. ع، ك 2276.

المشرفي، (محمد بن محمد مصطفى الحسني الفاسي، ت 1334 / 1915)، الحلل البهية في ذكر ملوك الدولة العلوية، خ. ع د 1463، خ. س 12489

معنينو (أحمد)، السفير المغربي عبدالكريم بريشة، الرباط، مجلة دعوة الحق، عدد 4، أبريل 1971، ص 166 ـ ص 172.

المنوني، (محمد بن عبدالهادي المكناسي)
ـ مظاهر يقظة المغرب الحديث، بيروت، مطابع دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985، جزءان.
ـ مؤرخ مكناس، ابن زيدان، الرباط، مجلة دعوة الحق، العدد 1، نونبر 1966.

موسى، (الدكتور مُحمد يوسف)، نظام الحكم في الإسلام، دار المعرفة، القاهرة، 1964.

الناصري، (أحمد بن خالد بن حماد السلوي، ت 1315 / 1897)، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954 ـ 1956، تسعة أجزاء.

لغات أجنبية
اولا : التاريخ.

Arnaud (Dr. L.) : Au temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912, Edit. Atlantides, Casa, 1952.

Aubin (E.) : Le Maroc d'Aujourd'hui, Armand Colin, Paris, 1922.

Ayache (G.) : Etudes d'Histoire Marocaine, Smer, Rabat, 1979.

Baghdadi (Bouchta et Zora) - Bernard (Christian) Le Pacha Soldat. Vie du Pacha Si Mohamed El Baghdadi, Larose, Paris, 1936.

Bel (A.) : La Religion Musulmane en Berbérie, P. Geuthner, Paris, 1938.

Brown (K.L.) : The Social History of A Moroccan Town, Salé 1830 - 1930", Ph. D, Université de Californie, Los Angeles, 1969.

Burke (Ed.) Moroccan Political Responses to French Penetration 1900 - 1912, Ph.D., Université de Princeton, U.S.A., 1970.

Cahen (Cl.) : Leçons d'Histoire Musulmane, VIIIème - XI s., C D U, Paris, 1961.

Cousté (J.) : Les Grandes Familes Indigènes de Salé, Imprimerie Officielle, Rabat, 1931.

Deverdun (G) : Marrakech des Origines à 1912, Edit. Techn. Nord. Afric., Rabat, 1959.

Erckmann (J.) : Le Maroc Moderne, Challamel, Paris, 1885.

Foucauld (Ch. de) : Reconnaissance au Maroc. 1883 - 1884, Challamel, Paris, 1888.

Gautier (E.F) Le Passé de l'Afrique du Nord. Les siècles Obscurs, Edit. Payot, Paris, 1937.

Gouvion (M. et Ed.) : Kitâb A'yân al-Maghrib al-Aqṣā, Libr. Orientaliste Paris, 1939.

Guillen (P.) : L'Allemagne et le Maroc 1870 - 1904, P.U.F., Paris, 1967.

Harris (W-B.) : Le Maroc Disparu, Plon, Paris, 1929.

Lamartinière (H. de) : Souvenirs du Maroc, Plon, Paris, 1918.

Laroui (A.) L'Histoire du Maghreb. Un essai de Synthèse, Edit. Maspéro, Paris, 1970.
Les Origines sociales et culturelles du Nationalisme Marocain (1830 - 1912), Edit. Maspéro, Paris, 1977.

Le Tourneau (R.) Fès avant le Protectorat. Etude Economique et Sociale d'une ville de l'Occident Musulman, Soc. Mar. de Libr. et d'Edit., Casa, 1949.

Ludovic (Campou de) Un empire qui croule. Le Maroc Contemporain, Plon, Paris, 1886.

Miège (J-L.) Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894), Edit. P.U.F., Paris, 4 tomes, 1961 1963.

- Documents d'Histoire Economique et Sociale Marocaine au XIXème siècle, C.N.R.S. Paris, 1969.

Miège (J-L.) et Hugues (E.) Les Européens à Casablanca au XIXème siècle (1856 - 1906).

Périgny (M.de.) : Au Maroc : Fès capitale du Nord, Edit. P. Roger, Paris, 1916.

Provençal (E-L) : Historiens des Chorfas, Larose, Paris, 1916.

Terrasse (H.) : Histoire du Maroc, Edit. Atlantidec, Casa, 1949.

Weisgerber (F. Dr.) : Au Seuil du Maroc Moderne, Edit. La Porte, Rabat, 1947.

ثانيا : فكر، علم الاجتماع، قانون واقتصاد

Berque (J.) : Al-Yousi
- Problèmes de la Culture Marocaine au XVIIème siècle, Mouton et Cie, La Haye, 1958.
- Etudes d'Histoire Rurale Maghrébine, Edit. Internat, Tanger, 1938.
- Structures sociales du Haut-Atlas, P.U.F., Paris, 1978.

Célérier (J.) : Le Maroc, Berger - Lavrault, Paris, 1954.

Delphin (G.) Fès, Son Université et l'Enseignement Supérieur Musulman, Leroux, Paris, 1889.

Depont (J.) et Coppolani (X.) Les Confréries Religieuses Musulmanes, A. Jourdan, Alger, 1897.

Doutté (Ed.) Une Mission d'Etudes au Maroc, Geuthner, Paris, 1914.

Drague (G.) : Esquisse d'Histoire Religieuse du Maroc, Peyronnet et Cie, Paris, 1951.

Gaillard (H.) L'Administration au Maroc Le Makhzen, Bull. de la Soc. de Géogr. d'Alg., 1909, pp. 438 - 470.

Grymoult (P.) : L'Université de Fès et les Intellectuels Marocains, N° du 15 Juin 1920.

Kerdec-Cheny (A.) : Un Boulevard de l'Islam, Madrid - Tanger, 1895.

Lahbabi (M.) : Le Gouvernement Marocain à l'aube du XXèle siècle, Edit. Nord-Afric., Rabat, 1958.

Laroui (A.) L'idéologie arabe contemporaine, Edit. Maspéro, Paris, 1967.

Le Coz (J.) Le Rharb, Fellahs et Colons, Rabat, 1964, 2 tomes.

Le Tourneau (R.) La vie quotidienne à Fès, Libr. Hachette, Paris, 1965.

Lewis (B.) et Holt (P-M.) Historians of The Middle East, New-York, Oxford, 1962.

Margoliouth (D-S.) Lectures on Arabic Historians, Salcutta, 1930, Trad. Arabe de H. Nassār, Beyrouth, s.d.

Millot (L.) La Conception de l'Etat et de l'ordre dans l'Islam, Libr. du Recueil Sirey, Paris, 1949.
- Les terres collectives (Blad Djemâa), Edit. E. Le roux, Paris, 1922.

Montagne (R.) : Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Alcon, Paris, 1932.

Pascon (P.) : Le Haouz de Marrakech, Edit. mar. et Internat, Tanger, 2 tomes, 1977.

Rodinson (M.) : Islam et Capitalisme, Edit. du Seuil, Paris, 1966.

Sauvaget (J.) : Historiens Arabes, Paris, 1946.
Tawney (R-H.) . La Religion et l'Essor du Capitalisme, Trad. de l'Anglais par Mulat (O), Libr. Rivière (M.), Paris, 1951.

Wittfogel (K.) : Le Despotisme Oriental. Etude Comparative du Pouvoir Total, Edit. de Minuit, Paris, 1964.

ثالثا : مجلات ومجموعات كبرى.

- المستندات المغربية (Arch. Mar.)

Mercier (L.) : L'Administration Marocaine à Rabat, Vol. VII, 1906, pp. 350 - 401.

Michaux-Bellaire (Ed.) : Les Impôts Marocains, Vol. I, 1904, pp. 56 - 96.
- El Ksar El Kbir, Vol. II, 1904, pp. 1 - 228.
- Description de la ville de Fès, Vol. XI, 1907, p. 313.
- Quelques Tribus de montagne de la Région du Habt, Vol. XVII, 1911.
- Le Gharb, Vol. XX, 1913, pp. 3 - 477.
- L'Usure, Vol. XXVII, 1927, pp. 313 - 334.
- Les Musulmans d'Alger au Maroc, Vol. XI, 1907, pp. 1 115.

Péretié (A.) Les Medersas de Fès, Vol/ XVIII, 1912, pp. 257 - 372.

Salmon (G.) : Essai Politique sur le Nord Marocaine, Vol. II, n° 1, 1904, pp. 1 100.
- L'Administration Marocaine à Tanger, Vol. I, 1904, pp. 1 - 37.
- Quelques Particularités de la Propriété foncière dans le Gharb. Vol. II, 1904, pp. 144 - 149.

- مجلة العالم الإسلامي (R.M.M.)

Aubin (P.) et Michaux-Bellaire (Ed.) Le Régime Immobilier au Maroc, Vol. XVII, 1912, pp. 1 105.

Massignon (L.) Enquêtes sur les Corporations d'Artisans et de Commerçants au Maroc, Vol. 58, 1924, pp. 1 - 250.

Michaux-Bellaire (Ed.) La Maison d'Ouezzane, Vol. V, Paris, 1908, pp. 23 - 89.
- Les Biens Habous et les Biens Makhzens, Vol. V, 1908, pp. 436 - 457.
- Un Rouage du Gouvernement et Marocain Louzir es-chikayat, Tunis, 1908, pp. 242 - 274.
- L'Enseignement Indigène au Maroc, Vol. XV, n° 10, Oct. 1911.
- Les crises Monétaires au Maroc, Vol. 38, 1920, pp. 41 - 57.
- Le Souveraineté et le Khakifa au Maroc, Vol. 59, 1925, pp. 117 - 144.

- الاستخبارات الإستعمارية، مجلس إفريقيا الفرنسية.

Henry (Ch-A.) Le Commerce Maritime du Maroc en 1906, N° 8, 1907, pp. 189 - 196.

Géranton (E.) : Les Expéditions de Moulay Hassan dans le Souss (1882 - 1886), n° 9, Sept. 1924.

Leclerc (Ch-R.) : Le Commerce et l'Industrie à Fès, N° 7, Juillet 1905.

Mauduit (R.) : Le Makhzen Marocain, N° 12, 1903, pp. 293 - 304.

Montalembert : La Protection et les Associations Agricoles au Maroc, N° 5, 1907.

- هسبريس - هسبريس تامودا.

Allouche (I.S.) Moulay Abd-Arrahman Ibn Zaidan, Vol. XXII, Fasc. 1, 1936, pp. 97 - 98.

Berque (Aug.) La Bourgeoisie Algérienne, Vol. 35, 1948, pp. 1 - 29.

Caillé (J.) Les derniers Exploits des Corsaires du Bou-Regreg, Vol. 37, 1950, pp. 429 - 437.

Guillen (P.) : Les Sources Européennes sur le Maroc Fin XIXème s. Déb. XXème siècle, Vol. VII, 1966, pp. 87 - 96.

Khatibi (A.) Histoire et Sociologie au Maroc. Note sur le Problème de l'Idéologie, Vol. VII, 1966, pp. 101 - 105.

La Chapelle (F. de.) La Formation du Pouvoir Monarchique dans les tribus Berbères du Haut-Atlas Occidental, Vol. VIII, 3ème et 4ème trim., 1928, pp. 263 - 283.

- مقالات في مجلات أخرى.

Berque (J.) : Petits Documents d'Histoire Sociale Marocaine. Les Archives d'un Qadi Rural, Rev. Afric., 1er et 2ème trim., 1950, pp. 113 - 124.
- Terroirs et Seigneurs dans le Haut-Atlas Occidental, An. Econ. Soc. Civ., 4ème trim., 1951, pp. 474 - 484.
Note sur l'Histoire des Echanges dans le Haut-Atlas Occidental, An. Econ. Soc. Civ. Wt. - Sept., 1953, pp. 289 - 314.

Dans le Maroc Nouveau. Le Rôle d'une Université Islamique, An. Hist. Eco. Soc., 51, 1937.
Villes et Universités, Rev. Hist. Dt. Fçais. et Etranger, 1949, pp. 64 - 117.

Brunot (L.) : L'Université Marocaine de Karaouiyine, Bull. Enseigt. Publ. Mc., Vol. VIII, n° 32, 1921.

Busson (J-P.) : Rapport sur la Culture du Coton à Mazagan en 1866, Bull. Ecq. et Soc. du Mc., 3, 1951, p. 590 et suivantes.
Note sur la Famine et l'Epidémie de Variole en 1878, Bull. Ecq. et Soc. du Mc., 2, 1952, p. 563 et suivantes.
- Frédéric Le Play et l'Etude du Niveau de vie d'une Famille d'artisan marocain, il y a un siècle, Bull. Ecq. et Soc. du Mc., Déc. 1953, pp. 72 - 84.

Cahen (Cl.) Contribution à l'Histoire de l'Iqt'ā, Ann. Econ. Soc. Civ., 8ème année, n° 1, Jv. - Mars 1953, pp. 25 - 52.

Caillé (J.) : Quelques Détails sur le Commerce du Maroc il y a cent ans, Bull. Ecq. et Soc. du Mc., 1er trim., 1950, pp. 25 - 52.

Demeerseman (A.) Catégories Sociales en Tunisie au XIXème siècle, D'après la Chronique de A. Ibn Abī Ad-Diyāf, Rev. Ibla., n° 125, 1 / 1970.

Doutté (Ed.) Les Marocains et la Société Marocaine, Rev. des Sciences, Vol. XIV, 1903.

Le Coz (J.) : Les Tribus Guich au Maroc. Essai de Géographie Agraire, Rev. de Géogr. du Mc., n° 7, 1965, Rabat, pp. 1 - 52.

Marais (O.) : La Classe Dirigeante au Maroc, Rev. Fr. des Sc. Pol., Vol. XIV, Août 1964, pp. 707 737.

Miège (J-L.) Note sur l'Artisanat Marocain en 1870, Bull. Ecq. et Soc. du Mc., n° 59, Déc. 1953.
- Documents Inédits sur l'Artisanat de Rabat-Salé au milieu du XIXème siècle, Bull. Ecq. et Soc. du Mc., n° 82, 2ème trim., 1959, pp. 173 - 183.

Odinot (P.) Rôle Politique des Confréries Religieuses et Zaouias au Maroc, Bull. de la Soc. de Géogr. et d'Arch. d'Oran, Vol. 51, Mars 1930.

Voinot (Cap. L.) Confréries et Zaouias au Maroc, Bull. de la Soc. de Géogr. et d'Arch. d'Oran, Vol. 57 - 58, Juin 1936 - Sept. 1937.

فهـــــارس

- فهرس أسماء الأشخاص
- فهرس أسماء الأسر
- فهرس أسماء الأماكن والقبائل
- فهرس الجداول
- فهرس الصور
- فهرس المحتويات

فهرس أسماء الأشخاص

يعيش ابن، إدريس بن محمد (عامل وجدة وتطوان قائد المشور في العهد العزيزي، ت. 1326 / 1908) : 114 ـ 116.

يعيش ابن، محمد بن إدريس (قائد المشور في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن، ت. 1296 / 1879) : 42 ـ 116.

فهرس أسماء الأسر

فهرس الأماكن والقبائل

فهرس الجداول

فهرس الصور

فهرس المحتويات

من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الــربـــاط

بحوث ودراسات

Essais et Etudes

- محمد المنوني تاريخ الوراقة المغربية (صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة)، 1991.
- أحمد الطريسي أعراب الإبداع الشعري والتحولات الاجتماعية والفكرية بالمغرب، من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين للميلاد، 1992.
- أحمد المتوكل آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، 1993.
- عمر أفا النقود المغربية في القرن الثامن عشر، 1993.
- أحمد شوقي بنبين دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي، 1993.
- El Mostafa Haddiya : Processus de la socialisation en milieu urbain au Maroc, 1991 ; 1995 (2e édition).
- Fouzia Rhissassi, A textual Study of Thomas Hardy's *Laife's Laittle Ironies*, 1994.
- EL Mostafa Chadli Sémiotique: vers une nouvelle sémantique du texte (Problématique, enjeux et perspectives théoriques), 1995.
- Ahmed Boukous, Société, langues et cultures au Maroc, 1995.

رسائل وأطروحات جامعية

Thèses et Mémoires

- أحمد التوفيق المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850/1912) طبعة جديدة، جزءان في مجلد واحد، 1983.

- نعيمة هراج التوزاني الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290 — 1311 / 1873 — 1894) مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب، يناير 1979.
- سعيد بسعيد دولة الخلافة، دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي، 1980.
- سالم يفوت مفهوم الواقع في التفكير العلمي المعاصر.
- عبد اللطيف الشاذلي الحركة العياشية، حلقة من تاريخ المغرب في القرن السابع عشر، 1982.
- محمد مزين فاس وباديتها (1549 — 1637 م)، جزءان، 1986.
- مبارك ربيع مخاوف الأطفال وعلاقتها بالوسط الاجتماعي، 1991.
- محمد الأمين البزاز تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
- أحمد أبو زيد التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، 1992.
- فاطمة طحطح الغربة والحنين في الشعر الأندلسي، 1993.
- محمد الروكي نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، 1994.
- عبد الرحمن المودن البوادي المغربية قبل الاستعمار، 1994.

- Abderrahmane Taha Langue et Philosophie, essai sur les structures linguistiques de l'ontologie, Janvier 1979.
- Ali Oumlil L'histoire et son discours, essai sur la méthodologie d'Ibn Khaldoun, 1979.
- Abdellatif Bencherifa Chtouka et Massa, étude de géographie agraire, 1980.
- Abdelkader Fassi Fehri : Linguistique arabe : forme et interprétation, 1982.
- Ahmed Moutaouakil : Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, 1982.
- M'Hamed Jadda : Bibliographie analytique des publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines (1915 – 1959), 1994.
- Mohammed Kenbib : Juifs et Musulmans au Maroc (1859 – 1948), 1994.

- Aziza Bennani Monde mental et monde romanesque de Carlos Fuentes 1985.
- Larbi Mezzine Le Tafilalt, Contribution à l'histoire du Maroc aux XVII^e et XVIII^e siècles, 1987.
- Hassan Benhalima Petites Villes Traditionnelles et Mutations Socio-Economiques au Maroc, le cas de Sefrou, 1987.
- Mohamed Berriane Tourisme national et migrations de loisirs au Maroc (étude géographique), 1992.
- Ahmed Chouqi Binbine Histoire des bibliothèques au Maroc, 1992.

مطبعة فضالة
3، زنقة ابن زيدون ـ المحمدية (المغرب)
الهاتف: 32.46.45 / 32.46.43 (03)
فاكس: 32.46.44 (03)

هـذا الكتاب

بتنامي الأمبيريالية والتوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر صار المغرب، لأسباب تاريخية وجغرافية، موضوعا لعدد متكاثر من الكتابات التي حررها أوروبيون رحالون وديبلوماسيون وغيرهم من ذوي الحيثيات المختلفة، وكان معظمهم معززاً من حكام بلادهم ومن الأوساط الاستعمارية فيها.

وحتى بعد نهاية عهد الحماية الأجنبية على المغرب واسترجاع الاستقلال تابع الباحثون الأوروبيون والأمريكيون اهتمامهم بالمغرب فنشروا حول تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر عددا من الأبحاث اتسمت هذه المرة بطابع أكثر أكاديمية وموضوعية.

غير أنه ما تزال تنقصنا دراسات معمقة حول المجتمع المغربي في القرن الماضي، تتناول دواليب الحياة الإدارية والسياسية في علاقتها مع المجتمع ولا تقتصر على التعرض للحوادث السياسية الظرفية. ومن منطلق هذه الضرورة رأينا أن دراسة مركزة لبعض العائلات الكبرى التي خدمت المخزن (الجهاز السياسي ـ الإداري المغربي) من شأنها أن تساعد على طرح بعض الإشكاليات. والقصد منها محاولة تلمس آليات الحكم التقليدي وتكوين جهازه، كأن نتساءل، مثلا، عن المعايير التي كان السلطان يختار على أساسها مساعديه الأقربين.